



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت - تأسس عام ١٩٩٤م



سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية
(المجستير والدكتوراه)
الرسالة رقم (٨)

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الأحساء
١٢٨٨ - ١٣٣١ هـ / ١٨٧١ - ١٩١٣ م
ملخص رسالة دكتوراه

إعداد

محمد محمد القحطاني

موجه فني تاريخ - وزارة التربية - دولة الكويت
منطقة الأحمدية التعليمية ومحاضر في الجامعة العربية المفتوحة - فرع دولة الكويت
ومحاضر في جامعة الكويت

إشراف

أ. د. حلمي أحمد شلبي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - رئيس قسم التاريخ - جامعة المنوفية - كلية الآداب
جمهورية مصر العربية

الكويت - يناير ٢٠١٠م



فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

953.13 القحطاني ، حمد محمد .

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الإحساء 1288 - 1331 هـ -
1871 - 1913 م / حمد محمد القحطاني . - ط 1 . - الكويت : مركز دراسات
الخليج والجزيرة العربية ، 2010

173 ص ؛ 24 سم . - (سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية ؛ 8)

ردمك : 1 - 22 - 88 - 99906 - 978

1 . السعودية - تاريخ العصر الحديث 2 . الإحساء - الأحوال الاقتصادية

3 . الإحساء - الأحوال الاجتماعية

أ . العنوان ج . السلسلة

=====

رقم الإيداع : 088 / 2010

ردمك : 1 - 22 - 88 - 99906 - 978



© حقوق الطبع محفوظة لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

العنوان الإلكتروني لصفحة المركز www.cgaps.kuniv.edu

البريد الإلكتروني للمركز cgaps@kuniv.edu



**أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**

أ. د. فهد ثاقب الثاقب

نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فهد عبدالرحمن الناصر

مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

أ. د. فتوح عبدالمحسن الخترش

قسم التاريخ - كلية الآداب
جامعة الكويت

أ. د. نايف حمد المطيري

قسم الاقتصاد
كلية العلوم الإدارية
جامعة الكويت

أ. د. قاسم علي الصراف

قسم علم النفس التربوي
كلية التربية
جامعة الكويت

د. فيصل عبدالله الكندري

قسم القانون الجزائي
كلية الحقوق
جامعة الكويت

أ. د. عبد الله يوسف الغنيم

رئيس مركز البحوث
والدراسات الكويتية

أ. د. علي عبد الله الشملان

مدير عام مؤسسة الكويت
للتقدم العلمي

أ. علي موسى الموسى

رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب
مجموعة الأوراق المالية

الشيخ فيصل خليفة المالك الصباح

وكيل وزارة الإعلام
دولة الكويت



المحتويات

رقم الصفحة	فهرس الرسالة
٩	- مقدمة
١٥	- الفصل التمهيدي
٢٦	- الفصل الأول
٣٥	- الفصل الثاني
٤٦	- الفصل الثالث
٥٣	- الفصل الرابع
٦١	- الفصل الخامس
٧٥	- الفصل السادس
٨٠	- الفصل السابع
٩١	- الخاتمة
٩٧	- الملاحق والخرائط والصور
١١٣	- المصادر والمراجع
١٥٣	- الملخص باللغة الأجنبية



مقدمة

تتناول هذه الرسالة تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الأحساء في الفترة من (١٢٨٨ - ١٣٣١ هـ / ١٨٧١ - ١٩١٣ م) فترة الحكم العثماني الثاني لهذا الإقليم وتركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على وجه التحديد ، أي أنها بحث في التاريخ العربي الحديث الذي لا يزال في حاجة إلى العديد من الدراسات التاريخية الأكاديمية ولذلك وقع الاختيار على هذا الموضوع .

وإقليم الأحساء على وجه التحديد تناولته الكثير من الدراسات من الناحية السياسية ، ولكن من المحقق أن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لم تتم دراستها بشكل واف ، وقد شجعني ذلك على الخوض في دراستها ، فالإقليم يتميز بموقع استراتيجي ذي أهمية بالغة على حافة الخليج العربي وله وضع اقتصادي واجتماعي متميز أيضاً ، وقد رأيت بعد مناقشات طويلة مع أستاذي الأستاذ الدكتور حلمي أحمد شلبي أن اختيار هذا الموضوع يمكن أن يسهم في الإضافة إلى مكتبة الدراسات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية في عالمنا العربي .

خطة الرسالة :

انتهت جهودنا إلى وضع خطة الرسالة التي اشتملت عليها هذه الدراسة التي جاءت مقسمة إلى مقدمة وفصل تمهيدي وسبعة فصول على النحو الآتي :

المقدمة :

ففي المقدمة توضيح لعنوان الرسالة وأسباب اختيار الموضوع وخطة الرسالة بالتفصيل وأهم مصادر الدراسة والزيارات العلمية للباحث .

الفصل التمهيدي :

أ- الجغرافيا والعمران في إقليم الأحساء .

ب- الوضع السياسي لإقليم الأحساء قبل عام ١٢٨٨ هـ / ١٨٧١ م .

الفصل الأول :

إخضاع إقليم الأحساء للسيطرة العثمانية ١٢٨٨ هـ / ١٨٧١ م .

الفصل الثاني :

مقاومة الوجود العثماني وتدهور الأوضاع الأمنية في الإقليم .

الفصل الثالث :

التنظيمات العسكرية والإدارية والقضائية في الإقليم .

الفصل الرابع :

الزراعة والرعي والثروة الحيوانية .

الفصل الخامس :

التجارة والنشاط البحري في الإقليم .

الفصل السادس :

الصناعات والحرف في الإقليم .

الفصل السابع :

الأوضاع الاجتماعية في إقليم الأحساء .

الخاتمة :

تحتوي على أهم النتائج التي توصل إليها الباحث خلال دراسته .

الملاحق :

تشمل عينات من الوثائق العثمانية والبريطانية والخرائط وغيرها .

قائمة المصادر والمراجع :

أهم مصادر الدراسة :

تقتضي طبيعة البحث العلمي الرجوع إلى وثائق ومصادر ومراجع كثيرة ومتنوعة حتى يستطيع الباحث بلورة بحث علمي متكامل من جميع الجوانب المعرفية التاريخية والتحليلية والنقدية ، وفي هذه الدراسة العلمية تم الاعتماد على كثير من المصادر العلمية منها :

١- الوثائق :

وتم الاعتماد على الوثائق التالية :

✳ العثمانية .

✳ البريطانية .

✳ الروسية .

٢- المخطوطات التاريخية .

٣- كتب الرحالة .

٤- كتب المصادر والمراجع .

٥- كتب أجنبية بريطانية وعثمانية أصلية .

٦- كتب أجنبية بريطانية وعثمانية مترجمة .

٧- الرسائل العلمية .

٨- الأطالس التاريخية والقواميس الجغرافية .

٩- الدوريات العلمية والصحف المتنوعة .

١٠- الروايات الشفهية .

ولقد تم توضيح جميع هذه المصادر المتنوعة بالتفصيل في قائمة المصادر والمراجع .

الزيارات العلمية :

قام الباحث بزيارات ميدانية لكثير من المؤسسات العلمية لجمع المادة العلمية لموضوع الدراسة حسب ما يلي :

أولاً : زيارة علمية للمملكة العربية السعودية شملت المؤسسات العلمية المهمة فيها مثل جامعة الملك سعود ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، دار الملك عبد العزيز .

ثانياً : زيارة علمية ميدانية لإقليم الأحساء (المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية) زيارة منطقة الأحساء وميناء العقير ، زيارة منطقة القطيف ، زيارة جزيرة تاروت .

ثالثاً : زيارة مملكة البحرين حيث تمت زيارة مركز الوثائق التاريخية لمملكة البحرين .

رابعاً : زيارة المراكز العلمية في الكويت ومنها :

زيارة مركز البحوث والدراسات الكويتية ، وتمت مقابلة الأستاذ الدكتور عبد الله يوسف الغنيم رئيس المركز حيث أخذني بجولة في أقسام المركز وشرح بعض الموضوعات المتعلقة بموضوع الرسالة وحصلت على بعض الكتب المميزة من المركز وبعض الوثائق وأشكر رئيس المركز على هذا التواضع الجمل والاستقبال المميز ، وزيارة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية التابع لجامعة الكويت عدة مرات خلال عامي ٢٠٠٥ م و ٢٠٠٦ م و ٢٠٠٧ م ، والحصول على وثائق عثمانية متعددة واستعارة كثير من كتب مكتبة

المركز ، ونشكر مسؤول المركز الأستاذة الدكتورة / أمل يوسف العذبي الصباح على اهتمامها بالمركز وتطويره والاستقبال المتميز ، وزيارة مركز مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية التابع لجامعة الكويت عدة مرات خلال عامي ٢٠٠٦ م و ٢٠٠٧ م ، والاستفادة من موضوعات المجلة ، وزيارة المكتبة المركزية لجامعة الكويت والاستفادة من مصادرها ومراجعتها المختلفة .

خامساً : زيارة جمهورية مصر العربية وتمت زيارة المراكز العلمية المهمة فيها مثل : مكتبة جامعة القاهرة القديمة ، دار الكتب المصرية ، زيارة معرض القاهرة الدولي للكتاب خلال سنوات ٢٠٠٥ م و ٢٠٠٦ م و ٢٠٠٧ م و ٢٠٠٨ م وتم الحصول على كثير من المصادر والمراجع حول موضوع الرسالة من قبل المؤسسات العلمية المختلفة .

سادساً : زيارة المملكة المتحدة (بريطانيا) :

قام الباحث بزيارة المكتبة البريطانية (British Library) في مدينة لندن بتاريخ ٦ / ٤ / ٢٠٠٨ م حتى ١١ / ٤ / ٢٠٠٨ م واستطاع الباحث الاطلاع على الوثائق البريطانية الأصلية المتعلقة بموضوع الرسالة حول إقليم الأحساء وتصوير ما يحتاجه من هذه الوثائق عن طريق الميكروفيلم ، ولقد كانت معاملة مسؤولي المكتبة معاملة ممتازة من حيث تقديم المساعدات المختلفة خلال البحث عن الوثائق البريطانية .



الفصل التمهيدي

أ - الجغرافيا والعمران في إقليم الأحساء

تعد الدراسة الجغرافية في إقليم الأحساء مهمة لمعرفة الوضع الجغرافي والعمراني للمنطقة التي سوف تدور فيها الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ستشملها دراسة هذه الرسالة العلمية .

أصل تسمية الإقليم بالأحساء :

الأحساء هي المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية ، وتشكل الجزء الأكبر من إقليم ممتد على الساحل الغربي للخليج العربي ما بين البصرة شمالاً إلى عمان جنوباً ، وكان يطلق عليه اسم البحرين لفترة طويلة من الزمن في بداية الفتح الإسلامي .
والاسم القديم لإقليم الأحساء هو البحرين وهو اسم شامل لجزر أوال (مملكة البحرين حالياً) ومدينة هجر الاسم القديم لمدينة الأحساء والخط الاسم القديم لمدينة القطيف ، وكانت الأحساء تطلق على المنطقة الممتدة من البصرة شمالاً إلى عمان جنوباً بشكل عام .

أثر الموقع الجغرافي على إقليم الأحساء :

حدد الجغرافيون الموقع الجغرافي للإقليم بأنه يقع على الخليج العربي شرقاً متصلاً باليمامة غرباً وما بين البصرة شمالاً وعمان جنوباً ، وهذا الموقع الإستراتيجي المتميز

للإقليم والخليج العربي له أثره الكبير ، إذ يعد حلقة اتصال تجارية وإستراتيجية بين شبه القارة الهندية وقارة أوروبا مما أدى إلى ظهور التنافس الأوروبي الشديد على المنطقة الذي تمثل في ظهور السيطرة البرتغالية على منطقة الخليج العربي منذ عام ٩١٥ هـ - ١٥٠٩ م بعد وقوع معركة ديو البحرية بين البرتغال والدولة العثمانية حيث تمت السيطرة على البحرين وإقليم الأحساء عام ٩٢١ هـ - ١٥١٥ م من قبل الدولة البرتغالية ، إلى جانب ظهور التنافس الهولندي على شكل قوة تجارية في منطقة الخليج العربي منذ عام ١٠٥٠ هـ - ١٦٤٠ م ، كما قامت فرنسا أيضاً في نهاية القرن السابع عشر الميلادي بالاهتمام تجارياً بمنطقة الخليج العربي .

بعد ذلك ظهرت بريطانيا في منطقة الخليج العربي منذ عام ١٢١٣ هـ - ١٧٩٨ م ، حيث عقدت اتفاقية مع سلطنة عُمان ثم عقدت اتفاقيات مع جميع حكام إمارات الخليج ممثلة بالساحل المهادن والبحرين عام ١٢٣٦ هـ - ١٨٢٠ م والكويت عام ١٣١٧ هـ - ١٨٩٩ م وقطر عام ١٣٣٥ هـ - ١٩١٦ م ، وبذلك أصبحت بريطانيا تسيطر على جميع مياه الخليج العربي من دون منافس بعد طرد جميع الدول الأوروبية المنافسة لها .

غير أن الدولة التي بدأت تشق طريقها إلى إقليم الأحساء وتنافس بريطانيا في المنطقة وتحاول إبعادها عن الساحل الغربي للخليج العربي قدر المستطاع وخاصة إقليم الأحساء ذا الموقع الاستراتيجي والاقتصادي المتميز في وسط الخليج العربي هي الدولة العثمانية التي سيطرت على إقليم الأحساء للمرة الأولى عام ٩٦٣ هـ - ١٥٥٥ م .

الأبعاد الجغرافية لإقليم الأحساء :

يقع إقليم الأحساء على الساحل الشرقي لشبه جزيرة العرب بين إمارة الكويت شمالاً وشبه جزيرة قطر وصحراء الجافورة جنوباً والخليج العربي شرقاً وصحراء الصمان والدهناء غرباً ، ويعد إقليم الأحساء بسواحل وموانئه امتداداً طبيعياً

لإقليم نجد من الناحية الجغرافية والاجتماعية والمنفذ التجاري الوحيد لإقليم نجد في وسط الجزيرة العربية على سواحل الخليج العربي والعالم ، ويعتمد سكان نجد على جميع صادراتهم ووارداتهم على منفذ إقليم الأحساء وخاصة ميناء العقير ، ونتيجة لذلك سعت السلطة السعودية التي تأسست عام ١١٥٨هـ - ١٧٤٤ م والسلطة السعودية التي تأسست عام ١٢٤٠هـ - ١٨٢٤م إلى السيطرة على الإقليم وإبعاد أي قوة تحاول السيطرة عليه .

أما مساحة الإقليم فتبلغ ٤٧٩ ، ٧٧٨ كم وتمثل ٣٤,٦٪ من مساحة المملكة العربية السعودية والبالغة ٠٠٠ ، ٠٥٢ ، ٢ كم ويبلغ طول الإقليم من الشمال إلى الجنوب ٦٠٠ كم تقريباً وعرضه ما بين ٥٠ إلى ١٥٠ كم .

تضاريس إقليم الأحساء :

يمتد السهل الساحلي من رأس الخفجي شمالاً حتى خليج سلوى جنوب قطر بطول يبلغ ٥٦٠ كم ويبلغ عرضه ٦٠ كم ، وهو سهل ذو سطح منخفض شبه مستو والقسم الأكبر من هذا السهل صحراوي ويرتفع تدريجياً باتجاه الهضاب الداخلية غرباً .

أولاً - السهول :

يمتاز السهل الساحلي للإقليم بوجود الواحات وهي عبارة عن مناطق زراعية خصبة في وسط مناطق صحراوية رملية أو جبلية ، وتمتاز هذه الواحات بكثرة الآبار المائية التي تتميز بغزارة مياهها ، ومعظم المياه تتركز في واحتي الأحساء والقطيف وواحة بيرين الواقعة بقرب الطرف الشمالي من الربع الخالي ، والإقليم مشهور بكثرة العيون المائية الطبيعية مما ساعد على وجود مناطق زراعية مهمة لها تأثير اقتصادي في الإقليم .

ثانياً - الهضاب :

تقع بعد نطاق السهل الساحلي وتمتد منه شرقاً حتى نطاق صحراء الدهناء غرباً ومن أطراف صحراء الربع الخالي جنوباً حتى وادي الباطن شمالاً ومنها هضبة

الدبدبة والصمان وهضبة شديم وتمتاز هذه الهضاب بأنها مناطق رعوية مهمة جداً في الإقليم .

ثالثاً - المناطق الرملية :

يمتاز إقليم الأحساء بانتشار الرمال على طول الإقليم ، ولقد كان للرمال الصحراوية التي تحيط بالإقليم دور في كونها الخط الدفاعي الأول لحمايته والتقليل من هجمات الدول المجاورة مثل الدولة السعودية الأولى ١٧٤٤ - ١٨١٨م والدولة السعودية الثانية (١٨٢٤ - ١٨٧١م) وذلك لصعوبة اجتياح هذه الرمال وقلة الآبار المائية فيها .

رابعاً - الأودية في الإقليم :

يمتاز الإقليم بوجود عدة أودية ذات قيعان حصوية ورملية قد تهددها السيول الجارفة المصاحبة للأمطار الفجائية وأهم هذه الأودية وادي الرمة (الباطن) ووادي المياه ووادي الفروق .

مناخ إقليم الأحساء :

يقع الإقليم ضمن النطاق الصحراوي القاري وتنخفض درجة الحرارة فيه في فصل الشتاء وترتفع في فصل الصيف وتمتاز المناطق الساحلية بارتفاع الرطوبة في فصل الصيف ، والأمطار قليلة بشكل عام في الإقليم ونتيجة لارتفاع درجة الحرارة والرطوبة صيفاً انتشر كثير من الأمراض بين السكان آنذاك .

ب - العمران في إقليم الأحساء :

توفر لدى سكان المدن والقرى في المناطق الزراعية المحاصيل المتنوعة مما جعل الوضع الاقتصادي الزراعي والغذائي عندهم مستقراً ، أما سكان البادية فاعتمد اقتصادهم على حرفة الرعي وهذا بدوره يعتمد على سقوط الأمطار لنمو الأعشاب لتغذية المواشي ، مما ولد نوعاً من التناحر بين سكان البيئتين الحضرية والبدوية .

أهم ملامح العمران في إقليم الأحساء

أولاً - منطقة الأحساء وتوابعها :

تُعد أكبر واحة زراعية في شبه الجزيرة العربية وتشمل مدينتين مهمتين هما مدينة المبرز والهفوف وهي عاصمة الإقليم وتبعد ١٢ ساعة عن ميناء العقير غرباً بالإنبل وتحيط بالواحة ٥٢ قرية .

١ - منطقة الهفوف :

تقع في الزاوية الجنوبية الغربية من منطقة الأحساء وتُعد من أكبر المناطق السكنية في الإقليم لأهميتها الزراعية والتجارية ، ونتيجة لموقع منطقة الهفوف المتميز فقد كانت هناك طرق تجارية تتجه إليها مثل طريق الكويت شمالاً وقطر جنوباً والرياض شرقاً ويدل هذا على قوة الحركة التجارية في إقليم الأحساء .

ونتيجة لذلك فإن المنطقة تحتاج إلى الحماية من الأخطار الخارجية مما جعل الدولة العثمانية منذ عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م تبني القلاع العسكرية والأبراج الدفاعية والأسوار المحصنة لحماية هذه الأحياء السكنية من خطر هجمات القبائل المفاجئة والمتكررة بين حين وآخر .

٢ - منطقة المبرز :

تعد المنطقة الثانية في منطقة الأحساء وتبعد عن منطقة الهفوف مسافة ميلين من جهة الشمال ويحدها غرباً منطقة صحراوية وتحيط بها المزارع من الجهات الثلاثة الأخرى ولحماية المبرز يوجد بها قلعة صاهود العسكرية وتقع في الجانب الغربي خارج سور مدينة المبرز مباشرة ويوجد بالمدينة ستة أحياء سكنية .

القرى التابعة لواحة الأحساء :

يبلغ عدد قرى واحة الأحساء ٥٢ قرية وتمتاز هذه القرى بكثرة الأراضي الزراعية

ووفرة مصادر المياه مما جعل لها دوراً اقتصادياً وتجارياً مهماً في الإقليم ، ونتيجة لذلك قامت الدولة العثمانية بوضع قوة عسكرية لحماية هذه القرى من الأخطار الخارجية وخاصة هجمات القبائل للمحافظة على المحاصيل الزراعية .

ثانياً- منطقة القطيف وتوابعها :

تعد الواحة الثانية بعد واحة الأحساء ويطلق اسم القطيف على المنطقة الممتدة من قرية صفوى شمالاً حتى قرية الظهران جنوباً فتشمل منطقة القطيف (الواحة الزراعية والقلعة والقرى المجاورة) ، وتمتاز منطقة القطيف بوجود مينائها الذي يستقبل الواردات المتنوعة من البحرين وعمان وإيران ويصدر عن طريقه التمور وغيرها من البضائع إلى البحرين وعمان وإيران والهند .

مناطق منطقة القطيف :

مدينة القطيف :

تعد أهم منطقة سكنية في واحة القطيف وأهم أحياء مدينة القطيف حي الكوت الذي يقع فيه مقر قائم قام الحكومة العثمانية ، ونتيجة للأخطار الخارجية ولحفظ الأمن محلياً قامت الدولة العثمانية ببناء قلعة في الحي عام ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م وتضم ٥٠ جندياً من المشاة وبناء أسوار حول الأحياء السكنية المختلفة .

قرى مدينة القطيف :

تشمل واحة القطيف ١٧ قرية وتمتاز هذه القرى بالقوة الاقتصادية في إنتاج المحاصيل الزراعية المتنوعة وخاصة التمور واستخراج الثروة السمكية واللؤلؤ وخاصة القرى الواقعة على سواحل البحر مباشرة ، ولحماية هذه القرى من الأخطار الخارجية قامت الدولة العثمانية ببناء القلاع العسكرية مثل القلعة العسكرية في قرية عنك وقرية الدمام .

الوضع السياسي للإقليم قبل عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م

الموقع الاستراتيجي والأهمية الاقتصادية التجارية والزراعية للإقليم جعلها الدولة العثمانية تسعى للسيطرة عليه ، ونتيجة لذلك وجهت الدولة العثمانية قوة عسكرية عام ٩٥٧هـ - ١٥٥٠م حيث استطاعت هزيمة القوات البرتغالية والسيطرة على الإقليم حتى حدثت اضطرابات وثورات ضدها بالقرب من إقليم الأحساء في البصرة عام ١٠٨٠هـ - ١٦٧٠م مما جعلها ترسل قوة عسكرية للقضاء على هذه الثورات ، ولكن قبيلة بني خالد في إقليم الأحساء استغلت هذا الوضع المتدهور للدولة العثمانية من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية لصالحها ، وقامت بتأسيس قوة عسكرية والهجوم على الحامية العثمانية في حي الكوت في مدينة الهفوف كما هجمت على القطيف مما اضطرت القوات العثمانية إلى أن تعلن استسلامها لقوة بني خالد التي أجبرتهم على مغادرة الإقليم عام ١٠٨٠هـ - ١٦٧٠م ، بعد حكم استمر ١٢٠ عاماً ، كما امتدت سلطتهم إلى قطر والكويت وجزء كبير من إقليم نجد .

النزاع القبلي بين بني خالد والسعوديين على الإقليم :

بعد قيام أسرة آل سعود في نجد عام ١١٥٨هـ - ١٧٤٥م على يد مؤسسها محمد بن سعود آل سعود عملت على محاربة القوى المحلية المختلفة المحيطة بهم . واستطاعت أن توحد إقليم نجد وعاصمته الدرعية ثم رأت التوجه إلى خارج نجد وخاصة إلى إقليم الأحساء في محاولة للسيطرة عليه ، وبالرغم من قيام قبيلة بني خالد بعقد عدة تحالفات سياسية وعسكرية مع كثير من مناطق نجد بهدف القضاء على النفوذ السياسي والديني للسعوديين إلا أن هذه التحالفات فشلت في التصدي للقضاء عليهم .

أما المعركة الحاسمة بين السعوديين وبني خالد فقد حدثت في عام ١٢٠٧هـ - ١٧٩٢م عندما أعد السعوديون قوة عسكرية بقيادة سعود بن عبد العزيز وكون بنو

خالد قوة بقيادة حاكم الإقليم براك بن عبد المحسن بن سراح والتقى الطرفان في معركة الشيط شمال شرق الإقليم وانتهت المعركة بهزيمة قوات بني خالد وهروب حاكم الإقليم إلى قبيلة المنتفق جنوب العراق ، وبعد هذه المعركة سيطر السعوديون على عاصمة الإقليم مدينة الهفوف وفي نفس الوقت أعلن سكان الإقليم الطاعة والتبعية للسعوديين الذين قاموا بتنظيمات إدارية هناك ، وبذلك سيطروا على الإقليم وطرده بني خالد من حكم منطقة الأحساء وتمت السيطرة على منطقة القطيف في عام ١٢١٠هـ - ١٧٩٥م وأصبح الإقليم بالكامل تحت السيطرة السعودية .

محاولات السيطرة على إقليم الأحساء :

بعد أن سيطر السعوديون على الإقليم بشكل كامل أصبح لهم منفذ بحري على الخليج العربي مما زاد من قوتهم وبدأوا يتطلعون إلى توسيع حدودهم واتساع أراضيهم إلى أبعد من إقليم الأحساء ، ورأوا أن أفضل منطقة للتوسع هي جنوب العراق .

بدأت الدولة العثمانية تواجه الخطر القادم إليها من جانب السعوديين وتوفرت أسباب الصدام بين السعوديين والدولة العثمانية فأرسلت الحملات العسكرية من بغداد ومصر لمواجهةهم ، ومن أهم هذه الحملات :

١- حملة والي بغداد على إقليم الأحساء (١٢١١ هـ - ١٧٩٦ م) .

٢- حملة والي مصر للسيطرة على الإقليم ١٨١٨ م .

كلف السلطان العثماني والي مصر محمد علي باشا بالعمل على إعداد قوة عسكرية لمحاربة السعوديين والقضاء عليهم حيث اصطدمت قواته مع القوات السعودية في معارك كثيرة لم تحقق جميع الأهداف ، وفي أثناء حصار الدرعية من قبل القوات المصرية أدرك والي بغداد أن الفرصة سانحة للسيطرة على إقليم الأحساء مما جعله يرسل قوة عسكرية بقيادة كل من ماجد ومحمد بن عريعر بن دجين من زعماء قبيلة بني خالد حيث استطاعوا السيطرة على الإقليم عام ١٢٣٣هـ -

١٨١٩م ، وحكم ماجد بن عريعر منطقة الأحساء ومحمد بن عريعر منطقة القطيف وبعد سيطرة الأخوين على الإقليم انضموا إلى القوات المصرية ضد السعوديين بهدف حصولهما على اعتراف من قائدها للسيطرة على إقليم الأحساء .

ونتيجة لما واجهته القوات المصرية من مشكلات انسحبت من إقليم الأحساء في يوم ٢١ يوليو ١٨١٩م ، وبعد خروج القوات المصرية من الإقليم عاد حكم الإقليم إلى بني خالد مرة أخرى من عام ١٢٣٤هـ - ١٨١٩م حتى عام ١٢٤٥هـ - ١٨٢٩م وظلوا يحكمون الإقليم حتى سيطر السعوديون عليه وطردوا بني خالد منه .

انفراد السعوديين بالسيطرة على إقليم الأحساء :

في المرحلة الثانية من الحكم السعودي على يد الإمام تركي بن عبد الله السعود في عام ١٢٤٠هـ - ١٨٢٤م واتخاذ مدينة الرياض عاصمة له كان من ضمن أهدافه التوسع نحو إقليم الأحساء وطرد بني خالد منه ، فأعد قوة عام ١٢٤٥هـ - ١٨٢٩م هاجمت قافلة تجارية قادمة من ميناء العقير وسلبت أموالها وقتلت رجالها مما أثار الرعب بين سكان الإقليم لإدراكهم عدم قدرة بني خالد على حمايتهم من الخطر السعودي القادم .

وعاد حكم الإقليم للسعوديين في عام ١٢٤٥هـ - ١٨٣١م حيث قاموا بعمل تنظيمات إدارية مهمة مما أعلن سكانه قبولهم للحكم السعودي ، ولكن لم يستقر حكم السعوديين فيما بعد فقد كثرت الاضطرابات والثورات في بعض المناطق ضدهم ، وبدأ الوضع السياسي والعسكري يتغير تدريجياً منذ عام ١٢٤٩هـ - ١٨٣٤م بعدما بدأت أطماع محمد علي باشا والي مصر تطل مرة أخرى للسيطرة على نجد والأحساء بسبب ازدياد قوة و نفوذ حكم السعوديين .

ظل الوضع السياسي والعسكري مستقراً في إقليم نجد والأحساء أثناء فترة حكم الأمير فيصل بن تركي الثانية إلى أن توفي في ٢١ رجب هـ - ٩

ديسمبر ١٨٦٥م في مدينة الرياض ثم بدأ التنافس على السلطة بين السعوديين مما مهد لإضعافهم وجعل الدولة العثمانية تسيطر على إقليم الأحساء عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م ، بل تعدى الأمر إلى سقوط الحكم السعودي نهائياً في نجد عام ١٣٠٨هـ - ١٨٩١م وهروب آخر الحكام السعوديين في هذه المرحلة وهو الأمير عبد الرحمن بن فيصل إلى إمارة الكويت .

سياسة بريطانيا في الإقليم قبل عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م :

قامت سياسة بريطانيا في ذلك الوقت على عدم الاهتمام بالأحداث السياسية والعسكرية التي تحدث داخل الإقليم بشكل عام لأنه لا يقع ضمن مصالحها الإستراتيجية في الخليج العربي ، حيث كانت تركز على المناطق الساحلية وحدها لاعتمادها على القوة البحرية ، ولأنها كانت تعد المناطق الداخلية لشبه الجزيرة العربية تابعة للدولة العثمانية وفي نفس الوقت كانت لا ترغب في التصادم السياسي والعسكري معها في المنطقة حتى تحافظ على علاقتها معها بشكل دائم ، وخشية ما قد يثار من عداوة من قبل الشعوب الإسلامية ضد بريطانيا عندما تحارب دولة تمثل العالم الإسلامي .

لهذا كله تأخر تدخل بريطانيا في الأحداث حتى سيطر الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود حاكم الدرعية على سواحل إقليم الأحساء في عام ١٢١٠هـ - ١٧٩٥م حيث بدأت الحكومة البريطانية تفكر في الاتصال بالحاكم السعودي الذي رآته خطراً عليها فعملت على إقامة علاقة ودية وصداقة معه لكي تضمن عدم اعتدائه على السفن البريطانية .

أما بالنسبة لموقف بريطانيا من الوجود المصري في نجد عام ١٢٣٣هـ - ١٨١٨م فقد أيدته وباركته حيناً وعارضته حيناً آخر ، حيث رأت أنه سوف يسهم في تخفيف الضغط الناشئ عن قوة السعوديين في إقليم الأحساء والقواسم على الساحل المهادن ، ولكن لم يتحقق تعاون بينهما بسبب انسحاب القوات المصرية من إقليم الأحساء في يونيو ١٨١٩م ، ولكنها كادت أن تحاصر إقليم

الأحساء لتتحد من نفوذ القوات المصرية في عام ١٨٤٠م ولكنها لم تنفذ الحصار لانسحاب القوات المصرية من الإقليم في ١٥ يونيو ١٨٤٠م بناء على اتفاقية لندن بين الحكومة العثمانية والبريطانية .

بدأت سياسة بريطانيا بمعاونة أخرى في الإقليم في فترة الحاكم السعودي فيصل بن تركي الذي استطاع أن يسيطر على الإقليم في عام ١٢٥٩هـ - ١٨٤٣م كما سيطر على قلعة الدمام التابعة لحاكم جزيرة البحرين ، مما أدى إلى حدوث صراع سياسي بين السعوديين وشيوخ البحرين فأدركت بريطانيا أن النزاع السعودي البحريني قد يشجع السعوديين على احتلال جزيرة البحرين واستمرار المقاومة ضدهم فعمدت لمساندة شيخ البحرين لوقف التهديد السعودي ، وسعت كذلك إلى تسوية دبلوماسية مباشرة عام ١٨٤٧م بشروط منها : عدم التدخل السعودي في شؤون البحرين مقابل دفع الزكاة السنوية للسعوديين .

كانت بريطانيا تتبع سياسة التهذية وعدم استخدام القوة العسكرية في منطقة الخليج إلا عند الضرورة ، كما فعلت حين استخدمت القوة ضد السعوديين والموالين لهم لتبين لهم أن لها من القوة ما تحدد به من قواتهم في الإقليم ، وهذا بدوره انعكس على سياسة الأمير عبد الله بن الفيصل الذي اتبع سياسة مغايرة لوالده تتمحور حول إرضاء بريطانيا ، فقدم اعتذاراً لبريطانيا عن الاضطرابات الأمنية في الإقليم والموافقة على دفع التعويضات المالية التي طلبتها ، بالإضافة لرغبة السعودية في إقامة صداقة مع بريطانيا تُبنى على الاحترام والمصالح المتبادلة والتعهد من قبل السعوديين بعدم الهجوم على المناطق والقبائل المرتبطة باتفاقيات مع بريطانيا والعمل على حماية رعايا بريطانيا المقيمين في الأراضي السعودية .

وهكذا نرى أن سياسة الحكومة البريطانية تجاه الإقليم قبل ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م تأرجحت ما بين الأمور السياسية والعسكرية حسب المصالح البريطانية وقوة القوى المسيطرة على الإقليم ، وهي سياسة تقوم على التمكن الكامل للنفوذ البريطاني وإحكام السيطرة على الخليج العربي بصفة عامة وإقليم الأحساء بصفة خاصة .

الفصل الأول

إخضاع إقليم الأحساء للسيطرة العثمانية

(١٨٧١ - ١٩١٣ م)

كان النزاع السعودي بين عبد الله بن فيصل وأخيه سعود بعد وفاة الأمير فيصل بن تركي في عام ١٢٨٢هـ - ١٨٦٥م في إقليم نجد بداية الشرارة الأولى لمحاولة الدولة العثمانية للسيطرة على إقليم الأحساء .

وقد أدت عوامل كثيرة إلى مساعدة الدولة العثمانية في أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر على مد نفوذها إلى إقليم الأحساء ومنها :

١- تعيين مدحت باشا والياً على بغداد في عام ١٨٦٩-١٨٧٢م حيث كان له طموحات شخصية ومبادئ تتمثل في بسط نفوذ الدولة العثمانية على المناطق التابعة لها اسماً مثل إقليم الأحساء .

٢- تبني الدولة العثمانية سياسة إبعاد بريطانيا عن التدخل في شؤون الإقليم وذلك بعد حدوث النزاع الأسري السعودي ، بالإضافة إلى ازدياد شكوك الدولة العثمانية بوجود تعاون بريطاني سعودي مع الأمير سعود بن فيصل مما قد يمهّد لجعل الإقليم تحت الحماية البريطانية .

٣- تطلع الدولة العثمانية في نقل نظامها الإداري والعسكري للإقليم بهدف التخطيط للسيطرة على مدينة الرياض عاصمة السعوديين .

٤- افتتاح قناة السويس وسهولة الاتصال بين موانئ الأستانة (اسطنبول) و موانئ شبه الجزيرة العربية والخليج العربي فأصبح للقوة العسكرية العثمانية تأثير أقوى عما سبق .

٥- التنظيمات العسكرية الحديثة للجيش العثماني بعد حرب القرم ١٨٥٣- ١٨٥٦م في عهد السلطان العثماني عبد العزيز جعلت الجيش نظامياً مجهزةً بالأسلحة الحديثة والقادرة على مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية وفي حصول الجيش العثماني على دعم أوروبي .

٦- الأهمية الاقتصادية للإقليم حيث يعد مركزاً تجارياً مهماً لوجود موانئ تجارية مهمة هي القطيف ودارين والعقير ولكونه مصدراً أساسياً لإنتاج التمور .

كان الهدف المعلن لمد النفوذ العثماني على إقليم الأحساء مساندة الأمير عبد الله بن فيصل ولكن الهدف غير المعلن هو التدخل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في الإقليم ، ولكن الوضع السياسي تغير بعد سيطرة القوات العثمانية على الإقليم ، وبالرغم من الاستعدادات المكثفة للحملة إلا أن قائدها مدحت باشا اتبع سياسة جديدة لاستقطاب قبائل المنطقة والشخصيات البارزة على أساس تشجيعهم وحثهم على الانضمام للحملة حتى تصبغ بصبغة شعبية وشرعية ويساعد ذلك على عدم معارضة سكان الإقليم للحملة .

كانت جميع التوصيات لمستولي القوات العثمانية تؤكد على عدم الاعتداء على السكان واحترامهم وتقديم كل الخدمات التي يحتاجونها لهم مثل نشر الأمن والقبض على المجرمين ، ونتيجة لذلك أعلن كثير من مشايخ القبائل والشخصيات المعروفة في الإقليم خضوعهم وطاعتهم للدولة العثمانية ، ولقد أكدت خطة الدولة العثمانية بشكل مباشر بأن حدود الحملة هي إقليم الأحساء ولن يتم الاعتداء أو السيطرة على البحرين ، ولكن الخطة الحكومية التي لم يطبقها مدحت باشا تتمثل في عدم تعيين الأمير عبد الله بن فيصل متصرفاً على الأحساء ، ويعزى السبب في ذلك

إلى رغبته في السيطرة المباشرة على الإقليم عسكرياً وسياسياً من قبل الدولة العثمانية .

موقف بريطانيا من الحملة :

بالرغم من السرية التي أحاط بها مدحت باشا الحملة العسكرية على الإقليم إلا أن بريطانيا استطاعت أن تعرف بقدوم الحملة العسكرية على إقليم الأحساء ، فاتصل السفير البريطاني بالسلطان العثماني يستفسر عن أمر الحملة العسكرية على الإقليم ، ف جاء رد السلطان العثماني دبلوماسياً بأنه ليس هناك مخططات لاحتلال أي موقع في منطقة الخليج العربي .

ولكن الوضع السياسي والعسكري تغير بشكل مفاجئ وتأكد الإعداد لإرسال حملة عسكرية إلى إقليم الأحساء تشمل قوات بحرية وبرية وذلك بعد وصول مبعوث الأمير السعودي عبد الله بن فيصل إلى بغداد في ٢٢ مارس ١٨٧١م يطلب المساعدة العسكرية السريعة من مدحت باشا الذي أكد أن الكويت والبحرين مناطق عثمانية مستقلة ليس لبريطانيا أي سيادة عليها .

بعد كشف أمر الحملة العسكرية تغيرت تصريحات الصدر الأعظم رئيس الوزراء العثماني حيث أعلن أن إقليم نجد جزء من ممتلكات السلطان العثماني وليس هناك نية لمد السيطرة العثمانية على البحرين ومسقط وأن هدف الحملة هو مصالح الأخوين عبد الله بن فيصل وسعود بن فيصل وإحلال الأمن والهدوء في الإقليم ، وكان الهدف من هذه التصريحات طمأنة الحكومة البريطانية المضطربة سياسياً وعسكرياً في منطقة الخليج العربي .

كانت بريطانيا متخوفة من الحملة العسكرية العثمانية على إقليم الأحساء بالرغم من إيضاحات الدولة العثمانية لأهداف الحملة وحدودها ، حيث رأت فيها تهديداً مباشراً للنفوذ البريطاني في المنطقة وخاصة بعد استخدام أساطيل بحرية عثمانية في

مياه الخليج العربي ، فطلبت الحكومة البريطانية من الهند استنكار أية عمليات عسكرية أو شبه عسكرية في أي جزء من الخليج العربي باعتباره خرقاً للسلم البحري وعملاً يدمر تجارة بريطانيا ، وأعلنت عن زيادة قوتها العسكرية البحرية في مياه الخليج العربي في حالة زيادة القوة العثمانية البحرية في المنطقة ، كما سارعت لطمأنه حاكم البحرين بأن بريطانيا سوف تسانده وفقاً لاتفاقية ١٨٦١م معها وحماية مصالح البحرين ، والتأكيد للقبائل في المنطقة بأن الدولة العثمانية لن تهاجمهم وسترعى بريطانيا مصالحهم ، وخاصة أن بريطانيا تعد الخليج العربي ممراً مائياً حيوياً لها وسيطرة الدولة العثمانية على سواحلها خطر يهددها .

ومع ذلك عملت بريطانيا على التعاون مع الدولة العثمانية للمحافظة على أمن واستقرار المنطقة ، ولذلك ردت على رغبة سعود بن فيصل في التعاون معها بأنها لا تستطيع أن تقدم له المساعدة العسكرية حتى لا تتأثر علاقتها السياسية والعسكرية مع الدولة العثمانية ، وأنها لا تريد التدخل في شبه الجزيرة العربية إلا بالقدر الذي يمس مصالحها ونفوذها في الخليج العربي .

هذا المناخ من الاستعدادات العسكرية العثمانية للحملة وتحركات بريطانيا السياسية والعسكرية جعلت مدحت باشا يسارع في إرسال الحملة للإقليم ، وبعد تجمع جميع القوات العثمانية في مدينة البصرة سمح للحملة العسكرية بالتحرك إلى إقليم الأحساء في ربيع الأول ١٢٨٨هـ - ٢٠ إبريل ١٨٧١م فاتجهت مباشرة من إمارة الكويت إلى إقليم الأحساء ، ووصلت إلى ميناء رأس تنورة وبدأ إنزال القوات العسكرية البرية ، ثم تحركت ليلاً وبدأ سكان القرى القريبة من منطقة القطيف يعلنون انضمامهم وتعاونهم مع القوات العثمانية ، ونتيجة لذلك أخذت القوات العثمانية تتحرك بأمان بين القرى .

الهجوم على مدينة القطيف :

في الوقت الذي بدأ السعوديون المعارضون للحملة العسكرية العثمانية يستعدون

للتصدي لها - بعد أن استمرت في السير نحو القطيف - وذلك عن طريق توفير الأسلحة وترميم القلاع العسكرية بالإضافة إلى تخزين المواد الغذائية المختلفة وتحسين العلاقة مع سكان القطيف ، بدأت القوات العثمانية تتجمع استعداداً للهجوم على القطيف ، وقد حاول نافذ باشا التعاون مع قائد القوات السعودية وإقناعه بتسليم القلعة دون قتال وإراقة الدماء ولكنه رفض ، مما جعل القوات العثمانية تهاجم القوات السعودية في يوم السبت ٢٢ مايو ١٨٧١م وتمت السيطرة على القلعة العسكرية وأسلحتها وإنزال العلم السعودي ورفع العلم العثماني وأعطى الأمان الكامل لجميع سكان القطيف الذين كان لهم دور مهم في مساندة القوات العثمانية ضد القوات السعودية .

الهجوم على قلعة عنك :

واصلت القوات العثمانية تحركاتها نحو القلاع العسكرية السعودية حيث وصلت إلى قلعة عنك ليل الأحد ٢٣ مايو ١٨٧١م ، وعندما شاهدوا القوة العثمانية طلبت القوات السعودية الأمان والحماية وأعلنت استسلامها وتمت سيطرة العثمانيين على القلعة .

الهجوم على قلعة الدمام :

أما قلعة الدمام فقد كانت محصنة وعندما سمع الأمير عبد العزيز بن سعود بن فيصل بتحريك القوات العثمانية نحو قلعة الدمام أسرع هارباً ليلاً من القلعة خوفاً من القبض عليه ، ورفع العلم العثماني على القلعة ومنح الجميع الأمان وتمت السيطرة على منطقة القطيف بسرعة ، وهكذا أصبح الطريق مفتوحاً أمام القوات العثمانية للسيطرة على منطقة الأحساء ذاتها بعد السيطرة على سواحلها .

التوغل داخل إقليم الأحساء :

بعد السيطرة على ساحل إقليم الأحساء أرادت القوات العثمانية السيطرة على

منطقة الأحساء وعاصمتها (الهفوف) داخل الإقليم ، ولكن واجه زحف القوات صعوبات جمّة منها طول مدة تحرك القوات من القطيف إلى الأحساء التي تستغرق خمسة عشر يوماً ، إلى جانب ارتفاع درجة الحرارة وانتشار الأمراض بين الجند حيث مات من القوات ٤٠٠ جندي ، بالإضافة إلى نقص المواد الغذائية والمياه مما أدى إلى انتشار المجاعة بين الجنود .

وبالرغم من هذه الصعوبات فقد تجمعت القوات العثمانية وتم توفير كل السبل البرية والبحرية لنقل المعدات العسكرية والتموين اللازم للقوات التي تحركت نحو الأحساء ، واستطاعت القوة الوصول إلى منطقة الأحساء في ١٢٨٨هـ - ١٥ يوليو ١٨٧١ م .

ولكي يُطمئن قائد الحملة العثمانية أهالي الأحساء وجه إليهم منشوراً يبرز أسلوب الدولة العثمانية في حماية أراضيها ومواطنيها ، واعتمد المنشور على العبارات الدينية الوجدانية لجذب السكان نحو الطاعة والاعتراف بالسلطة العثمانية وعدم مقاومتها داخل الإقليم ، وأن الأنظمة التي سوف تُطبق في الإقليم تعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية وسوف يعامل السكان معاملة حسنة ، وفي نفس الوقت من يعارض الدولة العثمانية سوف يتعرض للمساءلة .

سياسة الترغيب والترهيب هذه سهلت على القوات العثمانية دخول مدينة الهفوف بمنطقة الأحساء من دون مقاومة عسكرية تذكر في ١٩ ربيع الآخر ١٢٨٨هـ - ١٧ يوليو ١٨٧١ م ، وقد حققت أهدافها العسكرية بالسيطرة على الإقليم والعمل على نشر الأمن ورفع المظالم وتحقيق العدالة بين السكان حيث لم تواجه مقاومة شديدة في منطقة الأحساء كما حدث في منطقة القطيف .

انسحاب السعوديين من الأحساء أمام القوات العثمانية :

بعد استقرار الأوضاع للدولة العثمانية في الإقليم وطرد قوات سعود الفيصل بدأت نتائج هذه الحملة تظهر لصالح الأمير عبد الله بن فيصل بهزيمة سعود الفيصل

وخروجه من مدينة الرياض متجهاً إلى منطقة الدلم ، وعندما شاهد عبد الله بن فيصل القوات العثمانية العسكرية الكثيرة بالأحساء على الطبيعة أيقن أن الحملة ليست لحمايته من قوة أخيه وإعادته لحكمه بل للسيطرة على إقليم الأحساء ونجد .

تخوف عبد الله الفيصل من أطماع الحملة العثمانية غير المعلنة فاعترض على قيام الحملة بمهامها العسكرية في الإقليم من دون حضوره مباشرة ، ولذلك تأخر في الانضمام للحملة في بداية وصولها حيث كان يخشى أن يحدث له ما حدث لوالده وغيره من الأمراء السعوديين بالقبض عليه ونفيه أو إعدامه ، لهذا قرر الهروب من منطقة الأحساء وترك القوات العثمانية ، وبهذا انقطعت العلاقة بين عبد الله بن فيصل والدولة العثمانية ، وأعلن العثمانيون أن آل سعود لم يعودوا حكاماً على نجد والأحساء ، وبذلك لم يتحقق هدف عبد الله بن فيصل في السيطرة على نجد وهزيمة أخيه سعود بن فيصل ، بل فقد إقليم الأحساء ذا الموقع الإستراتيجي والأهمية الاقتصادية والقوة البشرية من القبائل ، ولم يعد أمامه إلا النجاة بنفسه من الخطر العثماني الذي كان يهدف إلى السيطرة على الإقليم .

لقد واجهت الحملة بعض المشكلات أثناء سيطرتها على الإقليم منها :

- ١- مشكلة المد و الجزر .
- ٢- مشكلة التضاريس .
- ٣- مشكلة المياه .
- ٤- مشكلة الأوضاع الصحية .
- ٥- مشكلة الصعوبات المالية .
- ٦- مشكلة سكان البدو والحضر .
- ٧- مشكلة المواد الغذائية .

وبالرغم من هذه الصعوبات التي واجهتها حملة مدحت باشا على الأحساء فقد تمكنت من التقدم والتوغل ونجحت في ضم بعض القبائل إليها وتمكنت من إخضاع الإقليم ، ولكن في نفس الوقت بدأت مقاومة السعوديين لهذه الحملة .

إعلان القبائل الولاء للعثمانيين وبداية مقاومة السعوديين :

كانت سياسة القبائل تتجه نحو التقرب من الدولة العثمانية ومناصرتها ضد توجهات الأمير سعود بن فيصل مما جعله يُسارع بالإعلان إلى أنه ما زال قوياً ويستطيع مقاومة القوات العثمانية ، فبدأت القوات العثمانية تستعد لمحاربة قواته بعد رفضه التعاون معها واستطاعت الانتصار عليه .

ولقد أدرك سعود بن فيصل أن أسباب هزيمته ترجع إلى تفوق القوة العسكرية العثمانية ونجاح سياسة بعض القبائل في التعاون مع القوات العثمانية ، إلى جانب تخلي شيخ البحرين وبريطانيا عنه ، وبالرغم من هزيمته إلا أنه استمر في المقاومة وعندما يئس من أن هذه المقاومة لن تحقق له السيطرة على الإقليم وطرد القوات العثمانية منه عاد إلى إقليم نجد .

أدرك كل من الأخوين عبد الله وسعود عدم قدرتهما على تحقيق أهدافهما بتناحرهما وخاصة بعد أن أصبح عدوهما مشتركاً تمثله الدولة العثمانية ، ولهذا قرر الأخوان أن يتعاونوا لمقاومتها ، وفي الوقت نفسه اتبع نافذ باشا سياسة جديدة لإضعاف السعوديين وقبائلهم تمثلت في القبض على راكان بن حثلين شيخ قبيلة العجمان في عام ١٢٨٨هـ - أواخر ١٨٧١م ونفيه خارج الإقليم ، مما ولد غضباً واستنكاراً شعبياً لدى سكان الإقليم وبدأت القبائل تغير من سياستها التعاونية تجاه الدولة العثمانية وأخذت تنضم للجانب السعودي ، وقرر الأخوان الاستعداد للهجوم على إقليم الأحساء من مدينة الهفوف والقطيف ولكن القوات العثمانية استطاعت هزيمتهما .

بعد هذه الهزائم التي تعرض لها السعوديون أخذت الدولة العثمانية تتبع سياسة الدبلوماسية في التعامل معهم فطلبت التعاون معهم ، ولكن الأمير عبد الله رفض التعاون ، ونتيجة لذلك توقفت المفاوضات السعودية - العثمانية فاستخدم العثمانيون الضغط الاقتصادي على السعوديين فصادروا أملاكهم في إقليم الأحساء ورفضوا إعادتها إلا بعد موافقتهم على شروطهم .

ولقد التف البدو والحضر حول الأمير عبد الرحمن بن فيصل ضد الدولة العثمانية بسبب سوء التصرفات الإدارية من المتصرف العثماني ضد السكان ، وبدأت القوات السعودية بالهجوم على منطقة الهفوف ولكنها لم تحكم سيطرتها على الوضع ويعود ذلك لضخامة أسوار حي الكوت ووجود حاميات عسكرية قوية تحد من تقدمهم ، ونتيجة لهذا الحصار السعودي أرسل العثمانيون قوة استطاعت مواجهة القوات السعودية في معركة الوزية وانتهت بهزيمة السعوديين وعاد الأمير عبد الرحمن مسرعاً إلى الرياض .

وتعد مقاومة الأمير عبد الرحمن بن فيصل آخر مقاومة عسكرية سعودية ضد الدولة العثمانية في الإقليم ، وظلت الدولة العثمانية تحكم الإقليم لمدة ٤٢ عاماً حتى خرجت القوات العثمانية من الإقليم من دون مقاومة تذكر على يد الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل في عام ١٣٣١هـ - ١٣ أبريل ١٩١٣م معلناً عن سيطرة الحكم السعودي الثالث على إقليم الأحساء .

الفصل الثاني

مقاومة الوجود العثماني وتدهور الأوضاع الأمنية في الإقليم

شكل البدو والحضر في الإقليم تحدياً ومقاومة كبيرة ضد السلطة العثمانية وأصبحت سيطرتها وإدارتها في حدود أسوار المدن والقرى ، أما المناطق الصحراوية فيصعب السيطرة عليها من قبل الدولة العثمانية لوجود قوة البدو الذين رفضوا الولاء لها .

ظل خطر المقاومة والاضطرابات يواجه الدولة العثمانية طول بقائها في الإقليم ١٨٧١-١٩١٣م ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها القوة البشرية المحاربة للقبائل التي لا يستهان بها وفرض الضرائب الباهظة التي أرهقت السكان اقتصادياً ، مما جعل الحضر يقاومون السلطة العثمانية ورفض أوامر المتصرف العثماني ، ويدل ذلك على قوة البدو والحضر في مقاومة السلطة ، ومع أن القوة العسكرية لها دور في حفظ الأمن ومقاومة الاضطرابات في الإقليم لكن الدولة العثمانية منذ سيطرتها على الإقليم ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م لم تفكر في ازدياد قوتها العسكرية بل أخذت تقلص هذه القوة ، فاستغل السكان هذه الأوضاع المتردية للقوة العسكرية لاستمرار مقاومتهم للدولة العثمانية .

مقاومة السعوديين للوجود العثماني :

بعد سيطرة الدولة العثمانية على الإقليم عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م أخذ السعوديون

في عملية المقاومة لطرد القوات العثمانية المسيطرة على الإقليم ، وأدى هذا إلى حدوث معركتين تعدان من أهم المعارك لمقاومة القوات العثمانية وهما :

معركة الخويراء (١٢٨٨ هـ - ١٨٧١ م) :

قبل بدء المعركة حاولت الدولة العثمانية إنهاء سوء التفاهم مع الأمير سعود بن فيصل فأرسلت الشيخ مبارك بن صباح (١٨٩٦ - ١٩١٥م) للتوسط بينهما ولكن الأمير سعود الفيصل أصر على المواجهة وانتهت بهزيمة القوات السعودية .

معركة الوزية (١٢٩١ هـ - ١٨٧٤ م) :

انتهت بانتصار القوات العثمانية على القوات السعودية ، وبعد أن بلغ عدد القتلى من الطرفين ألف قتيل دخلت القوات العثمانية مدينة الهفوف واستباححت المدينة والقرى المحيطة بها ثلاثة أيام تأديباً وانتقاماً من الحضر الشائرين على الدولة العثمانية في الإقليم مما أجبر كثيراً من السكان على التخفي أو الهجرة إلى خارج الإقليم حتى أصبح عندهم تخوف نفسي وكأن الدولة الحامية لهم عدوة لهم ، فولد ذلك لدى البدو والحضر معاً جرحاً غائراً في النفس لا يشفيه إلا الانتقام من القوات العثمانية أخذاً بالثأر ، فاستمرت مقاومة الأمراء السعوديين ومناصريهم للوجود العثماني حتى خرجت القوات العثمانية من الإقليم عام ١٣٣١ هـ - ١٩١٣ م .

مقاومة القبائل للوجود العثماني :

بدأت القبائل تأخذ منحى جديداً بعد عام ١٢٩١ هـ - ١٨٧٤م بقيادة المقاومة في الإقليم منفردة معتمدة على قيادة شيوخ القبائل وقوتها الذاتية وطبيعتها القتالية التي تعتمد على الهجمات المفاجئة للقوات العسكرية العثمانية وعدم المواجهة ، وساعد على ازدياد المقاومة ضعف القوة العسكرية العثمانية في ملاحقة هؤلاء القبائل

في الصحارى ، بالإضافة إلى القرارات العسكرية العثمانية الصارمة التي لا تساعد على الإسراع في صد مقاومة القبائل بالسرعة المطلوبة ، ونتيجة لذلك الوضع أصدرت السلطة العثمانية في عام ١٣٠٧هـ - ١٨٨٩م قراراً يسمح لقائد اللواء العسكري في الإقليم أن يعد قوة عسكرية لملاحقة المقاومين في الإقليم من دون إذن مسبق .

حركة محسن بن رزين العجمي ضد السلطة العثمانية :

كان الهدف الأساسي من هذه الحركة اقتصادياً يتمثل في الاستيلاء على الأموال والممتلكات ، وقد بدأ نشاطها منذ عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م واستمر حتى عام ١٣٠٧هـ - ١٨٨٩م أي ما يقارب عشرين عاماً تقريباً من دون أن تستطيع السلطة العثمانية في الإقليم أن تقضي على هذه الحركة المستمرة ، ويدل ذلك على نجاح هذه الحركة في بث الاضطرابات والتمرد في الإقليم مما أدى إلى اختلال الأمن في جميع أنحاء الإقليم وجعل السكان يرضخون لمطالبهم لعدم وجود سلطة في الإقليم تحميهم مما أفقد الدولة العثمانية هيبتها في الإقليم ، وقد حدثت معركة بين الطرفين استخدمت فيها الأسلحة النارية وانتهت بانتصار القوات العثمانية وهزيمة حركة محسن بن رزين بعد أن قتل منهم ١٥ شخصاً بالإضافة إلى محسن بن رزين وابنه سعيد .

هجوم القبائل على قوافل التجار :

كانت العلاقة بين طبقة التجار والقبائل غير مستقرة ، ويعود ذلك إلى هجوم البدو المستمر على قوافل التجار في الإقليم ، وذلك راجع إلى الانتقام من السلطة العثمانية في الإقليم التي تهاجم البدو بقواتها العسكرية ، إضافة إلى طبيعة البدو وتمسكهم بعاداتهم وتقاليدهم وفقر البيئة الصحراوية وقلة مواردها الاقتصادية ، مما جعل هؤلاء البدو يهجمون على قوافل التجار للحصول على المواد الغذائية حيث رضخت الدولة العثمانية أحياناً لمطالب البدو .

كانت أعمال البدو هذه مؤقتة تزول بزوال الأسباب المحيطة بهم لتعود القبائل إلى طبيعتها الفطرية في التعامل الحسن مع الناس ، وفي بعض الأحيان كانت القبائل تتحالف مع بعضها البعض لتشكيل قوة تربك مخططات الدولة العثمانية في لواء نجد (الأحساء) لحماية القوافل التجارية ، وهناك العديد من الوقائع البارزة التي تدل على أن الأوضاع الأمنية كانت في تدهور مستمر منها :

معركة القهيدية ١٣٢٠هـ - ١٩٠٢م :

تحالفت فيها القبائل من أجل الهجوم على القافلة التجارية بالرغم من وجود قوة عثمانية عسكرية كبيرة ، ويدل ذلك على قوة القبائل وإصرارها على تحدي السلطة العثمانية في الإقليم ، وانتهى هذا الهجوم بهزيمة القوات العثمانية .

معركة قلعة بريم ١٣٢٤هـ - ١٩٠٦م :

أعدت القبائل المتحالفة قوة من البدو وهاجمت القافلة التجارية وحدث بين الطرفين قتال شرس وانتهى القتال بانتصار البدو على القوات العثمانية المرافقة للقافلة .

وهكذا استطاعت القبائل التصدي للقوات العثمانية المرافقة للقوافل التجارية وهزيمتها في كثير من الأحيان وسلب القوافل التجارية وهذا يدل على ضعف الوجود العسكري العثماني في الإقليم ، ولو كان للقبائل المتحالفة مخططات إدارية وسياسية وعسكرية منظمة لاستطاعت إحداث ثورة داخل الإقليم وطرد الوجود العثماني ولأصبح لها السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية فيه ، ولكن لم يفكر أي شيخ من شيوخ القبائل في الحكم السياسي المباشر للإقليم ، وذلك لاقناعهم بأن السلطة لا بد أن تكون في يد الدولة العثمانية التي تمثل العالم الإسلامي .

نزاع البدو والحضر وأثره في تدهور الوضع الأمني في الإقليم :

كان النزاع بين البدو والحضر من النزاعات التي أثرت على الوضع الأمني في الإقليم ، ووجدت الدولة العثمانية صعوبة في السيطرة على الإقليم .
أهم الأحداث التاريخية بين البدو والحضر والدولة العثمانية في هذه الفترة :

النزاع بين قبيلة العجمان وحضر منطقة الأحساء : ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م :

لم تكن منطقة القطيف خالية من الصراعات بين البدو والحضر فقد شهدت هذه المنطقة كغيرها من المناطق كثيراً من الأحداث الدامية بين البدو والحضر حيث لم يتوقف الصراع بينهم بالرغم من تشدد الدولة العثمانية حول ذلك في الإقليم مما نجم عن هذا النزاع بعض الآثار السلبية في الإقليم منها :

- ١- فقدان الأمن والاستقرار داخل الإقليم .
- ٢- ضعف الإنتاج الاقتصادي الذي يشمل الزراعة والتجارة .
- ٣- النزاعات والقتال بين البدو والحضر في الإقليم أدت إلى إيجاد فتنة داخلية بين السكان .
- ٤- تعميق البغضاء والكراهية بين البدو والحضر .
- ٥- أظهر النزاع بين البدو والحضر ضعف القوات العثمانية وقلة عددها في الإقليم وعدم قدرتها على السيطرة على قوة البدو .
- ٦- عدم اتزان سياسة الدولة العثمانية بين البدو والحضر فقد قدمت المساعدات العسكرية للحضر ضد البدو مما ولد لدى البدو الرغبة في الانتقام والكراهية للدولة العثمانية وللحضر معاً ، مع أن الدولة العثمانية دورها الأساسي حماية الجميع وليس مساندة فئة دون أخرى .

نزاع قبائل الإقليم والقبائل الأخرى وأثره في تدهور الوضع الأمني :

كان النزاع الذي تقوم به القبائل في الإقليم ينحصر في الهجوم على القوات العثمانية والقوافل التجارية والحضر داخل الإقليم ، ولكن الوضع أخذ يستفحل وجعل القبائل تتعدى على القبائل خارج الإقليم كدليل على قوتها وضعف السلطة العثمانية في السيطرة عليها .

في عام ١٢٨٩هـ - ١٨٧٢م هجمت قبيلة بني هاجر على قبائل تابعة لشيخ إمارة الكويت الشيخ عبد الله بن صباح (١٨٦٦ - ١٨٩٢م) فاحتج شيخ الكويت لدى قائممقام القطيف ضد قبيلة بني هاجر ، إلا أن رده كان مفاجئاً له بأن الدولة العثمانية لا تملك القوة للتصدي لهؤلاء القبائل في الإقليم .

وفي عام ١٣٠٨هـ - ١٨٩٠م قامت مجموعة من بدو قبيلة العجمان بالاتجاه إلى حدود إمارة قطر والقيام بالهجوم على قبيلة (آل ضاعن) فأعد قوة عسكرية من قبائل قطر بقيادته واتجه إلى إقليم الأحساء وعند منطقة عتيق استطاعت قبائل قطر محاصرة (فخذ آل العرجة) من قبيلة العجمان وهزيمتهم وسلب إبلهم تأديباً لهم وللقبائل الأخرى في الإقليم .

هزيمة قبيلة العجمان وغضب شيخ قطر عليهم وتأديبه لهم جعلهم يقدمون الاعتذار له ولقبائله عما بدر من قبيلتهم من اعتداء وتعهدوا بعدم تكرار ذلك ، فقبل شيخ قطر هذا الاعتذار والتعهد وشكرهم على هذه المبادرة الطيبة لإنهاء المشكلة بين قبائل قطر وقبيلة عجمان ، وهكذا نرى أن الدولة العثمانية في الإقليم لم تر بأساً في مساعدتها للتصدي ومقاومة القبائل في الإقليم من قبل القوى المجاورة .

نزاع الحضر والعثمانيين وأثره في تدهور أمن الإقليم :

كانت الدولة العثمانية منذ سيطرتها على الإقليم عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م توصي المسؤولين والجنود بالمعاملة الحسنة مع السكان وعدم أخذ شيء منهم بالرضا أو بالقوة

حفاظاً على سمعة الدولة العثمانية ، وبالرغم من ذلك فقد حدث نزاع وتصادم بين مسؤولي الدولة العثمانية والحضر في الإقليم فتدخل العلماء لإنهائه ، ولكن إصرار المتصرف العثماني على موقفه جعل الحضر يفكرون في استخدام القوة بعد فشل الطرق الدبلوماسية ، وفعلاً أعد حضر المبرز قوة بشرية قامت بمحاصرة المتصرف وعساكره في قلعة الكوت في مدينة الهفوف لإخراج المسجونين منهم ، وهنا أدرك المتصرف العثماني خطورة الوضع الأمني والذي قد يتحول إلى ثورة أوسع قد لا يستطيع السيطرة عليها ، مما جعله يطلب من العلماء التدخل بسرعة بينه وبين الثائرين لإنهاء هذه المشكلة ، وكان لدور العلماء أهمية في التوصل إلى حل أنهي المشكلة وسمح للمسجونين بالخروج فاستقر الوضع الأمني ، ولا شك أن ذلك خلق جواً من التوتر والقلق والاضطرابات بين الحضر والقوات العسكرية .

تدهور الأوضاع الأمنية البحرية للإقليم أثناء الحكم العثماني :

كان لسواحل الإقليم نصيب من الفوضى الأمنية والاضطرابات ، فقد كانت القبائل في الإقليم تهدد السفن بالهجوم عليها مباشرة وسلبها ونهبها مما أثر على النشاط التجاري في الإقليم حتى وصل الأمر إلى توقف عملية البيع والشراء في أسواق الموانئ الرئيسية كمينائي العقير والقطيف ، وفي نفس الوقت لم يقتصر الهجوم البحري للقبائل في الإقليم على سواحله فقط بل تعداه إلى سواحل المناطق المجاورة مثل البحرين وقطر .

أصبح هناك تعاون بين القبائل للقيام بالمقاومة البحرية وفي وقت الهجوم من قبلهم كان هناك عشر سفن عسكرية تنقل الجنود من القطيف إلى العقير تشاهد اعتداء البدو على السفن ولكنها لم تقدم أي عون وتركزت المعتدين ينقلون ما يريدون من البضائع . بالرغم من محاولة الدولة العثمانية السيطرة على السواحل والحد من مقاومة البدو إلا أن هجماتهم استمرت على السواحل البحرية للإقليم مما يدل على عجز الدولة

العثمانية على إيقاف المقاومة وقوة القبائل التي تتحدى السلطة العثمانية في الإقليم ، مما أثر سلباً على حركة الموانئ التجارية في الإقليم خاصة أن القبائل تهاجم أي سفينة من دون تمييز .

هذه المقاومة البحرية البدوية جعلت الدولة العثمانية تعد قوة عسكرية بحرية لصد هذه المقاومة ولمراقبة السفن التجارية المتنقلة بين موانئ البحرين وإقليم الأحساء ولحمايتها من اعتداء المقاومة ، ولكن المحاولات العسكرية البحرية لم تحقق الهدف المنشود ، ونتيجة لذلك قرر موظفو إدارة الجمارك في كل من مينائي القطيف والعقير في ٥ شعبان ١٣٣١ هـ - ١٩١٣ م عدم العمل ومغادرة الإقليم إلى ولاية البصرة وعدم العودة إلى أعمالهم إلا بعد سيطرة السلطة المحلية في قضاء القطيف على الأوضاع الأمنية على سواحل الإقليم مما أثر سلباً على حركة النشاط التجاري في الإقليم .

سياسة الدولة العثمانية للحد من المقاومة والاضطرابات الأمنية :

١- سياسة الشد والجذب :

اعتبرت الدولة العثمانية أن سياسة استخدام القوة سوف تحد من قوة البدو فعملت على ترميم القلاع العسكرية والقضاء على خطر القبائل في الإقليم ، فاتبعت سياسة جذب القبائل بالحكمة والترغيب والإقناع أحياناً واستخدام القوة حيناً آخر ، مما أعاد الهدوء نسبياً للإقليم والاطمئنان للناس .

٢- الرواتب والمخصصات المالية :

كان للمال دور مهم في التأثير والسيطرة على القبائل وخاصة أنها تحتاجه لفقر بيئتهم الطبيعية ، مما جعل الدولة العثمانية تتبع سياسة تخصيص رواتب مالية لشيخ القبائل حتى تكسب ودهم وللمساعدة في تقليل الاضطرابات في الإقليم ، ولكنها اتبعت سياسة المد والجزر في دفع الرواتب ، فعندما يدرك المتصرف العثماني أن دفع الرواتب لا يحقق الهدف الذي دفع من أجله فإنه يقوم بقطع هذه الرواتب معتمداً على القوة العسكرية في حفظ الأمن .

وقد ترتب على سياسة الدولة العثمانية في دفع الرواتب من دون تأخير زيادة طمع هؤلاء الشيوخ وقيامهم بالمطالبة بزيادة مخصصاتهم المالية ، وهذه السياسة كانت إلى حد بعيد ناجحة وحقت أهدافها في الحفاظ على الأمن والاستقرار في الإقليم نسبياً ، ولكن المشكلة تكمن في عدم الاستمرار في دفع هذه الرواتب مما يؤدي إلى إثارة القبائل وحدوث اضطرابات وفوضى في الإقليم .

٣- التعهدات الرسمية على شيوخ القبائل والحضر :

اعتمدت الدولة العثمانية للحفاظ على الأمن والاستقرار في الإقليم على سياسة استدعاء شيوخ القبائل بشكل رسمي إلى مقر الحكومة في العاصمة (الهفوف) والتنبيه عليهم شفهيًا بشدة بعدم القيام بأي عمل يخل بالأمن داخل الإقليم ، كما استعانت بالتعهدات الرسمية المكتوبة حتى تكون دليلاً ملموساً على شيخ القبيلة لو أنكر تعهده الشفهي ، كما أخذت تعهدات رسمية مشروطة على أهالي القرى في الإقليم بمنع دخول الأشخاص غير المعروفين لقراهم وطردهم أو تسليمهم للسلطة العثمانية ومن يخالف ذلك سوف يعاقب من قبل السلطة العثمانية كما حدث لبعض أهالي قرى القطيف .

٤- الرهائن لدى الحكومة العثمانية :

كانت الدولة العثمانية تعد وجود الرهائن لديها دليلاً على طاعتها والتحكم في تحركات القبائل وغيرها ، فقد طلبت من الأمير سعود بن فيصل في عام ١٢٨٩هـ - ١٨٧٢ م أن يرسل اثنين من أبنائه ليعقبا كرهينتين لدى الدولة العثمانية في مدينة بغداد كدليل للتبعية وعدم إثارة المشكلات ضد الدولة العثمانية ، وفعلاً أرسل أخاه عبد الرحمن بن فيصل في عام ١٢٨٩هـ - ١٨٧٢ م للتشاور مع الدولة العثمانية في بغداد لكنها جعلته تحت الإقامة الجبرية كرهينة وخصصت له راتباً شهرياً وظل تحت الإقامة الجبرية حتى أطلق سراحه في عام ١٢٩١هـ - يوليو ١٨٧٤ م عندما أدركت أن خطر السعوديين أخذ يقل في الإقليم ، كما قبضت على شيخ

العجمان راكان بن فلاح بن حثلين وجعله رهينة لديها حتى تقلل من إثارة قبيلة العجمان للمقاومة والاضطرابات الأمنية ، فعندما دخل مدينة الهفوف تم القبض عليه ، وبعد أن تعهد بشكل رسمي بعدم قيامه هو أو قبيلته بأي عمل عدائي يقاوم الوجود العثماني في الإقليم صدر مرسوم سلطاني بالعفو عنه .

كانت سياسة الرهائن لدى الدولة العثمانية تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والحد من المقاومة في الإقليم ، وكذلك توحى بقوة الدولة العثمانية على القبض على شيوخ القبائل ، لأنهم - حسب الأعراف والتقاليد القبلية - المسؤولون عن جميع تصرفات أبناء القبيلة أمام الدولة العثمانية ، وفي الوقت نفسه كانت تطلق سراحهم عندما يعلنون الطاعة والتعاون مع الدولة العثمانية .

٥- الحصار الاقتصادي ضد القبائل :

استخدمت الدولة العثمانية أسلوب الحصار الاقتصادي على كثير من القبائل المشيرة للاضطرابات الأمنية في الإقليم ، فأصدرت قراراً ينص على عدم دخول رجال قبيلة العجمان إلى أسواق منطقة الهفوف وعدم التعامل معهم في عملية البيع والشراء مما أثر على القبيلة اقتصادياً ، كما طلبوا منهم دفع ضريبة دخول إلى المدينة . وعندما زادت هجمات قبيلة آل مرة على القوافل التجارية أصدرت قراراً بمنع أهالي إقليم الأحساء من التعامل تجارياً مع قبيلة آل مرة ، بل هاجمت القوات العسكرية قافلة للقبيلة مكونة من ٨٠ بعيراً محملة بالمواد الغذائية واستولت عليها تأديباً لهم وفرضت حصاراً اقتصادياً عليهم .

وفي عام ١٣٢٤هـ - ١٩٠٦م حدث قتال بين بدو قبيلة العجمان وحضر أهل الأحساء وانتهى القتال بانتصار الحضر وفرض حصار اقتصادي على قبيلة العجمان بعدم دخولهم أسواق الأحساء والتعامل معهم مما جعل قبيلة العجمان تستخدم القوة العسكرية لفك هذا الحصار الاقتصادي ، فتدخل العثمانيون فوراً وعقدوا صلحاً بين حضر الأحساء وقبيلة العجمان ورفع الحصار الاقتصادي عنهم .

موقف بريطانيا من الصراع العثماني - السعودي :

كان من دوافع بريطانيا للتدخل العسكري المباشر على سواحل الإقليم العمل على إضعاف الدولة العثمانية في الإقليم وذلك عن طريق التعاون مع سكان الإقليم ، وأحياناً كانت الحكومة البريطانية تقدم الأسلحة كهدايا وهبات لشيوخ القبائل في الإقليم ، كما كانت تشجع القبائل وتمنحها الهدايا والعطايا للقيام بالاضطرابات الأمنية في الإقليم ضد الدولة العثمانية بدافع الحد من سيطرة الدولة العثمانية على منطقة الخليج العربي بشكل عام وإقليم الأحساء بشكل خاص .

كما ساعدت الحكومة البريطانية في المقاومة البحرية بما يحقق لها مصالحها السياسية والتجارية الخاصة بها ، ولكنها عندما تدرك أن هذه المقاومة لا تؤثر على مصالحها فإنها لا تتحرك للقضاء عليها وتترك الأمر للدولة العثمانية في الإقليم متذرة بأن مقاومة البدو على سواحل الإقليم من مسؤوليات الدولة العثمانية .

وعندما أخذت الدولة العثمانية تخطط لوضع قوة حامية عسكرية في إحدى الجزر التابعة لها لمراقبة المقاومة ومتابعتهم والقبض عليهم اعترضت الحكومة البريطانية بشدة على مخطط الدولة العثمانية في احتلال الجزيرة ورفع العلم العثماني والضغط على قبيلة الدواسر حتى تكون تابعة للدولة العثمانية ، وبالرغم من اعتراض الحكومة البريطانية على الأعمال الاستفزازية للدولة العثمانية في السيطرة على جزيرة الزخونية إلا أنها فعلاً سيطرت عليها بالقوة العسكرية اعتباراً من نوفمبر ١٩٠٩ م .

ولقد اتجهت الدولة العثمانية لحل مشكلاتها مع الحكومة البريطانية بالطرق الدبلوماسية فدخلت الدولتان في مفاوضات سلمية حيث وقعتا اتفاقية تنص على تحديد الحدود السياسية بين الدولتين بما فيها الجزر مما يعد تعاوناً واضحاً بين الدولة العثمانية والحكومة البريطانية في التشاور وعقد الاجتماعات الدبلوماسية المستمرة ، وبالرغم من ذلك ظلت المقاومة والاضطرابات مستمرة في الإقليم حتى خروج القوات العثمانية منه عام ١٩١٣ م .

الفصل الثالث

التنظيمات العسكرية والإدارية والقضائية

في ظل الدولة العثمانية

أولاً. التنظيمات العسكرية :

قامت سياسة الدولة العثمانية على السعي لنشر الأمن والاستقرار في جميع الأقاليم العثمانية ، فقد بلغ عدد جيوشها سبعة جيوش عسكرية موزعة على أقاليم الدولة ومن ضمنها الجيش السادس ومركزه مدينة بغداد الذي تتبع له القوات العسكرية في إقليم الأحساء ، وقد بلغت القوات العثمانية التي أرسلت للإقليم عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م ست كتائب عسكرية نظامية مشاة وعدد من العساكر المدفعية وخيالة من العساكر النظامية وثلاث كتائب من شرطة الخيالة والمشاة ، ومنذ سيطرة الدولة العثمانية على الإقليم عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م وهي تخطط لإنشاء المعسكرات والقلاع العسكرية بهدف نشر الأمن والاستقرار في الإقليم .

وبالرغم من الجهود التي بذلت من جانب الدولة العثمانية لرفع مستوى القوات العسكرية في الإقليم إلا أن هذه الجهود لم تحقق الهدف المطلوب ، فقد أخذت قوات الجيش في الإقليم تتناقص تدريجياً ، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها قلة الرواتب التي تدفع للعساكر في الإقليم ، وبعد الإقليم نسبياً عن ولاية البصرة ، وعدم رغبة كثير من العساكر لأداء الخدمة العسكرية فيه حيث يعدونه نوعاً من المنفى ،

فأسرعت الدولة العثمانية إلى العمل على تحسين وسائل المواصلات بين الإقليم وولاية البصرة عن طريق إنشاء خطوط التلغراف في الإقليم وتشغيل سفن بحرية مستمرة لنقل البريد ، بالإضافة إلى زيادة رواتب الجنود في الإقليم تشجيعاً على الانضمام إلى القوة العسكرية (الجيش) التي ترسل إلى الإقليم ، كما اهتمت الدولة العثمانية أيضاً بالقلاع العسكرية فأنشأت قلعة عسكرية للقوة النظامية في الميناء ووفرت القوة العسكرية فيها لمرافقة القوافل التجارية عند تحركها من الميناء .

وقد اتبعت القيادة العسكرية بعض السياسات للحد من هجوم القبائل تمثلت في تقديم مكافأة نقدية لمن يقبض على المعتدين على القوافل التجارية ، وتوفير الدوريات العسكرية المستمرة حول القرى والمدن للحد من هجمات القبائل .

أما قوات الضبطية المدنية (الشرطة) فقد كانت القوة المساندة للحامية العسكرية ولها مهام أساسية في الإقليم تتمثل في :

- ١- مساندة القوات العسكرية النظامية .
- ٢- جمع الضرائب من السكان .
- ٣- توفير الحراسة للقوافل والمسافرين على الطرقات .
- ٤- نشر الأمن وتطبيق القانون .
- ٥ - التدقيق في الأوراق الرسمية التي تحال لهم من إدارات الولاية .
- ٦ - الإشراف على سلوك الجنود في الشوارع والأماكن العامة .

أما الأسطول البحري العثماني في الإقليم فقد كان له دور مهم في حماية سواحله ، حيث سعى العثمانيون إلى صنع السفن الحربية بأنواعها المختلفة وتطوير الأسطول البحري لمواجهة الأساطيل البحرية الأوروبية ، كما كان للقوة البحرية العثمانية دور مهم في السيطرة على إقليم الأحساء عام ١٢٨٨هـ - ١٢٨٧هـ - ١٨٧١م إضافة إلى مراقبة القوة البحرية البريطانية ، وبالرغم من تطور السفن البحرية إلا أن الدولة

العثمانية كانت تستخدم في أسطولها البحري السفن الشراعية ، وهذا يدل على ضعف الأسطول البحري العثماني في الإقليم .

ثانياً - التنظيمات الإدارية :

واكب التخطيط الإداري التخطيط العسكري في الإقليم منذ عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م حيث طبقت الدولة العثمانية التنظيمات الإدارية للولايات العثمانية الأخرى في الأحساء بناء على نظام الولاية ، ويقوم النظام الإداري على ضوابط تشمل مساحة الوحدة الإدارية وكثافة سكانها وموقعها الجغرافي ، ويتقاضى المسؤولون الإداريون رواتب مختلفة ، وبناء على التقسيمات الإدارية العثمانية السابقة أطلق على إقليم الأحساء إدارياً (سنجق) أو لواء نجد تابعاً لولاية بغداد منذ إنشائه عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م ، ولقد تم تقسيم سنجق أو لواء نجد (إقليم الأحساء) إلى عدة أفضية ونواح وقرى إدارية .

الأفضية هي :

١- قضاء الهفوف .

٢- قضاء القطيف .

٣- قضاء المبرز .

٤- قضاء نجد .

٥- قضاء قطر .

وقد تبعت لهذه الأفضية عدة نواح هي :

ناحية الهفوف ، المبرز ، الجفر ، العقير والعيون .

أما قضاء القطيف فتبعه :

١- ناحية جزيرة جنة .

٢- ناحية جزيرة المسلمية (العماثر) .

أما القرى التابعة للسنجق فقد بلغت حوالي ٦٩ قرية ، وكان يحكم هذه القرى شيوخ بالوراثة ولكن السلطات العثمانية جردتهم من سلطاتهم التقليدية وطبقت نظاماً رسمياً للقرية ومسؤولاً عنها هو المختار (العمدة) ويتم اختياره من قبل أربع شخصيات تعينهم الدولة العثمانية .

الجهاز الإداري للإقليم يتكون من :

المتصرف العثماني :

متصرف لواء نجد ويجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية ويتم ترشيحه من قبل ناظر الداخلية بمذكرة إلى الصدر الأعظم ، وللمتصرف في اللواء مهام يقوم بها حددت بناء على الأنظمة والتعليمات الصادرة من قبل الدولة العثمانية ، ولقد بلغ عدد المتصرفين الذين تولوا المتصرفية في لواء نجد خلال فترة الحكم العثماني ثلاثين متصرفاً .

المحاسب (المحاسبة جي) :

كان من أهم الوظائف الإدارية في اللواء حيث يتولى الأمور المالية ويكون مسؤولاً عنها مأمور الحسابات الذي يعين من قبل الحكومة المركزية في إسطنبول ولا يعزل من منصبه إلا من قبلها فقط ، وتتخصص مهامه في تنظيم الحسابات العامة من واردات ومصروفات ومصالح جارية للواء .

مدير التحرير :

وظيفته في الإقليم كانت تختص بعمل جميع المراسلات والمكاتبات الرسمية في اللواء وحفظ السجلات والأوراق الرسمية من الإتلاف والضياع ويشبه السكرتارية في الوقت الحاضر ، وقد عانت هذه الإدارة من التلاعب في الأوراق

الرسمية وسرقة السجلات الرسمية المهمة وإتلاف أو إخفاء الأوراق المهمة وعدم حفظ السجلات الرسمية بشكل مناسب .

مجلس إدارة اللواء :

يتكون من المتصرف رئيساً ونائبه الذي يكون وكيلاً عنه في حالة غيابه والمحاسب ومدير التحرير وأربعة أعضاء منتخبين ، وللمجلس مدع عام مهمته متابعة القضايا المختلفة ومدة العضوية لأعضاء مجلس اللواء المنتخبين سنتان ولا يتقاضى الأعضاء المنتخبون رواتب شهرية مقابل حضورهم اجتماعات مجلس اللواء التي كانت تعقد مرتين كل أسبوع ، وكانت معظم هذه الانتخابات شكلية لا تحقق أهداف الديمقراطية الصحيحة حيث يتم انتخاب الوجهاء والأثرياء المتعاونين مع الدولة العثمانية ، وكان لمجلس إدارة اللواء في الإقليم دور مهم في مناقشة كثير من القضايا التي تطرح عليه سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعية وإعداد التقارير المفصلة عن تلك القضايا وحلها قدر المستطاع .

الجهاز الإداري في القضاء يتكون من :

١- القائم مقام :

أعلى منصب إداري في القضاء ويعين من قبل الحكومة المركزية في إسطنبول ومرجعه في الدرجة الأولى متصرف اللواء وله نائب يساعد في متابعة الأمور الإدارية في القضاء ، وكانت الدولة العثمانية تجد صعوبة في تعيين مسؤول في وظيفة قائم مقام في قضاء القطيف لعدة أسباب منها الظروف المناخية والصحية السيئة في مدينة القطيف وخفض راتب الوظيفة مما جعل الدولة العثمانية تتبع سياسة تعيين قائم مقام من قبل الأهالي .

٢ - مدير الناحية :

يعين من قبل والي الولاية بعد موافقة نظارة الداخلية ويتكون مجلس إدارة

الناحية من مدير الناحية الذي يتولى رئاسة المجلس في فترة انعقاده ويضم مجموعة من الأعضاء الذين يمثلون مجالس اختيارية القرى التابعة للناحية بما لا يزيد عن أربعة أعضاء من كل قرية .

وتتم مناقشة كثير من القضايا في مجلس الإدارة أما القرارات والتوصيات فتتخذ بموافقة أغلبية الأعضاء وفي حالة تساوي الأصوات يرجح رأي رئيس المجلس ، ولم تكن قرارات مجلس الناحية ملزمة بل ينفذ منها ما هو داخل في صلاحيات مدير الناحية بناء على توجيهات قائم مقام القضاء ولا يحق لمجلس إدارة النواحي مناقشة الدعاوى القضائية وتحصيل غرامات مالية على الأهالي .

ومجلس الاختيارية مجلس يضم كبار وجهاء وشخصيات القرية و يبلغ عدد أعضائه ما بين ثلاثة واثني عشر عضواً من ضمنهم أئمة الإسلام و يعدون أعضاء معينين بصفتهم الدينية ، وتبلغ فترة انتخابهم لمدة عام واحد ويحق للعضو أن يرشح نفسه في كل مرة تجرى فيها عملية انتخابات أما رئاسة المجلس فتكون لأكبر الاختيارية سنأ .

ثالثاً - التنظيمات القضائية في الإقليم :

اتصف نظام القضاء الشرعي باليسر وعدم التعقيد فقد كان القضاة يؤدون أعمالهم في المساجد أو في بيوتهم ، وبعد تطور الوضع في الدولة العثمانية أصبح هناك مفار خاصة للمحاكم الشرعية تمارس فيها أعمال القضاء وتحفظ فيها الأوراق الرسمية ، وفي عام ١٢٨٨ هـ - ١٨٧١ م أصدرت الدولة العثمانية نظام المحاكم النظامية الذي أدى إلى إنشاء محاكم مدنية إلى جانب المحاكم الشرعية ، كما طبقت نظام المفتي في لواء الأحساء إلى جانب القاضي ولكل منهما عمل مستقل عن الآخر ، ومهمة المفتي كانت شرفية أكثر من كونه مرجعاً قانونياً ملزماً حيث كان يقدم النصائح عندما يشاهد أخطاءً أو سلوكاً غير مرغوب فيه من موظفي الحكومة

العثمانية ، وإلى جانب القضاء الرسمي المحدد من قبل الدولة العثمانية كان هناك دور مهم لعلماء ومشايخ اللواء الذين قاموا بواجبهم دون تكليف رسمي من قبل الدولة العثمانية وقد فاقت أعمالهم القضائية المؤسسات الرسمية العثمانية .

وقد أقامت الدولة العثمانية محاكم مدنية في الإقليم مثل محكمة استئناف الحقوق واستئناف الجزاء والمدعي العام لجمع الأدلة للنظر بها في المحكمة والهيئة الاتهامية ودائرة الاستئناف (التحقيق) ودائرة الجزاء (التنفيذ) .

وكانت هذه التنظيمات القضائية المدنية تُعد نمطاً غريباً وجديداً على سكان الإقليم لا يتكيف مع روح الشريعة الإسلامية الغراء التي اعتاد عليها أهالي الإقليم المنقادون إلى الشرع الإسلامي الشريف وحده ولا يرغبون في التحاكم للمحاكم المدنية العدلية العثمانية مما جعلها في النهاية ترضخ لمطالب سكان الإقليم في إلغاء المحاكم النظامية المدنية وإبقاء المحاكم الشرعية فقط .

الفصل الرابع

نشاط الزراعة والرعي والثروة الحيوانية في إقليم الأحساء

تعد الزراعة في الإقليم من أهم مقومات الحياة الاقتصادية فيه حيث يعمل معظم السكان بالزراعة لما تتمتع به الواحات من وفرة المياه والعيون الكثيرة ، وكان ما يزرع في الواحات الزراعية يدر دخلاً اقتصادياً مهماً ولكنه ليس المصدر الأساسي للدخل في الإقليم .

ويعد الإقليم اقتصادياً أقوى من إقليم نجد المجاور بسبب زيادة النشاط الزراعي في واحة القطيف والأحساء إلى جانب تميزه بالموقع الاستراتيجي حيث إنه طريق تجاري مهم للقوافل التجارية من شرق الجزيرة العربية إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها لوجود الموانئ التجارية المهمة على سواحلها وخاصة مينائي العقير والقطيف ، ونتيجة للقوة الاقتصادية والزراعية للإقليم أصبح هناك اتصال قوي بين عمق الجزيرة العربية (نجد) والأقطار الخليجية الأخرى وإقليم الأحساء ، حيث يعد إقليم الأحساء مصدر تموين غذائي أساسي لمعظم أنحاء شبه الجزيرة العربية لوجود واحتيا الأحساء والقطيف الزراعيتين .

العوامل المؤثرة في هذا النشاط :

أولاً - العوامل الطبيعية :

١- التضاريس : وتشمل السهول الساحلية والهضاب والمرتفعات والمناطق الرملية والأودية .

٢- المناخ : يمتاز الإقليم بارتفاع درجة الحرارة صيفاً وانخفاضها شتاءً حيث يقع ضمن النطاق الصحراوي القاري وهذا بدوره يؤثر في عملية النشاط الزراعي في الإقليم .

٣- التربة : تربة الإقليم الزراعية خصبة ولها القدرة على تثبيت الأشجار والنباتات المختلفة مما يجعلها لا تتأثر بالرياح المختلفة .

٤- الكوارث الطبيعية : تؤثر في النشاط الزراعي بشكل كبير وخاصة أنها تأتي بشكل مفاجئ .

٥- طرق المواصلات : تعد مهمة للنقل التجاري في إقليم الأحساء ويعد طريق العقير الهفوف الطريق التجاري المهم لواحة الأحساء ولالإقليم .

ثانياً - العوامل غير الطبيعية :

١- سكان البادية : يعملون في حرفة الرعي حسب العادات والتقاليد مما جعل معظم الأيدي العاملة في الإقليم لا تتجه إلى الزراعة فأصبح سكان البادية مستهلكين وليسوا منتجين للزراعة مما أثر على الإنتاج الزراعي ، إضافة إلى الاعتداءات من قبل سكان البدو على القرى الزراعية ونهبها مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي في إقليم الأحساء ، ونتيجة لذلك اتبعت الدولة العثمانية سياسة مبكرة في محاولة توطين البدو عن طريق تشجيعهم لاستصلاح الأراضي الزراعية غير المستغلة ومنحها لهم مجاناً للإقامة فيها .

٢- الوضع الأمني : أثر عدم الاستقرار الأمني في إقليم الأحساء في الإنتاج الزراعي بشكل عام ، حيث يهاجم البدو المدن والقرى الزراعية بشكل منظم ، ونتيجة لذلك نزح كثير من الأهالي من الإقليم إلى المناطق المجاورة مثل البحرين والعراق ؛ مما ساعد على تقليص المساحات الزراعية لقلة الأيدي العاملة .

٣- كثرة الضرائب : التي كانت تفرضها الدولة العثمانية على مزارعي الإقليم أدت إلى قلة الإنتاج الزراعي .

مصادر المياه :

تتمثل في الأمطار والعيون والآبار حيث كان لها دور أساسي في ري الأراضي الزراعية ، ولقد تعارف الأهالي على نظام ري الأراضي والحقول الزراعية بصورة ثابتة وعادلة بينهم حيث تم تحديد مياه كل عين على ري مجموعة من الحقول تقسم عليها المياه وفق ترتيب زمني دقيق ، ويعد نظام الري في إقليم الأحساء من أهم المؤشرات الحضارية والتقدم في النشاط الزراعي .

المناطق الزراعية في إقليم الأحساء:

أدى امتياز إقليم الأحساء بوفرة مياهه وتربته الخصبة إلى وجود منطقتين من أفضل المناطق الزراعية في إقليم الأحساء هما :

١- واحة الأحساء : أهم منطقة زراعية في منطقة الأحساء وتتركز الزراعة في الجنوب إلى الشرق من مدينتي المبرز والهفوف ، وتشكل أراضي قرية العيون أكبر هذه المناطق المعزولة عن الواحة الرئيسية ، وهناك أعداد كبيرة لمزارع النخيل في الواحة ولذلك اهتمت الدولة العثمانية بتلك المزارع لتكون مصدراً اقتصادياً للدولة العثمانية والمزارعين ، ولولا هذا النشاط الزراعي المتميز في الإقليم لما قرر مدحت باشا السيطرة على الإقليم عسكرياً في عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م .

٢- واحة القطيف : ليست كل مساحة واحة القطيف صالحة للزراعة ولكن الإنتاج الزراعي لواحة القطيف أفضل من واحة الأحساء ، وتوجد مناطق زراعية خارج الواحة مثل قرية سيهات التي تعد أفضل منطقة في الواحة زراعياً وقرية صفوى ، وقد بلغ عدد أشجار النخيل في واحة القطيف أكثر من ١٠٠ ألف نخلة

وهذا يعني زيادة العائدات المالية السنوية للدولة العثمانية . وهناك مزارع أخرى مثل وادي المياه وواحة جبرين .

الملكيات الزراعية في إقليم الأحساء :

منذ أن سيطرت الدولة العثمانية على إقليم الأحساء اهتمت بعملية الملكيات الزراعية وكيفية تسجيلها في الأوراق الرسمية لكي تعرف من تعود هذه الأراضي الزراعية إليه فلا يقوم أحد بالاستيلاء على أرض ليست خاصة به ، كما اهتمت بالملكية الخاصة وقامت بعمل إجراءات جهرية على نظام الملكية الزراعية ، فبعد التأكد من ثبوت الملكية يتم التصديق على الوثيقة الرسمية للمزرعة ويؤخذ من المزارع رسم مالي معين وبهذا تصبح الأرض ملكاً له .

١- الأراضي الزراعية الأميرية (الميري) :

هي الأراضي الزراعية التي تخص الأملاك الحكومية للدولة العثمانية (الأملاك الميرية) وكان يزرع فيها المحاصيل من أجل الجنود العثمانيين والحيوانات التابعة للجيش ويصرف جزء منها على الأئمة والخطباء و المؤذنين ومسؤولي القناديل (السرج) في المساجد والجوامع وعلى المدارس الدينية وعلى الأرامل والفقراء من أبناء الإقليم وتصرف كذلك لبناء مبان للأيتام .

٢ - الأراضي الزراعية (الوقف):

و هو ما كان ملكاً خاصاً أوقفه صاحبه وفقاً للشرع الإسلامي ، ولقد وضعت الدولة العثمانية نظاماً خاصاً بالأوقاف الشرعية ، أما عائدات أراضي الوقف فتصرف على المؤسسات الدينية والخيرية كالمساجد والمدارس .

٣ - أملاك الدائرة السننية الزراعية :

وهي الأراضي الزراعية التي يمتلكها السلطان العثماني وتدار بالنيابة عنه من قبل الدائرة السننية ، وكان للإدارة السننية فرع مستقل في قضاء القطيف وشعبتان إحداهما في ناحية المبرز والأخرى في ناحية الجفر ، وترتبط الدائرة السننية مباشرة بنظارة الخزينة السلطانية الخاصة في إسطنبول ، ولقد حصلت الإدارة السننية على الأراضي الزراعية عن طريق تملك الأراضي الزراعية والعقارية التي كانت لحكام إقليم الأحساء قبل سيطرة الدولة العثمانية على الإقليم باعتبارها أملاكاً حكومية تتحول ملكيتها تلقائياً إلى الأملاك الأميرية ثم أملاك الدائرة السننية ، ومن تلك الأملاك أملاك أسرة آل سعود وآل عريعر حكام الأحساء السابقين وما حصلت عليها عن طريق شراء الأراضي الأميرية (الحكومية) التي تعرض للبيع بالمزاد العلني ، كما استولت على الأراضي الزراعية التي ليس لها ورثة أو هاجر أهلها من الإقليم ، كما كان لتدخلات الإدارة السننية واستخدام نفوذها الحكومي القوي للضغط على أصحاب الأراضي الزراعية لشرائها بأسعار رخيصة .

لائحة مدحت باشا الاقتصادية الإصلاحية :

كان لإصدار تلك اللائحة الاقتصادية دور مهم في النهوض بالزراعة في الإقليم فقد اهتمت اللائحة بتسجيل الأراضي الزراعية حيث يتم التأكد من ثبوت الملكية الخاصة لصاحبها ثم التصديق على الصك الشرعي للملكية بعد دفع الرسوم ، أما الأراضي الزراعية المملوكة للدولة العثمانية فهناك شروط معينة يجب أن تطبق عند البيع حتى يتم تسجيلها بشكل رسمي .

ولقد ركزت اللائحة على دور البدو في الإقليم من الناحية الاقتصادية الذي يتمثل في تدهور الوضع الزراعي في الإقليم عندما يعتدون على المزارع وتدميرها وسرقة محاصيلها مما يفرض على السلطة المحلية العثمانية التدخل لحماية جميع

المزارع من اعتداءات البدو ، وفي نفس الوقت الاتجاه إلى ترغيب البدو بالعمل في المجال الزراعي حتى يتحقق لهم الاستقرار والأمن الغذائي ويتعدوا عن الهجوم على المزارع الأخرى لانشغالهم بمزارعهم مما يحقق كذلك زيادة في مساحة الأراضي الزراعية و المحاصيل في الإقليم .

المحاصيل الزراعية في واهتي الأحساء والقطف :

معظم مزارع واهتي الأحساء والقطف أشجار نخيل تتخللها حقول الأرز ، ويزرع كذلك البرسيم للاستفادة منه في علف الحيوانات كما يزرع بعض الشعير شتاءً بدون ري ، وتنتج الواحان الحمضيات والمشمش والتين والرمان والعنب والليمون الحلو والحامض والخضراوات والفواكه كالأترج والبرتقال والتفاح والبطيخ والياقطين وهناك من يزرع المانجو والتبغ وأشجار اللوتس والقطن بكميات قليلة ، ويزرع القمح في واحة القطف والخيار والجزر والموز والمشمش ، وجميع الخضراوات والفواكه السابقة تزدهر حول أشجار النخيل لوجود الظلال التي تساعد على ازدياد الإنتاج في المحاصيل المتنوعة .

أهم محاصيل في إقليم الأحساء :

أولاً - التمور :

تميز إقليم الأحساء بإنتاج التمور منذ القدم فأكثر مزارع الإقليم عبارة عن أشجار النخيل ، وإنتاج التمور في الإقليم مصدر مهم للسكان وغيرهم كغذاء رئيسي وخاصة لسكان البادية ، وتتميز شجرة النخيل بقدرتها على النمو في كل أنواع التربة وتحملها للملوحة ، وهناك خمسة أنواع من التمور ذات قيمة تجارية تتميز المنطقة بها وهي تمور الخلاص والرزيز والخنيزي والغرة والشيش ، ويبلغ معدل الإنتاج السنوي من محصول التمور في إقليم الأحساء ٧٥ ألف طن تنتج منه واحة

الأحساء ٥١ ألف طن وواحة القطيف ٢٤ ألف طن ، وهذه الكميات من التمور يتم تخزينها بشكل جيد حتى لا تتلف و يضيع جهد المزارع بعد الصرام (الحصاد) .

ثانياً - الأرز :

يعد الأرز من المحاصيل المهمة في إقليم الأحساء ويحتاج المحصول إلى وفرة في المياه لإنتاجه ، ويوجد في الإقليم ١٩ نوعاً من الأرز ، ويعود الاهتمام بزراعته في الإقليم لأن معظم السكان يعتمد عليه كغذاء رئيسي ، وتمتاز واحة الأحساء والقطيف وقرية العيون بوجود أراض زراعية كثيرة لزراعة الأرز ، والكميات المنتجة لا تكفي حاجة سكان الإقليم ويتم الاستيراد من الهند والعراق ، ويبيع معظم الأرز المحلي لسكان البادية الذين لا يستطيعون شراء الأرز الغالي المستورد ، ولأهمية الأرز كغذاء رئيسي للقوات العثمانية في الإقليم فقد اهتمت الدائرة السنية التي تملك كثيراً من الأراضي الزراعية في قرى الإقليم بزراعة أراضيها به .

سياسة العثمانيين الزراعية في الإقليم (١٨٧١-١٩١٣ م) :

لم تضع الدولة العثمانية قيوداً على حركة السكان وممارسة أنشطتهم الاقتصادية المختلفة في أي بلد من البلدان التي خضعت لسلطانها مما أعطى لأبناء المنطقة العربية حرية الحركة في الوضع الاقتصادي ، واقتصر دور الدولة على الاهتمام بتنظيم الوضع الزراعي ، ولقد سعت الدولة العثمانية منذ سيطرتها على الإقليم لزيادة المساحات الزراعية ولإعمار الأراضي الزراعية والعمل على زيادة الإنتاج ، فقد قامت بتأسيس القلاع والأبراج والخافر على الطرق وفي القرى الزراعية المهمة للحفاظ على الأمن والاستقرار لدى سكان الإقليم ، ونتيجة لذلك زاد الإنتاج الزراعي وتحولت الأراضي الخالية من المزارع إلى أراض زراعية منتجة ، ويعود الاهتمام بالوضع الزراعي في الإقليم لما يخدم زيادة واردات الدولة العثمانية في الإقليم من دون النظر بجدية لما قد يعانيه السكان من مشكلات اقتصادية في المجال الزراعي بين فترة وأخرى .

الرعي والثروة الحيوانية في إقليم الأحساء :

توفر المراعي في الإقليم ساعد القبائل على ممارسة حرفة الرعي بشكل أساسي والتنقل بين أراضي المراعي المختلفة بعد سقوط الأمطار في فصلي الشتاء والربيع وتأمين المراعي لإبلهم وأغنامهم بشكل مستمر ، وفي فصل الربيع يبدأ البدو باستغلال مواردهم الاقتصادية الحيوانية ببيع المواشي والأصواف والسمن والزبد والأقط وغيرها في أسواق مدن وقرى الإقليم ومقايضتها بالتمور والحبوب والأقمشة والحصار وحدوات الخيل والأسلحة والرصاص والمواد الطبية .

و هذا النشاط الرعوي لا يقتصر فقط على سكان البدو بل للقرى الساحلية نشاط رعوي بالإضافة للنشاط الزراعي ، وبعد انتهاء موسم الربيع وبداية الصيف وارتفاع درجة الحرارة وجفاف الأعشاب في المراعي وحاجة المواشي للمياه تتجه القبائل للاستقرار حول الآبار المائية المتوفرة في الإقليم لأن أزمتهن الحقيقية انحباس الأمطار وقلة المراعي .

والحيوانات الأليفة في إقليم الأحساء كثيرة ومنها :

١- الإبل : تعد من أجود الإبل في شبه الجزيرة العربية طويلاً وجبراً ونبوءاً ومشهورة بالسرعة في المشي إلا أنها أقل من غيرها تحملاً على الكد والتعب ، ولإبل مهام في حمل الأثقال المختلفة في الصحراء ويعتمد عليها أهل البادية في الحصول على الغذاء واللباس ، ولقد كانت الدولة العثمانية تعتمد على الإبل في نقل العساكر والمعدات الحربية والأغراض التجارية في الإقليم .

٢- الخيل : يمتاز إقليم الأحساء بجمال وحسن مظهر الخيول وسباقها في الميدان .

٣- الأغنام و الماعز : تعد ثروة أهل البادية بعد الإبل ولها أهمية اقتصادية جيدة لسكان الإقليم حضراً وبدواً ، حيث يمتلك أهل البادية كثيراً من الأغنام والماعز ويتم بيعها في أسواق الإقليم فيستفيد الجميع منها في الحليب واللحوم والصوف والتكاثر .

٤- الأبقار : لا تربي الأبقار في البادية بسبب الظروف البيئية حيث يتم تربية الأبقار في المدن والقرى للحصول على الحليب والزبد والدهن واللحوم ويعد بقر إقليم الأحساء من أفضل أنواع الأبقار .

الفصل الخامس

التجارة والنشاط البحري في إقليم الأحساء

يعد النشاط التجاري والبحري من أهم الأنشطة الاقتصادية في الخليج العربي لإقليم الأحساء ، فلموقعه في وسط الساحل الغربي للخليج العربي بين الكويت شمالاً وقطر جنوباً لعب دوراً تاريخياً في العملية التجارية بوصفه حلقة وصل تجارية بين كل من الهند وأفريقيا والبحر الأبيض المتوسط ، بالإضافة إلى صلاته التجارية مع المناطق المجاورة له مثل سلطنة عمان وإيران والعراق وإمارة الكويت وإقليم نجد و البحرين .

وهناك عدة عوامل ساعدت على ازدهار النشاط التجاري في الإقليم منها وفرة المحاصيل الزراعية ووفرة الأيدي العاملة ووسائل النقل ووجود ميناء العقير التجاري وقرب الإقليم من جزيرة البحرين ذات النشاط التجاري المتميز ، ومع هذا فإن النشاط التجاري في الإقليم يأتي من حيث الأهمية في الدرجة الثانية بعد الزراعة .

أولاً . الصادر والوارد ودور التجار الهنود في الإقليم :

١- الصادر :

كان للإقليم قوة اقتصادية متمثلة في صادراته المتنوعة للأسواق الخارجية ، ومن أهم الصادرات في الإقليم التمور حيث تصدر إلى البحرين في طريقها إلى الأسواق

الخارجية وأهمها أسواق الهند ، وكان التجار الهنود في البحرين يتجهون إلى الإقليم لشراء التمور .

وكان للإقليم علاقة تجارية خاصة مع إقليم نجد الذي يعتمد عليه اقتصادياً ، فقد كانت تصل القوافل التجارية من إقليم نجد بمعدل قافلة كل أسبوع إلى أسواق الهفوف وتعود محملة بالبضائع المتنوعة ، وللخيول العربية أهمية في الإقليم فكان يصدرها إلى أسواق الهند عبر موانئ البحرين والكويت ، كما كان الإقليم مشهوراً باستخراج أجود أنواع اللؤلؤ الذي يصدر إلى الهند ، أما تجارة العبيد فقد كانت رائجة في الإقليم خاصة في مدينة الهفوف وكان يصدر الكثير من العبيد إلى قطر ، ولقد استمرت تجارة العبيد طول فترة الحكم العثماني ١٨٧١-١٩١٣م بالرغم من محاولة الحكومة البريطانية منعها ، كما كانت المواشي تصدر إلى البحرين والكويت ، أما الإبل فقد كان معظمها يصدر إلى أسواق مصر وسوريا لازدهار أسواق الإبل فيها .

والجدير بالذكر أن الدولة العثمانية كانت تمنع تصدير بعض البضائع التي تؤثر سلباً على الوضع التجاري في الإقليم .

٢- الوارد :

هي البضائع التي يتم استيرادها لأسواق الإقليم من الخارج ، وكان الإقليم يعتمد على الاكتفاء الذاتي في بعض المواد الغذائية مثل التمور ومع هذا فإنه يستورد بضائع متنوعة للاستهلاك المحلي ، ونلاحظ ارتفاعها بشكل ملحوظ عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م وهو العام الذي سيطرت فيه الدولة العثمانية على الإقليم ، وقد ساعد ذلك على انتشار الأمن والاستقرار في حين انخفضت الواردات في عام ١٣٢٤هـ - ١٩٠٦م بسبب حدوث اضطرابات أمنية في الإقليم ثم واصلت الواردات الانخفاض إلى أدنى مستوياتها حتى السنة الأخيرة من السيطرة العثمانية على الإقليم حيث تفاقم الاضطرابات الأمنية البرية منها والبحرية إلى أبعد مستوياتها مما أثر على الواردات إلى الإقليم .

وكان من أهم واردات الإقليم الأرز والسكر والبن والهيل والمنسوجات والعطور والتوابل والذهب والفضة والنحاس والأخشاب التي كانت تستورد من أسواق البحرين والهند وشرق أفريقيا ، أما الأسلحة فقد كانت تستورد من سوريا ونجران والبحرين والعراق .

٣- دور التجار الهنود في الإقليم :

كان للتجار الهنود (البانيان) التابعين لرعايا الحكومة البريطانية دور مهم في عملية التصدير والاستيراد من الهند مباشرة أو عن طريق البحرين ، وكانت التجارة الهندية في الإقليم مزدهرة منذ سيطرة الدولة العثمانية على الإقليم ، حيث كانت الشركات التجارية الهندية تمتلك ميزانية مالية ضخمة كان ظاهرها تجارياً ولكن باطنها أهداف أخرى للحكومة البريطانية التي تريد أن تكون دائماً في قلب الإقليم متخفية تحت ستار التجارة لمعرفة جميع الأوضاع التجارية والسياسية هناك عن طريق التجار الهنود ، بل قد تستغل بريطانيا هذا الوضع للتجار الهنود في الإقليم في أي وقت للتدخل العسكري المباشر مدعية حماية رعاياها ، مما جعل الدولة العثمانية تخطط لإبعاد التجار الهنود بطريقة غير مباشرة من الإقليم ، ولذا بدأت السياسة التجارية للدولة العثمانية نحوهم تتغير منذ عام ١٨٩٠ م للتضييق عليهم فرفعت الضريبة الجمركية عليهم من ١٪ إلى ٨٪ ، كما قام مدير ميناء القطيف عام ١٩٠٠ م بطرد مجموعة من التجار الهنود من سوق التمر في القطيف ، ولقد كانت الحكومة البريطانية دائماً تدافع عن هؤلاء التجار لإرجاع الضرائب الزائدة التي تؤخذ منهم ، كما كانت هناك ممارسات أخرى للسلطة العثمانية ضد التجار الهنود تتمثل في حجز سفنهم في الحجر الصحي من دون مبرر و تأخير إنهاء معاملاتهم التجارية واستخدام سفنهم بالقوة لنقل الجنود العثمانيين من ميناء القطيف إلى ميناء العقير ، بالإضافة إلى عدم قدرة هذه الجالية على الاندماج في المجتمع الأحسائي فتقوقعت على نفسها وأصبحت منبوذة من المجتمع وتنتهز أي فرصة للعودة إلى أوطانها الأصلية .

هؤلاء التجار الهنود كانوا ينافسون التجار المحليين في أرزاقهم ويمتصون الثروة الوطنية للإقليم ويتحكمون في الأسعار ويتعاملون بالربا مما جعل كبار التجار المحليين يعملون بكل الطرق لطردهم مع وكلائهم ، ونتيجة لهذا الوضع المتدهور تجارياً وأمنياً وعدم القبول اجتماعياً بدأ التجار الهنود يخرجون من الإقليم تدريجياً ويعتمدون على الوكلاء المحليين .

هذه الممارسات السلبية للسلطة العثمانية ضد التجار الهنود جعلتهم يتحركون سياسياً لإعادة وضعهم التجاري السابق في الإقليم وذلك بمطالبة بريطانيا بالتدخل المباشر لحمايتهم وتعيين قنصل بريطاني في القطيف لمتابعة أمورهم التجارية هناك .

لقد كانت سياسة الحكومة البريطانية تجاه التجار الهنود في القطيف تقوم على أساس المتابعة المستمرة ومحاولة حل مشكلاتهم مع السلطة العثمانية في الإقليم بما يتفق مع مصالحها العليا ، في حين تكمن سياسة الدولة العثمانية حول هذا الموضوع بالاهتمام الظاهري بجميع المراسلات الدبلوماسية والشكاوى المتعلقة بالتجار الهنود في الإقليم والتعهد بإنهاء مشكلاتهم بهدف عدم حدوث تصادم مباشر مع الحكومة البريطانية ولكنها ضمناً لا تريد بقاء هؤلاء التجار الهنود في الإقليم ، وظل الوضع كما هو حتى خروج العثمانيين من الإقليم عام ١٣٣١هـ - ١٩١٣م .

ثانياً - المواني في الإقليم :

١- ميناء العقير :

يعد من أهم مواني شرق الجزيرة العربية ويقع على ساحل الخليج العربي شرق مدينة الأحساء ويعد من المنافذ البحرية المهمة للإقليم في تصدير وتوريد البضائع للأسواق الخارجية والمحلية ، فنصف التجارة الداخلية للإقليم الأحساء تأتي عبر ميناء العقير ويعد الميناء من أقدم المواني في العصور الإسلامية .

٢- ميناء القطيف :

يقع الميناء في مدينة القطيف على شاطئ الخليج العربي ويصل من رأس تنورة شمالاً إلى الدمام جنوباً ويسمى خليج القطيف ويعد محطة للقوافل التجارية القادمة من جنوب شبه الجزيرة العربية المتجهة إلى العراق ، ونتيجة للحركة التجارية وعبور كثير من المسافرين عبر مينائي القطيف والعقير فقد قامت الدولة العثمانية بوضع الحجر الصحي في كل من الميناءين ومتابعة الوضع الصحي للمسافرين وخاصة عندما تنتشر الأمراض الوبائية ، وكان الحجر الصحي في ميناء القطيف أكثر صرامة منه في ميناء العقير .

٣- ميناء رأس تنورة :

ميناء مساعد وليس رئيساً ولكنه يعد أصلح من ميناء القطيف فهو أعمق منه ، ولقد اختاره (مدحت باشا) والي بغداد لإنزال الجيوش والمعدات العسكرية المرسلة لإقليم الأحساء عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م لأنه يستقبل السفن الكبيرة .

٤- ميناء دارين :

يقع في جنوب جزيرة تاروت ولقد كانت كل من مواني البحرين ومواني إقليم الأحساء يعتمد بعضها على بعض في العملية التجارية ، وتعد مواني البحرين الرئة التي تتنفس من خلالها مواني إقليم الأحساء .

ثالثاً - طرق القوافل التجارية :

يعد إقليم الأحساء ذا موقع إستراتيجي بالنسبة للطرق التجارية المختلفة فهو البوابة الواسعة لشبه الجزيرة العربية وملتقى للطرق البرية التي تخترقها القوافل التجارية القادمة من العراق ونجد وعمان وجنوب الجزيرة العربية .

وأهم طرق القوافل التجارية في الإقليم في فترة الحكم العثماني تتمثل في :

١- الطريق من منطقة الأحساء إلى منطقة القطيف .

٢- الطريق من منطقة الأحساء (الهفوف) إلى ميناء العقير .

٣- الطريق من منطقة الأحساء إلى الكويت .

٤- الطريق من منطقة الأحساء إلى مدينة الرياض .

رابعاً - الضرائب والرسوم :

تفنى العثمانيون وولاتهم في فرض الضرائب والرسوم المتنوعة حتى بلغ عددها في بعض الأوقات ٩٧ ضريبة ورسمًا ، فعلاوة على الضرائب الرسمية كالأعشار والجزية ورسوم الموانئ والجمارك كانت هناك ضرائب تفرض لا تدخل إلى خزانة الدولة وإنما تذهب إلى خزائن الولاية وكبار الموظفين .

ولجمع الضرائب و الرسوم طبق العثمانيون نظامين أساسيين في الإقليم هما :

١- نظام الأمانة :

وهو مسؤولية السلطة العثمانية بتحصيل أموال الضرائب والرسوم مباشرة من المكلفين بدفعها ، ونظام الأمانة يؤدي إلى التصادم المباشر مع سكان الإقليم لاستخدام القوة في تطبيقه ، وقد بلغ التوتر بين جباة الضرائب والأهالي أقصى مدى له وخاصة بين أهل ناحية قرية العيون بمنطقة الأحساء وجباة الضرائب العثمانيين حيث قتل ثلاثة منهم ، مما أدى بالسلطة العثمانية إلى معاقبة أهالي القرية بإحراق مزارعهم حتى يكونوا عبرة لغيرهم .

٢ - نظام الالتزام :

يعتمد على قيام شخص ملتزم من رجال الدولة الموالين لها بدفع الضريبة السنوية للدولة العثمانية مقابل أن يتولى هو جمع الأموال الضريبية من الأهالي بدل الدولة ، حيث لا يراعي الملتزم ظروف السكان الاقتصادية عند دفع الضرائب والرسوم فيعمد

إلى جباية أضعاف ما التزم به لنفسه ، أما مدة الالتزام فالحد الأدنى لها سنة واحدة .

لقد كان جل اهتمام المسؤولين في متصرفية نجد (الأحساء) يتركز على جمع الضرائب والرسوم المتعددة من الإقليم دون النظر إلى الظروف المختلفة للسكان مما ولد الكراهية والعداوة بين الدولة العثمانية وسكان الإقليم حتى اضطر عدد منهم إلى ترك أرضه والهجرة بحثاً عن الأمن والاستقرار .

وقد تعددت أنواع الضرائب التي تقوم الدولة العثمانية بجمعها من أهالي الإقليم فشملت :

١- الأعشار (ضريبة زراعية) :

ضريبة العشر (زكاة العشر) و تؤخذ من المحاصيل الزراعية .

٢- ضريبة المواشي (الكودة) :

ضرائب مفروضة على جميع أنواع الحيوانات .

٣- ضريبة الويركو (الضريبة الشخصية) :

وتسمى كذلك الضريبة (البيتية) وتحصلها الحكومة العثمانية من المزارعين سواء كانوا مستقرين أو شبه مستقرين من دون النظر إلى ظروفهم الاجتماعية أو الاقتصادية .

٤- ضريبة السفن :

ضريبة متعلقة بالسفن في مواني إقليم الأحساء فرضت على كل قارب مقدارها نصف ليرة عثمانية بغض النظر عن حجم القارب .

٥- الضريبة الجهادية :

ضريبة ماثلة لبدل العسكرية تفرض على غير المسلمين .

٦- رسوم البلدية :

كانت البلدية لها دور في عملية تحصيل الرسوم ومن أشهرها (الباج) أو الأرضية وقيمتها ١٪ من ثمن الأشياء التي تباع في الأسواق العامة والباج ضريبة كانت في الأساس تؤخذ من البدو القادمين إلى المدن لبيع بضاعتهم .

٧- ضريبة الذبح (القصابة) :

يقوم الملتزم بجمع ضرائب الذبح على أساس ريال لكل رأس غنم وريالين لذبح البقر والجمال .

٨- ضريبة صيد الأسماك و الروبيان :

يقوم الملتزم بجمع تلك الضريبة عند وزن كمية صيد الأسماك والروبيان في كل المواني

٩- ضريبة التمتع :

فرضت هذه الضريبة على دخول الأفراد من أصحاب المهن الحرة وقد عارض سكان إقليم الأحساء هذه الضريبة فرفضوا أن يدفعوا إلا الضرائب الشرعية مثل الأعشار الخاصة بالزراعة .

١٠- ضريبة الحيوانات :

تؤخذ هذه الضريبة على حيوانات الركوب وكدش التحميل .

١١- رسوم الاحتساب :

كانت إدارة البلدية في الإقليم هي المسؤولة عن جمع رسوم الاحتساب .

١٢- ضريبة العشر والخمس :

ضريبة فرضتها الدولة العثمانية على رواتب موظفيها الرسميين وتبلغ العشر أو الخمس من رواتب الموظف في الإقليم .

١٣- رسوم الطوابع المالية :

فرضت على جميع المعاملات الرسمية ويختلف الرسم من معاملة إلى أخرى وفقاً لنظام رسم الطوابع المتبع .

١٤- رسوم الجمارك :

تحصل الرسوم الخاصة بالجمرك للبضائع المصدرة والمستوردة .

١٥- رسوم الكرنطين (الحجر الصحي) :

كانت دوائر المنافذ الخاصة بالحجر الصحي تحصل على رسوم وخاصة في ميناء القطيف .

١٦- رسوم أرضية الميناء :

رسوم تدفع للبضائع التي تظل في ساحة الميناء .

١٧- رسوم المسافرين :

تفرض على المسافرين من سكان الإقليم والموظفين أو الجنود عدا أمراء العساكر السلطانية وضباطها وعند الحصول على جواز سفر أو تذكرة مرور .

١٨- رسوم المحاكم :

رسوم تحصل من المحاكم الشرعية والمدنية عن المعاملات والدعاوى التي تنظر فيها .

١٩- ضرائب اضطرارية :

يفرضها العثمانيون عند ظروف خاصة كحاجتهم إلى الأموال في حالة الحرب ، وجميع الضرائب السابقة وخاصة غير الشرعية أرهقت السكان اقتصادياً وأدت إلى تدمير مستمر في الإقليم من قبل السكان حول وضعهم الاقتصادي الذي لم تطوره الدولة العثمانية بل ساء الوضع بسبب الضرائب المستمرة .

خامساً - العملات والموازين :

تنوعت العملات المستخدمة في الإقليم فشملت عملات عثمانية رسمية وعملات غير عثمانية لدول أخرى مجاورة للإقليم ، وقد اعترفت الدولة العثمانية بالعملات الأجنبية وقبلت التعامل بها وصرفت قيمة هذه العملات بقيمة العملات العثمانية حيث إن العملة الرسمية في الإقليم هي الليرة الذهبية العثمانية ، وما ساعد على تنوع العملات في الإقليم ازدهار النشاط الاقتصادي الداخلي في الأسواق والنشاط التجاري الخارجي بالأسواق الخارجية كالأسواق الإيرانية والهندية .

والعملات التي كانت مستخدمة في فترة الحكم العثماني في إقليم الأحساء عديدة منها :

١- الطويلة :

وكان يوجد منها ثلاثة أنواع عملة فضية و ذهبية و نحاسية .

٢- المحمدية :

نقد مستخدم فقط في مدينة القطيف لم يعترف بهذه العملة ولم يسمح باستخدامها في الحسابات الرسمية .

٣- الأحمر :

عملة تستخدم في نطاق ضيق في الإقليم ولم تقبلها الدولة العثمانية في معاملاتها المالية وفي جمع مستحققاتها من الضرائب .

٤- البيزه (البيزه الحمراء العمانية) :

عملة عمانية وتساوي بيزتين لكل طويلة واحدة من عملة الأحساء .

٥- المرضوف :

عملة محلية تستخدم على نطاق داخلي في مدينة القطيف ولا يسمح باستخدامها .

٦- القران :

عملة فارسية (إيرانية) صغيرة الحجم من الفضة .

٧- البننتو :

عملة فرنسية استخدمت في إقليم الأحساء على نطاق ضيق جداً .

٨- التومان :

عملة إيرانية (فارسية) شاع استخدامها في إقليم الأحساء والخليج العربي في التعامل التجاري .

٩- الليرة الذهبية العثمانية :

وهي الوحدة النقدية الأساسية في الدولة العثمانية وتسمى ذهباً مجيدياً نسبة للسلطان عبد المجيد .

١٠- قرش عثماني ذهبي :

وهو من العملات غير المتداولة بشكل واسع في إقليم الأحساء .

١١- البارة :

وهي عملة عثمانية فضية وزن ١ - ٤٠ من وزن القرش العثماني .

١٢- الريال المجيدي :

عملة عثمانية فضية سعرها ٢٠ قرشاً صحيحاً وتساوي الليرة العثمانية الذهبية ٥ مجيدات .

١٣- الريال الفرنسي :

عملة نمساوية شائعة الاستعمال في الأسواق من الفضة كبيرة الحجم وتعد من أكثر العملات انتشاراً بين القبائل العربية في شبه الجزيرة العربية وإقليم الأحساء حينذاك .

١٤- الروبية الهندية :

عملة نقدية فضية تأتي من شبه القارة الهندية إلى منطقة الخليج العربي وتعد من العملات المهمة في إقليم الأحساء .

١٥- الجنيه الإنجليزي الذهبي (الباوند الإنجليزي) :

وهو عملة ذهبية كانت تتداول في إقليم الأحساء معترف بها من قبل الدولة العثمانية وأكثر العملات تداولاً الطويلة الأحسائية والريال الفرنسي والروبية الهندية أما العملة العثمانية فإن تداولها في الأسواق ضعيف .

سادساً. صيد اللؤلؤ وتجارته :

اللؤلؤ في منطقة الخليج العربي مصدر اقتصادي مهم وقوة شرائية للسكان وقد ارتبطت به الأسفار البحرية وبناء السفن واعتمد النشاط التجاري الخارجي عليه بصفة أساسية ، فنصف محصول العالم من استخراج اللؤلؤ ينتج من منطقة الخليج العربي ، وقد أكدت الدولة العثمانية منذ سيطرتها على الإقليم عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م على أهمية اللؤلؤ اقتصادياً باعتباره مورداً لا يستهان به .

وقد اهتم سكان الإقليم خاصة القاطنين على سواحله بحرفة الغوص على اللؤلؤ واعتمدوها مصدراً اقتصادياً لهم ، ولكنها تأتي في الدرجة الثانية بعد الزراعة من حيث الأهمية الاقتصادية مما أدى إلى جعل الغوص على اللؤلؤ يحتل أهمية تجارية كبرى في موانئ الإقليم .

وحرفة الغوص على اللؤلؤ تحتاج إلى رأس مال لتجهيز سفن الغوص على اللؤلؤ وتقديم السلفة المالية للعاملين في هذه المهنة قبل سفرهم ويقوم على تمويل حرفة الغوص كل من المسقّمون وتجار اللؤلؤ ، وكان البحارة يواجهون كثيراً من المشكلات خلال رحلات الغوص منها الأمراض المختلفة والتيارات والعواصف البحرية الشديدة والخلل في السفينة وقدمها وعدم صيانتها مما يؤدي إلى غرق كثير من السفن .

وكان للغوص مواقع معينة يعرفها البحارة وتسمى المغاصات ، ويتميز ساحل إقليم الأحساء بوجود مغاصات اللؤلؤ الشهيرة بوفرة كميات الحمار مثل مغاصات القطيف ، وكانت الدولة العثمانية تستفيد من موسم الغوص لكثرة السفن التي تعمل في هذه المهنة ويعد ارتفاع أسعار اللؤلؤ في مصلحة القوة العاملة لصيد اللؤلؤ بازدياد أجورهم ، ولهذا يحرص النوخة على بيعه بأعلى سعر وكان سوق دارين للؤلؤ مصدراً أساسياً لتصدير كثير من محصول اللؤلؤ إلى الأسواق الخارجية بالإضافة إلى أن الحركة التجارية للؤلؤ في الأسواق الخارجية والمعارض الدولية لها تأثير مباشر على حركة أسعار اللؤلؤ في أسواق الإقليم .

تنافس بريطانيا والدولة العثمانية على تجارة اللؤلؤ :

لأهمية تجارة اللؤلؤ كمصدر اقتصادي مهم للدولة العثمانية عملت على استثمار هذا المورد الاقتصادي فاستعانت بغواص إنجليزي متخصص في عملية الغوص على اللؤلؤ لزيادة إنتاج محصول اللؤلؤ في الإقليم ، وبدأت الشركات الأجنبية بتقديم طلبات للحصول على امتياز لصيد اللؤلؤ في منطقة الخليج العربي وإقليم الأحساء .

ولم تتوقف محاولات الشركات الأجنبية الإنجليزية للحصول على إذن للعمل في المغاصات الخليجية وإقليم الأحساء ولكن الحكومة رفضت ، ولأن السكان المحليين لا يوافقون على وجود أجنبي في المغاصات الخاصة باللؤلؤ لأنها ملك خاص بهم فقاوموا كل تدخل أجنبي في المغاصات ، كما أن الموافقة على ذلك قد تؤدي إلى مشكلات مع الدولة العثمانية التي أرسلت قوات إلى جزيرة الزخونية التي تقع جنوب ميناء العقير على بعد ١٠ كم من الساحل لمراقبة المغاصات في الإقليم والمحافظة على الوضع الأمني .

وكان هناك تنافس قوي على مغاصات اللؤلؤ في الإقليم بين الدولة العثمانية وبريطانيا ، ووجد هناك اتجاهان متناقضان للدولتين : الاتجاه الأول : رغبة الدولة العثمانية بمنح امتيازات لصيد اللؤلؤ في الإقليم ، ولكنها لا تستطيع تحقيق ذلك

بسبب الاعتراضات البريطانية الدائمة والاضطرابات الأمنية البحرية في الإقليم ، والاتجاه الثاني : سياسة الحكومة البريطانية في منع الشركات الأجنبية والأشخاص من الحصول على امتياز لصيد اللؤلؤ في الإقليم ومراقبة الدولة العثمانية والضغط عليها سياسياً بعدم السماح لأي شركة عثمانية أو أوروبية بالحصول على امتياز لصيد اللؤلؤ في الإقليم .

كما كان للدولة العثمانية هدف خاص من تطوير حرفة صيد اللؤلؤ في الإقليم يتمثل في زيادة إيراداتها المالية عند بيع اللؤلؤ وذلك عن طريق مشروع امتياز صيد اللؤلؤ ، وعندما فشل هذا المشروع لم تسع لتطوير حرفة الغوص لصالح السكان .

سابعاً - صيد الأسماك :

تتميز منطقة الخليج العربي بوفرة الأسماك إذ يوجد بها أكثر من ٢٥٨ نوعاً من الأسماك معظمها صالحة للأكل ، وتعود هذه الوفرة السمكية لوجود الأعشاب البحرية ودفء مياه الخليج العربي ، أما في إقليم الأحساء فقد أعد صيد الأسماك حرفة مهمة مارسها كثير من سكان الإقليم وخاصة أهل القطيف .

أخذت الدولة العثمانية تفكر في الاستفادة من هذه الثروة السمكية خلال فترة سيطرتها على الإقليم عن طريق فرض ضرائب معينة على كميات الأسماك المستخرجة ، ويبلغ عدد قوارب صيد الأسماك في الإقليم في ذلك الوقت أكثر من ٢٠٠ قارب والكميات المنتجة من صيد الأسماك تزيد عن حاجة السكان المحليين والفائض عن الحاجة يتم تجفيفه ويتم ادخاره لفصل الشتاء حيث يقل صيد الأسماك ويصدر للخارج ما يزيد عن الحاجة ومن هنا تكمن الأهمية الاقتصادية لصيد الأسماك في الإقليم .

الفصل السادس

الصناعات والحرف في الإقليم

تعد الصناعة العمود الفقري للحياة الاقتصادية للمجتمعات ، أما في إقليم الأحساء فتأتي الصناعات والحرف اليدوية في الدرجة الثالثة من حيث الأهمية بعد الزراعة الغوص على اللؤلؤ ، وللموقع الجغرافي للإقليم دور في ازدهار الصناعات والحرف ، فقد توفرت المواد الخام الأولية للصناعة بالإضافة إلى الأيدي العاملة الماهرة والقوة الشرائية ، وبالرغم من بدائية الأدوات وأساليب الصناعة إلا أنها تنافس الصناعات في المناطق المجاورة من حيث الدقة والجودة وخاصة أن هناك صناعات يتميز بها الإقليم مثل صناعة العباءات الأحسائية الرجالية والنسائية والصناعات الخاصة بالبدو في الصحراء والصناعات الخاصة بالحضر في المدن والقرى ، وهناك صناعات حرفية قائمة في المنازل تنتجها الأسرة وبخاصة في القرى والبادية ، وكان لكل قرية حرفة صناعية تميزها وتتوارثها الأجيال جيلاً بعد آخر .

ولم تهتم الدولة العثمانية منذ سيطرتها على الإقليم عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م بتطوير الحرف الصناعية ، وبالرغم من ذلك فإنها فرضت الضرائب على هذه الحرف الصناعية المختلفة والبسيطة وعلى الكثير من أصحاب المهن الحرفية الذين كان مستواهم الاقتصادي متدنياً للغاية ولذلك عارضوا فرض ضرائب عليهم خاصة أنها كانت في ارتفاع مستمر .

الصناعات والحرف اليدوية في الإقليم :

١- الصناعات والحرف الخشبية :

كانت تعتمد على المواد الأولية المحلية ، ولأن الإقليم يمتاز بالزراعة اهتم أصحاب الحرف الخشبية بالصناعات الخشبية المختلفة التي تستخدم في الإنتاج الزراعي كالمحاريث الزراعية والدراجة لرفع المياه من الآبار لسقي المزارع ومع قدوم الحملة العسكرية على الإقليم ازدهرت حركة الصناعة الخشبية في المدن و القرى ، فقد شجعت الدولة العثمانية على عمليات البناء عن طريق التخطيط لبناء المعسكرات والمخافر والقلاع الأمنية والأسواق وترميم المباني الحكومية .

٢- حرفة صناعة السفن الخشبية :

كان إقليم الأحساء من أهم المراكز الصناعية إنتاجاً للسفن الخشبية وذلك لاعتماد أهل الإقليم على التجارة البحرية وصيد اللؤلؤ والأسماك ، وعملية تصنيع السفن تعد من العمليات الدقيقة والمعقدة ، وتعد قرية دارين في جزيرة تاروت والقطيف من أهم المراكز في الإقليم لصناعة السفن الخشبية ، والعاملون في حرفة صناعة السفن لهم تخصصات وتنظيم هيكلي فهناك الأستاذ وهو المشرف على عمال السفينة والقلاف وهو نجار السفينة والضاربون وعملهم دق المسامير والمزوري حامل الأخشاب والوليد الصبي الذي يقوم بمساعدة العمال .

وقد زاد نشاط وحرفة صناعة السفن الخشبية المحلية في الإقليم منذ عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م بقدوم الحملة العسكرية العثمانية على الإقليم حيث كانت القوات العثمانية تؤجر السفن المحلية من السكان لنقل جنودها بين الموانئ في الإقليم ، ولكن حرفة صناعة السفن بدأت تتدهور تدريجياً في الإقليم في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني بسبب ازدياد عمليات تدمير وسرقة السفن على يد القراصنة .

٣- صناعة الجلود :

الجلود من المواد الأساسية لكثير من الصناعات الجلدية التي يحتاجها المجتمع في الإقليم الذي يمتاز بوجود كثير من القبائل التي تمتلك ثروة حيوانية متنوعة توفر الجلود في الإقليم والكميات الزائدة منها تصدر إلى البحرين وإيران ونجد ، ومن أساسيات حرفة الجلود عملية الدباغة للجلود ، وللبدو مهارة خاصة في حرفة الصناعات الجلدية بما يخدم حاجاتهم البيئية وخاصة أن المرأة هي صاحبة هذه المهنة ومن العيب أن يقوم بها الرجل البدوي ، وكان لتلك الحرف مردود اقتصادي مهم للأسرة حيث إن الزائد عن الحاجة من الإنتاج الصناعي يتم تسويقه في أسواق الإقليم .

٤- صناعة الغزل والنسيج :

تعد حرفة الغزل والنسيج أو حياكة الصوف من أقدم الحرف التقليدية ، الموجودة في الإقليم بين سكان البدو والحضر وخاصة أن للإقليم شهرة متميزة في إنتاج بعض المنسوجات المتنوعة مثل العباءات ، ويكاد لا يخلو بيت في قرية من وجود نول للغزل ، وأهم صناعة هي نسج (العباءات) أو البشوت والتي تتركز في مدن الهفوف والمبرز والقطيف ، وكانت تنتج منها ما يحتاجه الإقليم والباقي يصدر إلى البحرين ونجد والكويت ، وكان هناك تنافس بين نساء القبائل في الإقليم لنسج أفضل بيت من الصوف وهو مقر سكن الأسرة لتوفير حاجاتهم المحلية والزائد من الإنتاج يباع في أسواق الإقليم مما ساعد على رفع دخل الأسرة البدوية .

٥- صناعة الأواني الفخارية :

انتشرت هذه الحرفة في المدن والقرى في الإقليم حيث تعتمد على الطين كمادة أساسية لإنتاج الفخار ، ومن أهم مراكز صناعة الفخار قرية القارة في منطقة الأحساء ومدينة المبرز وفي قرية القديح والخويلدية في منطقة القطيف .

٦- صناعات تعتمد على منتجات شجر النخيل :

جميع أجزاء النخلة ذات أهمية قصوى في الإقليم ويستفاد منها كنشاط اقتصادي صناعي فلكل جزء منها إنتاج صناعي معين ، وقد أصدرت الدولة العثمانية قراراً في عام ١٣٠٨هـ - ١٨٩٠م يمنع تصدير المنتجات الصناعية التي تؤثر في الوضع التجاري الداخلي للإقليم والصناعات القائمة على التمور نفسها مثل تمور السلوق الذي يعد غذاءً مهماً لسكان الإقليم وصناعة الدبس وهو سائل سكري كثيف يستخرج من التمور بعد عصرها ويستخدم في صناعة كثير من الأكالات المختلفة .

٧- حرفة البناء :

تعد من الحرف المهمة لحاجة سكان الإقليم لها باستمرار لوجود كثير من الإنشاءات والمباني الجديدة والترميم المستمر للمباني القديمة وخاصة أن الإقليم يوجد به أكثر من ٧٣ قرية ، ولقد ازدهرت هذه الحرفة في الإقليم عند قدوم الحملة العسكرية العثمانية للإقليم بعد انتشار الأمن والاستقرار في أنحاء الإقليم مما ساعد على ازدياد عمليات البناء والترميم وإنشاء القلاع والخافر الجديدة .

٨- حرفة الحدادة والصفارة :

تعد ذات أهمية قصوى بسبب حاجة المجتمع في الإقليم للصناعات المعدنية في حياته اليومية ، وقد اشتهر بالصناعات النحاسية والحديدية التي تستورد موادها الأولية من الخارج ، وكانت طائفة الحدادين والصفارين من أكبر الطوائف الموجودة في إقليم الأحساء في عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م .

٩- صناعة الأسلحة :

كان لصناعة الأسلحة المتنوعة في إقليم الأحساء من سيوف وخناجر وبنادق أهمية قصوى لارتباطها بالأوضاع الأمنية ووجود الصراع الدائم والمستمر في الإقليم بين الدولة العثمانية وسكانه ولدورها في حفظ توازن القوى بين قبائل الإقليم

واستخدامها للدفاع عن النفس والصيد في الصحراء ، ولقد تميزت أسواق مدن الإقليم الرئيسية مثل مدينة الهفوف والمبرز والقطيف بوجود محلات وورش لبيع وصيانة الأسلحة ، وكان سكان البدو من العملاء الرئيسيين لباعة الأسلحة حيث يجلبون الكثير من بنادقهم وخناجرهم لاستبدالها بأسلحة جديدة أو صيانتها .

١٠- صناعة الحلبي :

اشتهر إقليم الأحساء بإتقان صناعة الحلبي الذهبية والفضية وأصبح له شهرة في منطقة الخليج العربي من حيث الجودة والإنتاج ، وتزدهر هذه الصناعة في وقت الرخاء الاقتصادي خاصة في موسم الغوص وموسم جني ثمار التمور حيث تتوفر القوة الشرائية لدى سكان الإقليم ، وهناك أشكال وأنواع مختلفة من الحلبي التي تناسب كل جزء من أجزاء جسم المرأة مثل حلبي الرأس والأذن والعنق والمعصم والعضد والأصابع والكف والأنف والأذنين والساقين والقدم والخصر والشعر وحلي الملابس .

١١- صناعة العطور :

تعد من الصناعات المهمة في الإقليم واعتمد إنتاجها على المواد الأولية المحلية مثل عطر المشموم وعطر الرشوش .

١٢- صناعة الأملاح :

الملح مهم للاستخدام اليومي ونتيجة لارتفاع درجة الحرارة صيفاً يحدث تبخر للسبخات فيجمع الملح للاستهلاك المحلي حيث يستفيد منه البدو والحضر ، وكان الفائض يصدر إلى الأسواق الخارجية مما ساعد على ازدهار حركة الحرف الصناعية في الإقليم .

الفصل السابع

الأوضاع الاجتماعية في إقليم الأحساء

دراسة الأوضاع الاجتماعية في إقليم الأحساء تعطينا رؤية ثقافية وحضارية عن الإقليم حيث البناء الاجتماعي للبدو والحضر والعلاقات الاجتماعية بينهما بالإضافة إلى المكونات الاجتماعية الأخرى مثل الأحوال الصحية والتعليمية والعادات والتقاليد والأنماط المعيشية واللباس والألعاب الشعبية خلال فترة الدراسة (١٢٨٨ - ١٣٣١ هـ - ١٨٧١ - ١٩١٣ م) .

البدو والحضر في الإقليم :

الحضر سكان المدن والقرى المستقرون في مناطقهم وهم خليط من العرب والأجناس الأخرى خصوصاً الفرس والأتراك والأكراد والبحرانيين الهنود الذين يعملون في التجارة ، وتتعدد المجالات الاقتصادية للحضر فهم يعملون في الزراعة والتجارة والصناعة وصيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ ، أما البدو فهم القبائل المتنقلة في الإقليم وخاصة أن لكل قبيلة أرضاً وأباراً وكل قبيلة تعرف حدودها ، والنشاط الأساسي لهم يعتمد على الرعي وتربية الإبل والأغنام ، والبناء الاجتماعي عندهم قائم على أساس قبلي وولاءهم السياسي والعسكري والاجتماعي والثقافي للقبيلة مقابل ما توفره لهم من الحماية ، والقبائل لا تعترف

بالسلطة الحكومية في مناطقهم الصحراوية وعدم التقيد بنظام السلطة العثمانية في الإقليم يساعد على حدوث تصادم بين البدو وبين السلطة العثمانية ، وهناك عدة عوامل لها دور أساسي في تنقلات وهجرة البدو من أراضيهم كالبحث عن المراعي والماء والأمن والاستقرار وعدم قدرة القبائل الضعيفة على محاربة القبائل القوية المجاورة لها وفي الوقت نفسه عدم قدرة السلطة العثمانية في الإقليم على الحد من قوة القبائل القوية وحماية القبائل الضعيفة .

والقبيلة لها زعيم يسمى (شيخ) القبيلة ويتصف بالشجاعة والكرم والحكمة والذكاء بالإضافة إلى امتلاكه ثروة من الإبل والماشية ، وأهم ما يميز شيخ القبيلة قدرته على جمع أبناء القبيلة على رأي واحد وعدم الفرقة والتمسك بالعصبية القبلية ، والمشيخة قد تنتقل من فرع إلى آخر في القبيلة نفسها ، وكانت مشيخة قبائل إقليم الأحساء مقصورة على عائلات معينة داخل القبيلة لم تتغير حتى الآن .

ولقد حاولت الدولة العثمانية إجراء إحصاء رسمي لسكان الإقليم عام ١٣٢٤هـ - ١٩٠٦م ولكنها وجدت معارضة شديدة من السكان لإجراء هذا التعداد بسبب عدم تعودهم هذا النوع من الإحصاء السكاني وتخوفهم من أن تقوم عليه مطالبة مالية أو خدمة عسكرية من السكان مستقبلاً .

العلاقات الاجتماعية بين القبائل في الإقليم :

يتميز إقليم الأحساء بالتجمعات القبلية حيث إن كل قبيلة لها أرض محددة تقطن فيها ، ومن أهم قبائل الإقليم قبيلة بني خالد والعجمان وآل مرة ومطير والعوازم ، وتتنوع القبيلة بين عدة هياكل يقال عنها بطن وفخذ وفصيلة ورهط ، والهياكل القبلية مهمة جداً لتحديد العلاقات الاجتماعية بين أبناء القبيلة الواحدة فقد تتعاون مجموعة من نفس القبيلة ضد مجموعة أخرى بسبب القرب العائلي .

وقبيلة بني خالد تعد من أقدم القبائل في الإقليم وتنقسم إلى عدة بطون وأفخاذ أهمها بطن الجبور وبطن آل صبيح وبطن العماير وبطن المهاشير وبطن آل حميد وبطن السحبان وكل بطن ينقسم إلى عدة أفخاذ .

أما قبيلة العجمان فقد بدأت تستقر في الإقليم منذ عام ١٢٣٥ - ١٨١٩م بزعامه شيخها فلاح بن حثلين وأخذت تقوي نفسها بعقد تحالفات مع القبائل الأخرى وهي تنقسم إلى عدة بطون منها آل معيض وآل حدجه وآل مسعود وآل مفلح وآل وبير وكل بطن ينقسم إلى عدة أفخاذ مختلفة .

وتعد قبيلة آل مرة من أهم قبائل الإقليم نسباً وأشدّها مراساً في الحروب وتتصف بالقوة والشجاعة والقدرة على معرفة القيافة وتنقسم إلى عدة بطون منها آل شبيب والجراعبة والغياثين وكل بطن ينقسم إلى عدة أفخاذ مختلفة .

أما قبيلة بنو هاجر فقد بدأت تستوطن الإقليم منذ مطلع القرن الثالث عشر الهجري ١٢٠١هـ - ١٧٨١م حتى أصبحت من أكبر القبائل في الإقليم ، وفي فصل الربيع تتجه القبيلة إلى حدود أراضي إمارة الكويت شمالاً ، وتنقسم القبيلة إلى بطنين أساسيين هما بطن الخضبة ويضم سبعة عشر فخذاً وبطن آل محمد ويضم أحد عشر فخذاً .

أما قبيلة مطير فتعد من أكبر القبائل في الإقليم وبدأت تستقر في الإقليم منذ عام ١٢٣٨هـ - ١٨٢٢م بعد أن ساندت قبيلة العجمان ضد قبيلة بني خالد في معركة الرضيمية في عام ١٢٣٨هـ - ١٨٢٢م ، وتنقسم قبيلة مطير إلى عدة بطون وأفخاذ أهمها بطن (علوة) ويضم سبعة أفخاذ وبطن (برية) ويضم أربعة عشر فخذاً وبطن (بني عبد الله) ويضم ستة أفخاذ .

وتعد قبيلة العوازم من القبائل العربية الأصلية التي استقرت في الإقليم منذ عام ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م بالقرب من قبيلة العجمان ومطير في الإقليم ، وفي فصل الشتاء والربيع تتجول قبيلة العوازم بين قرية الجهراء شمال إمارة الكويت حتى حفر الباطن

غرباً وفي الصيف تستقر على بعض الآبار جنوب إمارة الكويت وشمال الإقليم مثل آبار الوفرة ونقيير ثاج ، وللقبيلة بطنان أساسيان هما بطن القوعة ويتكون من ثلاثة أفخاذ وبطن عياض ويتكون من ثمانية وعشرين فخذاً .

العلاقات بين القبائل :

كان المحور الأساسي للعلاقات بين القبائل البيئة الطبيعية التي تعيش فيها خاصة أنها بيئة فقيرة من حيث النباتات وقلة المياه مما ساعد على ظهور تحالفات متنوعة بين القبائل تساعد على تعايش بعضها مع البعض ، ومن هذه التحالفات تحالف قبيلة مطير والعجمان عام ١٣٢٨هـ - ١٨٢٢م ضد قبيلة بني خالد وحلف قبيلة العجمان مع قبيلة آل مرة في الإقليم ، ولكنها تحالفات مؤقتة سرعان ما تنتهي وتعود القبائل إلى خلافاتها ونزاعاتها الطبيعية .

وبالرغم من مبادرات القبائل لتقليل النزاعات وإقامة علاقات طيبة بينهم فإنها كانت مستمرة في الإقليم مما أحدث ضرراً كبيراً بين القبائل أثر على الوضع الأمني والاقتصادي فيه ، فقد سلبت الإبل والمواشي ومات أبناء القبائل لآتفه الأسباب في هذه النزاعات .

العلاقات الاجتماعية بين الحضر :

كانت العلاقات الاجتماعية بين الحضر في الإقليم يسودها الترابط والتعاون والتراحم ، فالأسرة نواة المجتمع وكانت تقطن منزلاً واحداً كبيراً ، وللاب دور في ممارسة سلطته الأبوية على الجميع ، وللمرأة الحضرية دور في مساعدة رب الأسرة في أعمال الفلاحة والمنزل وخاصة تربية الأولاد ، كما كان للمسجد دور مهم في تمتين العلاقات الاجتماعية بين أبناء الحضر ، فقد كان ملتقى سكان الحي للعبادة ولتبادل الأخبار .

وأحياناً كانت تشوب هذه العلاقات الاجتماعية شوائب غير طبيعية نتيجة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوترة مما حدا بالسلطة العثمانية المحلية قيامها بإغلاق أبواب القلاع الرئيسية للمدن ليلاً وفتحها صباحاً مثل قلعة الكوت بمدينة الهفوف وقلعة القطيف بهدف الحد من سرقات العصابات .

سياسة العثمانيين تجاه النزاعات الداخلية بين القبائل :

مع أن القبائل كانت لا تعترف بالسلطة العثمانية على أراضيها إلا أن العثمانيين استخدموا أسلوب المفاوضات مع شيوخ القبائل وأحياناً كتابة التعهدات الرسمية بعدم حدوث أي نزاعات بينهم ، كما اتجهت إلى دفع رواتب مالية لشيوخ القبائل لعلها تضمن ولائهم وفض النزاعات التي تنشب بينهم .

وعندما تزداد النزاعات بين القبائل وتؤثر في الوضع الأمني مثلما حدث بين العجمان وآل مرة وبني هاجر بين عامي ١٩٠٧ - ١٩٠٩ م تتصدى لذلك بالقوة العسكرية بالتعاون مع متصرفية الأحساء .

الأحوال الصحية في الإقليم :

كانت الخدمات الطبية بالمعنى المعروف معدومة ومعظم السكان يعتمدون في العلاج من الأمراض التي تصيبهم على الطب الشعبي العربي الدارج بينهم حيث لا يوجد في الإقليم مراكز طبية أو مستشفيات لعلاج السكان .

ونتيجة لضعف الرعاية الصحية للقوات العسكرية في الإقليم اضطرت الدولة العثمانية لإنشاء مستشفى صغير في مدينة الهفوف لعلاج الجنود والموظفين المدنيين التابعين لها كما افتتحت مستشفى للعلاج الطبيعي ولكن خدماتها الطبية كانت محدودة فتوقف العلاج فيها .

ونتيجة لهذه الأوضاع الصحية المتردية أحجم الجنود عن الخدمة العسكرية في الإقليم في حين جعلت الرعاية الصحية للأهالي من اختصاص البلدية التي قدمت خدمات طبية ضعيفة لا تتناسب مع عدد السكان مما ساعد على انتشار الأمراض والأوبئة التي لا يجدي لعلاجها الأدوية المحلية أو الوصفات الشعبية التي يقوم بتركيبها العطارون مما أدى إلى كثرة الوفيات وسوء الأحوال الاقتصادية .

كما كان السكان يلجأون في علاجهم للرقية الشرعية وقراءة القرآن الكريم على المريض والكي والحجامة وأحياناً يقومون بالخزعلات والخرافات مثل حفلات الزار أو كتابة التمام أو مخاطبة الجان أملاً في الشفاء .

التعليم في الإقليم (١٨٧١ - ١٩١٣ م) :

جاء اهتمام الدولة العثمانية بالتعليم وبناء المدارس متأخراً في المناطق العربية بشكل عام ومن ضمنها إقليم الإحساء ، ومنذ سيطرة الدولة العثمانية على الإقليم كان لمدحت باشا والي بغداد تطلع لنشر التعليم العام فيه فأمر بالاهتمام بالتعليم وافتتاح المدارس الابتدائية في كل حي من الأحياء مع تخصيص رواتب للمدرسين من أموال الأوقاف ، كما أمر بإنشاء مدرسة صناعية مهنية للأيتام ومدرسة إصلاحية بالإضافة إلى الاهتمام بالجوامع والمساجد والخطباء لما لهم من دور مهم في عملية التعليم الديني ودفع رواتبهم من حاصلات الأراضي الوقفية ، ولكن الوضع تغير بعزل مدحت باشا حيث لم تهتم الدولة العثمانية بنشر العلم وإنشاء المدارس في الإقليم وإنما كان جل اهتمامها الحفاظ على الوضع الأمني وجمع الضرائب من السكان .

وكان لحماس بعض متصرفي لواء الإحساء دور في تغيير الوضع التعليمي السائد إلى الأفضل فعمدوا على إنشاء مجلس للمعارف في الإقليم بناء على إرادة سلطانية مهمته تطوير العملية التعليمية في الإقليم ولكنه لم يحقق أيّاً من أهدافه ، لذلك

انتشر الجهل والأمية وخاصة بين أفراد القبائل حيث طالب السكان ببرنامج تعليمي يتلخص في تشكيل فرق من العلماء والوعاظ وطلاب العلم يتجولون بين مضارب كل قبائل الإقليم لتدريسهم أصول الدين والآداب العامة ، ولكن هذه المطالب لم تلق استجابة حقيقية من العثمانيين واقتصرت على إنشاء ثلاث مدارس فقط في الإقليم طول مدة سيطرتهم على الإقليم .

وهذه المدارس مع قلتها لا يدرس فيها إلا أبناء العسكريين وموظفي الدولة العثمانية في الإقليم ، وكانت المواد العلمية والعلوم الدينية تدرس باللغة التركية مما جعل سكان الإقليم ينفرون من تدريس أبنائهم فيها خشية أن يكون الهدف منها جعل أبنائهم يتأثرون بالأفكار العثمانية وخوفاً من تدريسهم المقررات الحديثة التي لا تركز على العلوم الدينية الشرعية التي يرغب فيها أهل الإقليم .

وقد كان لسكان الإقليم مدارس تقليدية اعتمدوا عليها في تدريس أبنائهم وهي الكتاتيب التي كان ينفق عليها الأسر الغنية في الإقليم ، حيث كان يقوم المحسنون بوقف بعض العقارات والبساتين للإنفاق على هذه المدارس التي كانت تنقسم إلى مستويات تعليمية عدة ، فمنها ما هو لتدريس القرآن الكريم فقط ومنها ما يدرس مبادئ القراءة والكتابة ، كما كانت هناك مدارس لتدريس الحساب والقراءة والكتابة ومسك الدفاتر التجارية الخاصة بالبيع والشراء .

وكانت المساجد نواة التعليم الديني في الإقليم حيث كانت تقوم بدور رائد في نشر الثقافة الدينية وتدريس العلوم الدينية والعربية بعد انتهاء كل صلاة في حلقات علمية ، كما كانت الأربطة العلمية تعد من المؤسسات التعليمية المهمة في الإقليم ، وهي عبارة عن مدارس داخلية تقوم بتدريس الطلبة العلوم الدينية وعلوم اللغة العربية كما تقوم بإيواء الطلبة وتوفير احتياجاتهم اليومية ، وكانت نفقاتها تعتمد على أوقاف وتبرعات الأغنياء إضافة إلى المدارس الدينية التي كان يتبرع ببنائها الأعيان والأثرياء من أهل الإقليم حيث كان لها دور مهم في الوعظ والإرشاد الديني وخاصة

في المناسبات الدينية مثل موسم الحج وشهر رمضان المبارك بالإضافة إلى تدريس العلوم الدينية واللغة العربية .

هذا المناخ العلمي من المدارس والأربطة العلمية المتنوعة الأهلية جعل الإقليم مركزاً علمياً مرموقاً في شبه الجزيرة العربية ، فازدهرت العلاقة العلمية بين إقليم الإحساء ونجد حيث جاء كثير من علماء وطلبة نجد إليه للتحصيل العلمي ، كما استفاد سكان إمارة الكويت من المدارس العلمية في الإقليم حيث أرسلوا كثيراً من أبنائهم للإقليم لطلب العلم ، لذا كان إقليم الإحساء مركزاً علمياً يعجب بالمدارس الأهلية المتنوعة التي استفاد منها أبنائه وأبناء المناطق المجاورة .

العادات والتقاليد في إقليم الأحساء :

تعد العادات والتقاليد سلوكاً مؤثراً في ثقافة أي مجتمع حيث تتناقل من جيل إلى آخر كما تشكل بعداً تاريخياً ووجدانياً يعكس الحياة التي يعيشها المجتمع .

وكان لسكان إقليم الإحساء بدواً وحضراً تقاليد يعدون من يحيد عنها خارجاً على النظام الاجتماعي المتعارف عليه وقد يصل الأمر أحياناً إلى استخدام القوة ضد من يخالف هذه العادات والتقاليد التي تعد بمنزلة القانون غير المكتوب الذي ينظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وكان البدو في الإقليم أكثر انغلاقاً في العادات والتقاليد من الحضري مما جعل كثيراً من عاداتهم أعرافاً وقوانين واجبة التنفيذ في المجتمع البدوي ، مما اضطر الحكومة العثمانية إلى تطبيق بعض قوانين وأعراف آل البادية التي منها :

حسن الجوار الذي يلزم أن يجير ويؤمن كل من يدخل في الجوار من كل الأخطار التي قد يتعرض لها ، حيث يعد هذا الجوار ذا طبع سياسي كبديل للسلطة السياسية المركزية ، ومنها التعاون بين الجيران في الأعمال والمناسبات وتقدير الجار لجاره واحترامه فلا يعتدي عليه ولا يتخلى عنه .

ومن العادات المميزة للإقليم ما يسمى (الخمسة) حيث يؤخذ بالثأر أو الحق من أي شخص من الأسرة ذات الجد الخامس . وقد استفادت الدولة العثمانية من هذا العرف البدوي وأخذت تطبقه على القبائل أحياناً في الإقليم لأنه يحد من القتل والسلب ، وكان هناك تعاون ملزم بين أسرة الخمسة في حالة الخسائر المختلفة التي تحدث لأحدهم أو عند دفع ديات القتل .

ومن العادات (الدخالة) ويقصد بها دخول شخص ارتكب عملاً يوجب العقاب في حمى شيخ القبيلة أو شخص له مكانة لدى أفراد القبيلة فتتشكل هيئة تسمى الجاهية تذهب إلى أهل صاحب الحق لحل الخلاف قبل انقضاء مدة الدخالة التي تبلغ سنة وشهرين وإحدى عشر يوماً وثلاث اليوم ، وكان هذا النظام يحقق أمناً واستقراراً بين القبائل حتى تنهي مشكلاتها بالحل السلمي .

ومن العادات أيضاً ما يسمى (الوجه) ويقصد بها دخول الشخص في وجه الرجل الآخر وحمايته من أي خطر قد يتعرض له ، وكذلك من العادات المهمة عند البدو والحضر (العانية) وهي تقديم المساعدات المالية والعينية لمن يحتاجها في أي مناسبة سارة أو ضارة ، وهذا يعد نوعاً من المساعدة ودليلاً على التراحم والتعاون بين أبناء الإقليم ومازالت العانية موجودة في الإقليم حتى الآن .

والكرم وحسن الضيافة من عادات البدو والحضر أيضاً حيث يتسابق أبناء القبيلة لاستضافة الضيف أو ليتناوبوا في أداء واجب إكرامه ، ومازال الكرم حتى الوقت الحاضر بين أبناء الإقليم .

ومن العادات أيضاً (الوسم) وهو عبارة عن علامة مميزة لكل قبيلة في الإقليم تأخذ أشكالاً مختلفة توضع على أجسام الإبل ، وإذا تشابه وسم قبيلتين بالصدفة يتم الاتفاق على موقع الوسم على جسم الناقة بحيث يكون لكل قبيلة موضع يختلف عن القبيلة الأخرى .

وكان هناك ما يسمى بـ (الإخاوة) ويقصد بها مبلغ من المال يدفع لشخص معين لحماية قافلة معينة أثناء مرورها عبر أراضي القبائل الأخرى ، وقد تقيدت

الدولة العثمانية بعادة الإخاوة فكانت تدفع رواتب سنوية لشيخوخ القبائل حتى تتقي شروهم أثناء مرور القوافل التجارية في أراضيهم ، وهذا يعد دليلاً على ضعف دورها في الإقليم . أما الرفادة فهي من العادات الحسنة عند أهل البدو والحضر وهي عبارة عن هدية تقدم عند حفل الزواج إلى والد العريس ومازالت هذه العادة موجودة في الإقليم حتى الوقت الحاضر .

ومن العادات الأخذ بالثأر وهي مشكلة متأصلة بين القبائل حيث لا تؤثر على القاتل فقط ولكن تأثيرها يطول أي شخص يرتبط بالقاتل في نسبه إلى الجد الخامس مما يزيد من تعقيد عملية الثأر وتوسعها في القبيلة ، وهناك من يوافق على أخذ الدية التي تبلغ ٨٠٠ ريال فرنسي للعبد و١٠٠٠ فرنسي للحر و١٠٠٠٠ آلاف فرنسي لشيخ القبيلة ، وقد يقوم أهل المقتول بأخذ ثأرهم وقتل قاتل ولدهم وإعادة الدية في أي وقت مما يؤدي إلى انتشار الأحقاد والبغضاء بين أبناء القبيلة الواحدة أو بين القبائل .

وفي مجال الزواج فإن الأم والبنت عند البدو ليس لها أمر في الخطبة بالموافقة أو الرفض فالأب هو سيد الموقف ، وعندهم لا بد من موافقة ابن العم على خطبة ابنة عمه لأن له الأولوية في الزواج منها ، وله أن يرفض من يأتي إلى خطبتها غيره ، وإذا وافق أبوها بعد رفضه فقد تحدث مشكلات تصل إلى درجة القتل ، ومن التقاليد أيضاً أن معظم القبائل لا تسمح بزواج بناتها من خارج القبيلة .

أما الأعياد الدينية عند أهل الإقليم فإنها تنحصر في مناسبة عيدي الفطر والأضحى حيث يستعد السكان لهما بشراء الملابس الجديدة وتنظيف المنازل والأساس وترميم وصيغ غرف المنزل وإعداد دلال القهوة والمأكولات الحلوة وخاصة عند الحضر ، وفي وقت العصر من أيام العيد تقام الرقصات الشعبية المتنوعة والعروض الشعبية وإلقاء قصائد الشعر الحماسية ، وفي هذه المناسبات تتم المصالحات بين الأفراد المتنازعين وزيادة حركة البيع والشراء في أسواق الإقليم .

ومن أهم الاحتفالات الدينية في الإقليم حفل ختام القرآن الكريم التي تعد من أهم العادات في الإقليم ، حيث يقيم والد من حفظ القرآن الكريم احتفالاً بهذه المناسبة تلقى فيه الأناشيد الدينية وتقدم الهدايا للمطوع وللحافظ وتقام مأدبة غداء كبرى يحضرها الجميع ، ومن العادات الشائعة في الإقليم عند البدو والحضر أن المرأة لا تأكل مع زوجها وأن النساء والرجال كل منهما يأكل على حدة ، أما وسائل الترفيه والتسلية فإنها تنحصر في الألعاب الشعبية المنبثقة من البيئة المحلية المحيطة بالسكان ومن عاداتهم وتقاليدهم .

لقد كان لسكان الإقليم بدواً وحضراً حياتهم الاجتماعية الخاصة بهم النابعة من بيئاتهم المحلية وعاداتهم وتقاليدهم المتوارثة ، ومازال كثير من هذه العادات والتقاليد والقيم سائداً حتى الوقت الحاضر في الإقليم بالرغم من التغيرات الجذرية في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

الخاتمة

تناول البحث دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الأحساء "لواء نجد" منذ سيطرة الدولة العثمانية على الإقليم عام ١٢٨٨ هـ / ١٨٧١ م حتى عام ١٣٣١ هـ / ١٩١٣ م .

وقد أبرز البحث نتائج مهمة تتمثل في :

أولاً : يمتاز إقليم الأحساء (لواء نجد) بالموقع الإستراتيجي المتميز حيث يقع ما بين إمارة الكويت شمالاً وعمان جنوباً ونجد غرباً والبحرين والخليج العربي شرقاً ، بالإضافة إلى تنوع التضاريس إلى سهول رملية وهضاب ومرتفعات ووفرة المياه الطبيعية من العيون المائية والأمطار الشتوية ، حيث ساعد ذلك على ازدهار وتنوع الأنشطة الاقتصادية في مناطق إقليم الأحساء كافة .

ثانياً : نظراً للموقع الإستراتيجي ، والأهمية الاقتصادية للإقليم حدث تنافس سياسي وعسكري بين القوى السياسية المختلفة المجاورة والبعيدة للسيطرة عليه منها الدولة العثمانية ، ثم قوة قبيلة بني خالد المحلية ، ثم الحكم السعودي الأول ثم محمد علي باشا حاكم مصر الذي سيطر على الإقليم أكثر من مرة ، ثم السيطرة السعودية الثانية على الإقليم ، وظل حكمهم حتى حدوث التنافس الداخلي بين أبناء فيصل بن تركي ، عندما استغل الوضع مدحت باشا والي بغداد وأرسل حملته المشهورة على الإقليم حيث تمت السيطرة عليه سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ظلت الدولة العثمانية تحكم الإقليم حتى عام ١٣٣١ هـ / ١٩١٣ م .

ثالثاً : أما بالنسبة للوضع الأمني في الإقليم فلم يستقر منذ سيطرة الدولة العثمانية على الإقليم فقد كانت هناك مقاومة ضد الوجود العثماني تتمثل في المقاومة السعودية ضد القوات العثمانية في معركة الخويراء ومعركة الوزية ، ولكن المقاومة السعودية انتهت منذ عام ١٢٩١ هـ / ١٨٧٤ م حيث حلت محلها مقاومة القبائل .

وهناك أمثلة لمقاومة البدو منها هجوم قبيلة العجمان على مدينة الهفوف وحركة محسن بن رزين العجمي ، وهجوم القبائل على قافلة عثمانية وتهديد القبائل لسواحل الأحساء عندما هجمت قبيلة بني هاجر على قارب لتاجر بحريني عندما هجمت قبيلة بني هاجر على قارب في ميناء القطيف ، وقيام أحمد بن سلمان بكثير من أعمال المقاومة بين سواحل الإقليم والبحرين .

وأهم ما يميز الوضع الأمني وجود الهجمات المستمرة للقبائل ضد طبقة التجار ؛ مما أثر على الوضع الاقتصادي في الإقليم بالإضافة إلى وجود نزاعات بين البدو والحضر كما حدث بين قبيلة العجمان وحضر الأحساء وماحدث بين قبيلة بني هاجر وحضر القطيف .

ولقد كان هناك نزاعات بين الحضر والدولة العثمانية في الإقليم مثلما حدث في عام ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م بين حضر الأحساء والمتصرف محمود ماهر باشا .

وقد اتبعت الدولة العثمانية عدة سياسات ؛ لعلها تقلل من مقاومة البدو مثل استخدام القوة العسكرية ، ودفع الرواتب والمخصصات المالية لشيخ القبائل والتعهدات الرسمية على شيخ القبائل والحضر بعدم إثارة الشغب في الإقليم ، وسياسة الحصار الاقتصادي ضد القبائل ، ولقد كان لحكومة بريطانيا سياسة في مكافحة مقاومة البدو في إقليم الأحساء بالتعاون مع الدولة العثمانية في الإقليم حيث كانت السفن البريطانية تقوم بمراقبة سواحل الإقليم .

ولا شك أن تدخلات الحكومة البريطانية العسكرية في الإقليم أدت إلى تخوف الدولة العثمانية من تمادي بريطانيا في الإقليم ؛ مما جعلها ترسل قوة بحرية عثمانية في عام ١٢٩٧ هـ / ١٨٧٩ م لمراقبة السواحل في الإقليم .

رابعاً : بعد سيطرة الدولة العثمانية على الإقليم بدأت بتطبيق الأنظمة الإدارية والعسكرية والقضائية المختلفة حيث أوجدت قوة عسكرية وقوة ضببية (شرطة) للمحافظة على الأمن في الإقليم ، كما خصصت مبالغ مالية لإنشاء كثير من المخافر والقلاع العسكرية ، ولكن الملفت للنظر أن الدولة العثمانية أخذت تقلص تدريجياً القوة العسكرية ، حيث بلغت في عام ١٢٩١ هـ / ١٨٧٤ م طابورين من المشاة مع وجود قوة عسكرية إلا إن الوضع الأمني غير مستقر في الإقليم .

كذلك طبقت الدولة العثمانية التنظيمات الإدارية في الإقليم وتمثل ذلك في أن أصبح الإقليم تحت مسمى سنجق أو لواء وعين عليه موظف برتبة متصرف ، بالإضافة إلى وجود التنظيم الإداري ، للقضاء وعين عليه موظف برتبة قائم مقام والتنظيم الإداري للناحية وعين عليها موظف برتبة مدير ثم أصغر تنظيم إداري يسمى القرية وعين عليها مختار .

وأهم النتائج التي توصلنا إليها في الناحية الإدارية عدم وجود توافق إداري بين المتصرف المدني وقائد القوات العسكرية حيث أنهما على خلاف دائم .

أما بالنسبة للقضاء (المحاكم) فقد طبق في الإقليم نظام المحاكم الشرعية الإسلامية ، ولقد حاولت الدولة العثمانية تطبيق نظام المحاكم المدنية الحديثة ولكنها واجهت تصدي السكان لمثل هذا النوع من المحاكم الجديدة حتى أصدر السلطان العثماني إرادة سلطانية سامية بتاريخ ١٣٠٨ هـ / ١٨٩٠ م تنص على إلغاء المحاكم الحديثة في اللواء والبقاء على المحاكم الشرعية .

خامساً : يظن المرء من الوهلة الأولى أن إقليم الأحساء الصحراوي قليل الأمطار ذو تضاريس يغلب عليها الطابع الرملي لا يصلح للزراعة ، ولكن ما يميز الإقليم عن الأقاليم الأخرى أنه أفضل منطقة زراعية في شبه الجزيرة العربية إذ توجد به واحتان من أخصب الواحات في المنطقة هما واحتا (القطيف والأحساء) وهذا يعود إلى وفرة العيون المائية في الإقليم واهتمام سكانه

بالزراعة ؛ مما أدى إلى إنتاج محاصيل زراعية مهمة في الإقليم أهمها التمور حيث يبلغ الإنتاج السنوي من محصول التمور حوالي ٧٥ ألف طن ، والأرز واللذان يعدان أهم غذاء يعتمد عليه سكان الإقليم ، ونتيجة لزيادة الإنتاج الزراعي يصدر بعضه إلى الخارج ، بل إن أحد أسباب سيطرة الدولة العثمانية على الإقليم عام ١٢٨٨ هـ / ١٨٧١ م تعود إلى الأهمية الزراعية للإقليم .

والملفت للنظر في هذه الدراسة أن الدولة العثمانية لم تعمل على تطوير العملية الزراعية وتوفير ما يحتاجه المزارع من حبوب زراعية أو صيانة العيون المائية ؛ مما جعل المزارع يعتمد على نفسه في الإنتاج الزراعي وينتج حسب طاقته المحدودة ، كذلك الاضطرابات السياسية والعسكرية والقبلية في الإقليم كان لها دور في عدم إيجاد استقرار نفسي للمزارع ؛ مما أثر على إنتاجه ، ومع هذا فقد تحمل المزارع الأحسان كل الصعاب ويعمل بكل ما يملك لتستمر الزراعة في إقليمه .

سادساً : أما الرعي فهو عصب الحياة عند أهل البادية ، وعندما تقل الأمطار تقل المراعي التي تعتمد عليها المواشي ؛ مما يؤثر على أهل البادية اقتصادياً ويؤثر كذلك على الحضر لوجود تبادل تجاري بينهم .

وللمراعي دور في إحداث النزاعات القبلية المختلفة للحاجة الماسة للمراعي ؛ مما يولد البغضاء والتناحر والاضطرابات بين أبناء القبائل ، مع أن المراعي ملك للجميع وليست لقبيلة معينة ، ولكن قوة القبيلة تفرض ما تريده .

سابعاً : تعد التجارة عصب الحياة عند سكان إقليم الأحساء ، وهناك عدة عوامل ساعدت على ازدهار التجارة منها :

- الموقع الإستراتيجي للإقليم في وسط الساحل الغربي للخليج العربي .
- قرب الإقليم من جزر البحرين ذات المركز التجاري المتميز في منطقة الخليج العربي .
- ازدياد التبادل التجاري بين إقليم الأحساء والمناطق المجاورة له مثل إقليم نجد والكويت .

وهذا بدوره ساعد على زيادة صادرات وواردات الإقليم من البضائع المختلفة مع المناطق المجاورة مثل البحرين ونجد والكويت بل وصلت تجارة الإقليم إلى الهند .

ونتيجة للقوة الشرائية للأسواق في الإقليم فقد وجد فيه مجموعة من التجار الهنود والبريطانيين لهم نشاط تجاري مميز في أسواقه ، فقد قاموا بتأسيس شركات تجارية لهم في الإقليم منذ عام ١٢٨١ هـ / ١٨٦٤ م وأخذ هؤلاء ينافسون التجار المحليين ؛ مما جعل الدولة العثمانية تتدخل لمحاولة الضغط عليهم عن طريق رفع الضرائب التجارية من ١٪ إلى ٨٪ بل وصل الأمر إلى طرد جماعة من التجار الهنود من سوق التمور في القطيف مما جعل بريطانيا تتدخل لمحاولة تحسين وضع التجار الهنود .

ولكن من الناحية العملية لم يتغير الوضع التجاري للهنود في الإقليم ، وما يميز الوضع التجاري في الإقليم كذلك تنوع العملات كدليل على القوة الشرائية في الإقليم في حين فرضت الضرائب المتنوعة التي لم يعرفها السكان من قبل ؛ مما أثر على السكان اقتصادياً .

أما الغوص على اللؤلؤ فكان يعد مصدراً اقتصادياً مهماً في الإقليم واعتمد عليه السكان بدواً وحضراً في رفع مستواهم الاقتصادي ، فقد بلغت السفن التي تعمل في حرفة الغوص في منطقة القطيف ١٦٧ سفينة يعمل عليها ٣٤٤٤ رجلاً في عام ١٩٠٥ م ، وقد استفادت الدولة العثمانية من حرفة الغوص بفرض ضريبة على كل سفينة مقدارها نصف ليرة عثمانية ، أما صيد الأسماك فقد كان من المصادر الاقتصادية المهمة في الإقليم خاصة أن سكان الحضر يعتمدون عليه كغذاء يومي .

ثامناً : أما الصناعة فقد ميزها اعتماد السكان الحضر والبدو على أنفسهم لإنتاج ما يحتاجونه للاستهلاك المحلي معتمدين على المواد الأولية المحلية ، وعليها قامت كثير من المهن الصناعية التي اعتمد عليها السكان اقتصادياً وخاصة عند الحضر ، ومن الملاحظ أن للمرأة دوراً أساسياً في إنتاج الحرف الصناعية اليدوية وعرضها في

أسواق الإقليم ؛ مما ساعد على ارتفاع مستوى بعض الأسر اقتصادياً وأصبح هناك مردود اقتصادي عند البدو غير الرعي ، أما الدولة العثمانية فلم تقم بإنشاء أي مصنع خلال وجودها في الإقليم بل فرضت ضرائب على الحرف الصناعية .

تاسعاً : أما بالنسبة لعدد سكان الإقليم فقد اختلفت جميع المصادر في تحديد عدد سكان الإقليم بشكل دقيق ، فقد حاولت الدولة العثمانية أخذ إحصاء رسمي لسكان الإقليم عام ١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦ م ولكنها وجدت معارضة شديدة من سكانه ، وبشكل عام فإن عدد سكان الإقليم يتراوح ما بين ٢٨٠ ألفاً إلى ٣٥٠ ألفاً تقريباً ، أما بالنسبة للعلاقات الاجتماعية التي كان يتميز بها سكان الإقليم فهي خليط من الحضر والبدو ، ومن سماتها وجود النزاعات بين القبائل .

وما يميز السكان وجود الترابط والتراحم بينهم بشكل عام ، ومع هذا فقد كان هناك بعض الشوائب التي أدت إلى تدهور ملحوظ في مستوى العلاقات الاجتماعية خاصة بين الحضر ، فقد حدثت حوادث سلب ونهب وسطو وسرقة مثلما حدث في عام ١٣٠٤ هـ / ١٨٨٦ م من عصابة محمد السعود وغيرها من الأحداث .

أما بالنسبة للأحوال الصحية فقد كانت متردية جداً وانتشر كثير من الأمراض الوبائية ، مثلما حدث في عام ١٣١١ هـ / ١٨٩٣ م بانتشار مرض الكوليرا وعام ١٣٢١ هـ / ١٩٠٣ م بانتشار مرض الطاعون (السل) .

أما بالنسبة للأحوال التعليمية فقد قامت الدولة العثمانية بإنشاء مدرسة ابتدائية في عام ١٣٠٨ هـ / ١٨٩٠ م ومدرسة رشيدية تعادل المرحلة المتوسطة في عام ١٣١٦ هـ / ١٨٩٨ م ، وبالرغم من ذلك فقد كان سكان الإقليم يعتمدون على التعليم التقليدي مثل الكتاتيب والمطوع بالإضافة إلى الأربطة العلمية ومع هذا فقد كان الإقليم مركزاً علمياً مهماً يدرس فيه كثير من أبناء المناطق المجاورة .

أما العادات والتقاليد فهي مختلفة ، ومتنوعة سواء كانت عند الحضر أو البدو وكل يعتز بعاداته وتقاليده ويتمسك بها إذ إنها تدل على أصالته في المجتمع .

الملاحق والخرائط والصور



الملحق (١)

(متصرفو إقليم الأحساء خلال المدة من ١٨٧١ - ١٩١٣ م)

م	الاسم	فترة الخدمة	ملاحظات
١	محمد نافذ باشا	١٨٧١ - ١٨٧٢ م	قائد الحملة العسكرية على الإقليم
٢	محمد سعيد باشا	١٨٧٢ - ١٨٧٣ م	
٣	فيض باشا	١٨٧٣ - ١٨٧٣ م	تولى المتصرفية خمسة شهور فقط
٤	أمير لواء صالح باشا	١٨٧٤ - ١٨٧٤ م	تولى المتصرفية ٢٩ يوماً فقط من ١٠ ذو الحجة ١٢٩٠ هـ حتى ٨ محرم ١٢٩١ م
٥	بزيغ بن محمد بن عريعر الخالدي	١٨٧٤ - ١٨٧٤ م	أول شخصية عربية تتولى المتصرفية
٦	مزيد باشا ناصر باشا السعدون	١٨٧٥ - ١٨٧٦ م	
٧	محمد سعيد بك	١٨٧٦ - ١٨٧٧ م	
٨	حسين بك	١٨٧٦ - ١٨٧٨ م	
٩	محمد سعيد باشا الموصللي	١٨٧٨ - ١٨٧٩ م	التعيين الأول كمتصرف للإقليم
١٠	عبد الغني باشا	١٨٧٩ - ١٨٨١ م	
١١	محمد سعيد باشا الموصللي	١٨٨١ - ١٨٨٥ م	التعيين الثاني كمتصرف للإقليم
١٢	محمد نزيه أحمد عطا	١٨٨٥ - ١٨٨٦ م	
١٣	صالح باشا	١٨٨٦ - ١٨٨٨ م	

تابع الملحق (١)
(متصرفو إقليم الأحساء خلال المدة من ١٨٧١ - ١٩١٣ م) .

١٤	محمد رفعت بك البغدادى	١٨٨٨ - ١٨٨٩ م	
١٥	محمد عاكف باشا	١٨٨٩ - ١٨٩١ م	
١٦	محمد سعيد باشا أبو البنات	١٨٩١ - ١٨٩٤ م	
١٧	إبراهيم فوزي باشا	١٨٩٤ - ١٨٩٦ م	
١٨	محمد سعيد باشا الموصلي	١٨٩٦ - ١٩٠٠ م	التعيين الثالث كمتصرف للإقليم
١٩	موسى كاظم أفندي الحسيني	١٩٠٠ - ١٩٠١ م	
٢٠	توفيق باشا	١٩٠١ - ١٩٠٢ م	
٢١	السيد طالب النقيب	١٩٠٢ - ١٩٠٤ م	
٢٢	فائق باشا	١٩٠٤ - ١٩٠٤ م	تولى المتصرفية ١٢٠ يوماً فقط من ٢٢ ربيع الثاني ١٣٢٢ هـ حتى ٢١ شعبان ١٣٢٢ هـ
٢٣	محمد نجيب بك أبو سهيل	١٩٠٤ - ١٩٠٧ م	
٢٤	رشيد بك	١٩٠٧ - ١٩٠٧ م	
٢٥	محمود ماهر باشا	١٩٠٧ - ١٩٠٩ م	
٢٦	محمود عارف باشا	١٩٠٩ - ١٩١٠ م	
٢٧	علي باشا سعاد	١٩١١ - ١٩١٢ م	
٢٨	أحمد نديم باشا	١٩١٢ - ١٩١٢ م	شوال ١٣٢٨ هـ - شعبان ١٣٣٠ هـ
٢٩	سامي باشا	١٩١٣ - ١٩١٣ م	آخر متصرف على إقليم الأحساء

(١) عبدالله بن ناصر السبيعي : الحكم والإدارة ، ص 58-133 .
- محمد بن دخيل العصيمي : معجم أمراء وحكام الجزيرة العربية ، ج1 ، ط1 ، المملكة العربية السعودية ، الدمام ، 1427 هـ / 2006 م ، ص 49 .

الملحق (٢) (قائمقامو القطيف خلال المدة من ١٨٧١ - ١٩١٣ م)^(٢) .

م	الاسم	فترة الخدمة	ملاحظات
١	إبراهيم بك	١٨٧١ - ١٨٧١ م	جمادى الثانية ١٢٨٨ هـ حتى ١١ رجب ١٢٨٨ هـ
٢	علي بك	١٨٧١ - ١٨٧٣ م	
٣	خضر أفندي	١٨٧٤ - ١٨٧٥ م	
٤	أحمد مهدي بن نصر الله	١٨٧٥ - ١٨٧٨ م	
٥	محمد خورشيد	١٨٧٩ - ١٨٨٢ م	
٦	سليمان صادق أفندي	١٨٨٢ - ١٨٨٤ م	
٧	خليل آغا	١٨٨٤ - ١٨٨٧ م	
٨	حسين جميل أفندي	١٨٨٧ - ١٨٩٢ م	
٩	رؤوف أفندي	١٨٩٣ - ١٨٩٣ م	
١٠	محمد رشدي	١٨٩٤ - ١٨٩٥ م	
١١	علي ياور بك	١٨٩٥ - ١٨٩٦ م	
١٢	محمد راغب أفندي	١٨٩٦ - ١٨٩٧ م	
١٣	محمد جزار أفندي	١٨٩٨ - ١٨٩٩ م	
١٤	يعقوب أفندي	١٩٠٠ - ١٩٠٢ م	
١٥	محمد ذهني	١٩٠٣ - ١٩٠٤ م	
١٦	نجيب بك	١٩٠٥ - ١٩٠٦ م	
١٧	مسعود أفندي	١٩٠٦ - ١٩٠٧ م	
١٨	محمد سلطان بك الملحم	١٩٠٧ - ١٩٠٧ م	٢٢ ربيع الثاني ١٣٢٥ هـ حتى رمضان ١٣٢٥ هـ
١٩	توفيق أفندي	١٩٠٨ - ١٩١١ م	
٢٠	محمد سلطان بك الملحم	١٩١١ - ١٩١٣ م	قائمقام للمرة الثانية وآخر من شغل المنصب في الإقليم

(٢) عبدالله بن ناصر السبيعي : الحكم والإدارة ، ص 189 - 202 .

الملحق (٣)

(نموذج من أحد الوثائق البريطانية المستخدمة في البحث) (٣) .

Statement of the particulars of the Duties paid by the British Indian subjects at Bahra in September 1903 and the amount of duty overcharged by the Farmers of the Bahra Customs.

Name of Merchants	Number of Bales	Weight in lbs	Duty paid per bale	Total Duty	Amount of duty charged	Excess amount of duty	Amount of duty overcharged
1 Messrs Gungarum L. Acundar	6315	34874	2.11	27478 9 7	113413	27412	858 1
2 Pararasam Phaniendhar	5537	30185	"	24311 12 10	99413 9	2433	751 11 9
3 Permaund Waskandhar	1200	4800	"	5281	216	5213	163 3
4 Nalkaichand Shewakram	1400	5600	"	6161	252	6111	191 6
5 Jekoband Rawarhadar	6366	35466	"	38010 6 5	114514	280 2	865 12
Total	20745	82958		91243 12 10	37328 9	912 8	2821 9

Bahrain
4th September 1904

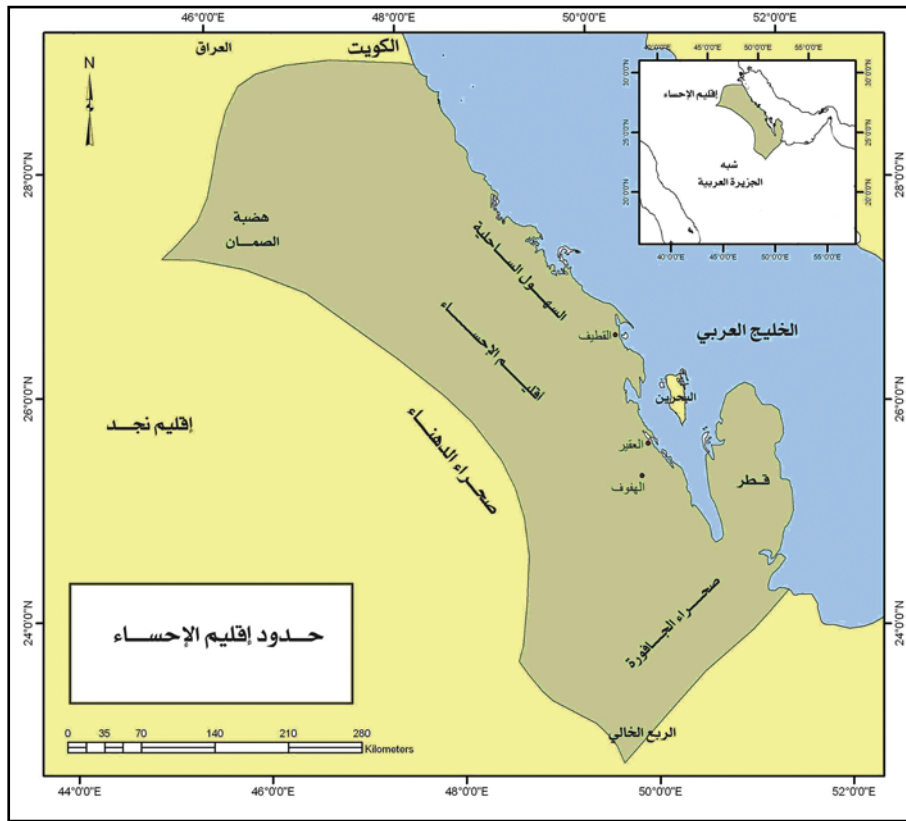
(Signature)
Assistant Political Agent

INDIA OFFICE LIBRARY AND RECORDS
Reference
R/15/2/24

reproduced photographically without permission of the India Office Library and Records

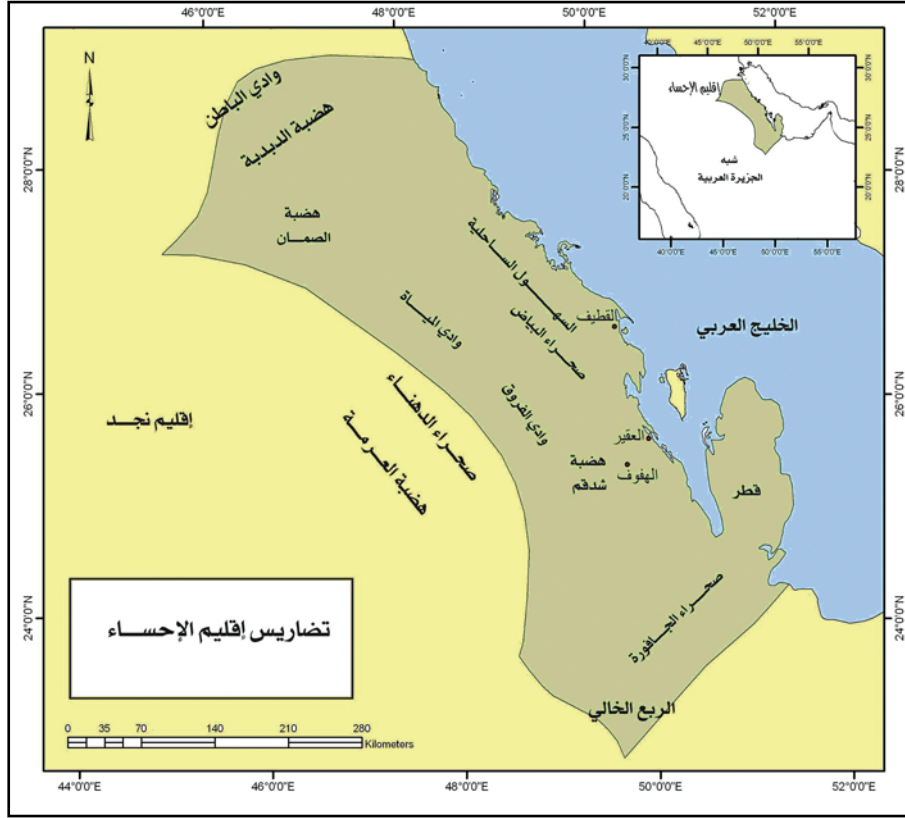
(3) I . O . R . R / 15/2/24. No. E1. Signature by Gaskin Assistant Political Agent
Bahra in 4th September 1904 .

خريطة شكل رقم (١) (٤) .



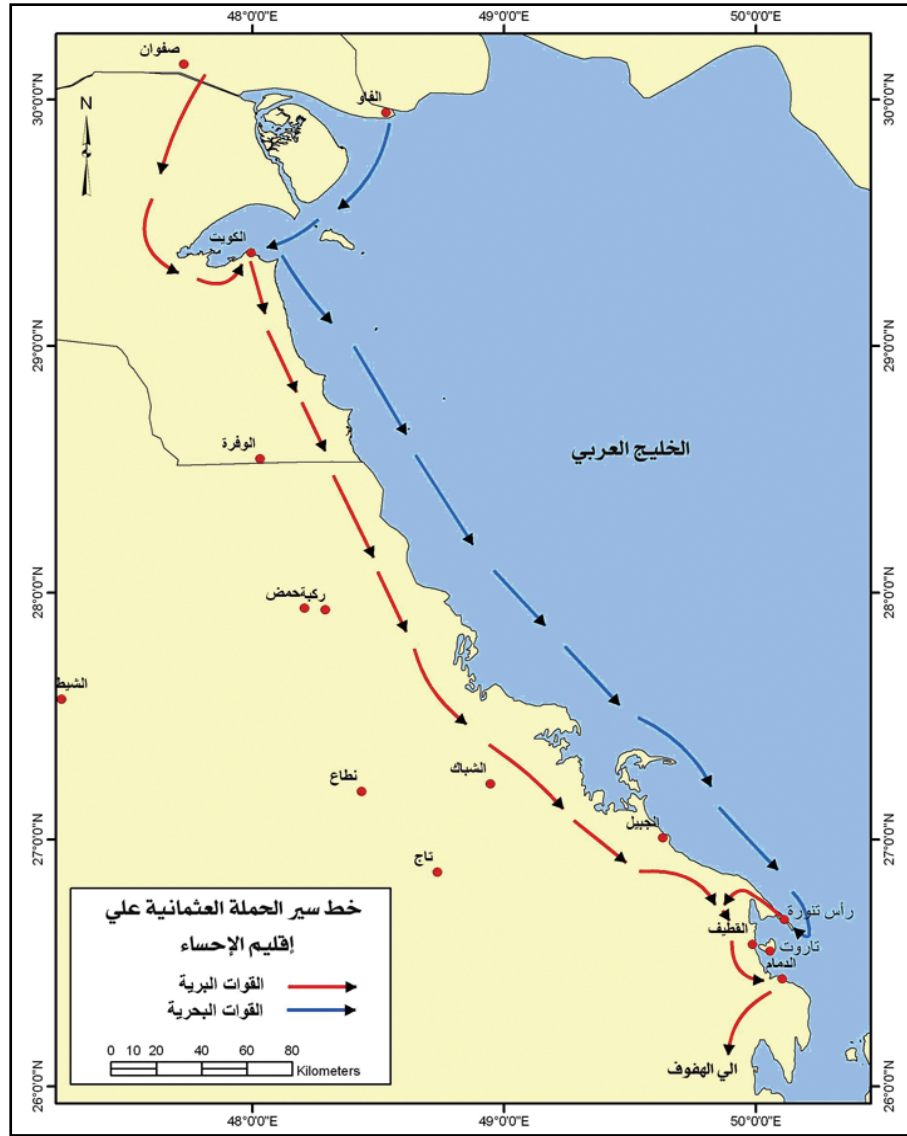
(٤) انظر: الأطلس التاريخي للمملكة العربية السعودية، دار الملك عبدالعزيز، ص 252.
- أطلس المملكة العربية السعودية، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 1420هـ / 2000م، ص 102.

خريطة شكل رقم (٢) (٥).



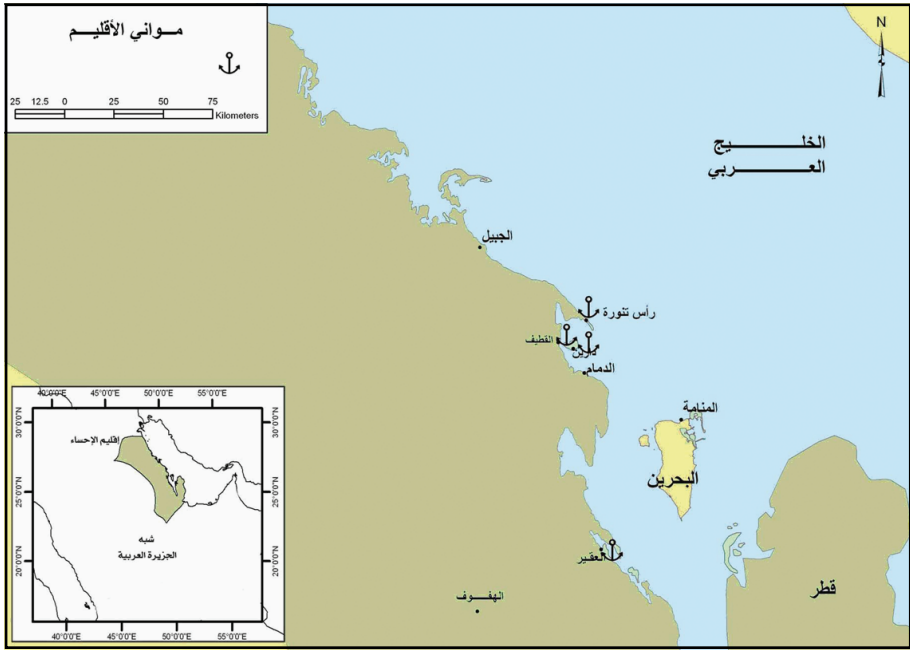
(٥) حددت التضاريس حسب النصوص الواردة في البحث .
- عبدالرحمن عثمان آل ملا : ج 1 ، ص 8 .

خريطة شكل رقم (٣) (٦) .



(٦) حدد سير الحملة العسكرية على الإقليم بناء على الوثائق العثمانية الواردة في الرسالة ومنها على سبيل المثال : الأرشيف العثماني ، إسطنبول ، رقم الوثيقة 44930 إدارة داخلية ، وثيقة سابقة . .

خريطة شكل رقم (٤) (٧) .



(٧) حددت الموانعي بناء على الوثائق الواردة في الرسالة .

خريطة شكل رقم (٥) (٨) .



(٨) انظر : أحمد محمد العزاوي : جزر المملكة العربية السعودية ، ص 259 - 347 .

خريطة شكل رقم (٦) (٩) .

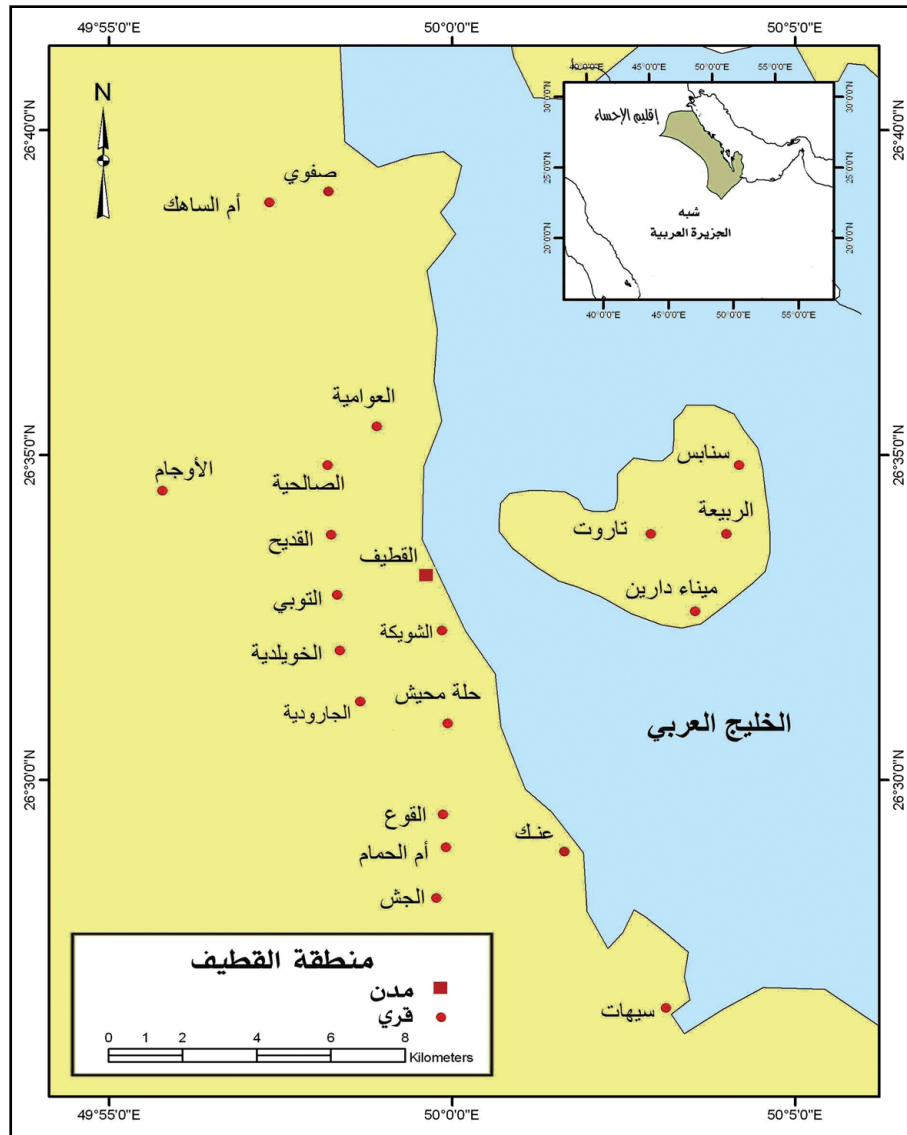


(٩) حسب الوثائق الواردة في البحث .
- حمد الجاسر: المنطقة الشرقية ، مجلة العرب ، ج 11 ، 12 ، 13 ، ص 73 .

خريطة شكل رقم (٧) (١٠).

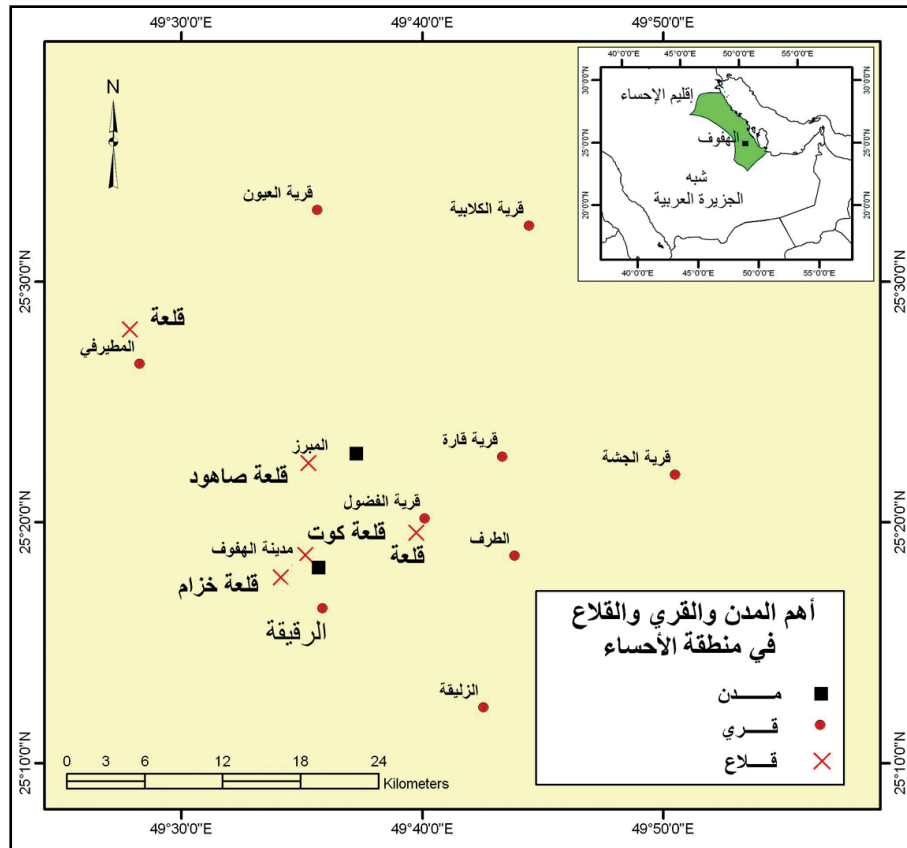


خريطة شكل رقم (٨) (١١) .



(١١) محمد علي صالح الشرفاء : شخصية المنطقة الشرقية ، ص 177 .

خريطة شكل رقم (٩) (١٢) .



(١٢) أر. إي . تشيزمان : في شبه الجزيرة العربية ، ص 134 .



المصادر والمراجع



١- المصادر:

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- إبراهيم بن صالح بن عيسى :
- تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ٧٠٠ ، ١٣٤٠ هـ ، مكتبة الملك عبد العزيز ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .
- ٣- إبراهيم رفعت باشا :
- مرآة الحرمين ، ج ١ ، ج ٢ ، ط ١ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٥ م .
- ٤- أبو العباس محمد بن زيد المبرد :
- الكامل في اللغة والأدب تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم ، نهضة مصر ، القاهرة (د ، ت) .
- ٥- أبو القاسم بن حوقل النصيبي :
- صورة الأرض ، ج ١ ، ج ٢ ، ط ٢ ، دار صادر بيروت ، ١٩٣٨ م .
- ٦- أحمد بن زيني دحلان :
- تاريخ أشرف الحجاز (١٨٤٠ - ١٨٨٣ م) خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام ، تحقيق وتحليل : د . محمد أمين توفيق ، ط ١ ، دار الساقى ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٣ م .
- ٧- أحمد بن زيني دحلان :
- خلاصة الكلام في بيان أمراء البلاد الحرام ، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة ، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .
- ٨- الإمام شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي :

معجم البلدان ، ج ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ،
١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

٩- أمين الريحاني :

ملوك العرب ، ج ١ ، ٢ ط ٨ ، دار الجليل ، بيروت ، (د . ت) .

١٠- السيد محمود شكري الألوسي :

تاريخ نجد ، تحقيق محمد بهجة الأثري ، مكتبة مديبولي ، القاهرة ،
(د . ت) .

١١- الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني :

صفة جزيرة العرب : تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي ، ط ١ ،
مكتبة الإرشاد ، اليمن ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

١٢- المؤلف مجهول :

لمع الشهاب في سير محمد بن عبد الوهاب ، تحقيق د . أحمد
مصطفى أبو حاكم ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٧ م .

١٣- حافظ وهبة :

- جزيرة العرب في القرن العشرين ، ط ٣ (د . ت) .

- قلب جزيرة العرب ، ط ٢ ، مكتبة النصر الحديثة ، الرياض ،
١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .

١٤- حسين بن غنام :

تاريخ نجد المسمى (روضة الأفكار والإفهام لمرتاد وتعداد غزوات ذوي
الإسلام) حققه : د . ناصر الدين الأسد ، ط ٢ ، دار الشروق ،
القاهرة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

١٥- رحلة مرتضى بن علوان :

إلى الأماكن المقدسة والأحساء والكويت والعراق ، ١١٢٠ - ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م ، تحقيق محمد بن سعد بن عمر آل عمر ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م .

١٦- سليمان بن صالح الدخيل النجدي :

تحفة الألباء في تاريخ الأحساء ، ط ٢ ، الدار العربية للموسوعات ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .

١٧- شرف عبد المحسن البركاتي :

الرحلة اليمانية ، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر ، القاهرة ، ١٣٣٠ هـ / ١٩١٢ م ، وقد حققت ، انظر : عاتق بن غيث البلادي : الرحلة اليمانية ، ط ١ ، دار النفائس ، بيروت ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .

١٨- ضاري بن فهد الرشيد :

نبذة تاريخية عن نجد ، كتبها وديع البستاني ، حققها عبد الله الصالح العثيمين ، دار الملك عبد العزيز ، الرياض ، ص ١٤١٩ هـ / ١٩٩١ م .

١٩- عبد الرحمن بن خلدون :

تاريخ ابن خلدون ، " العبر وديوان " المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر : اعتنى به أبو صهيب الكرمي ، بيت الأفكار الدولية الأردن (د . ت) .

٢٠- عبد العزيز الرشيد :

تاريخ الكويت ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٨ م .

٢١- عبد الله بن عبد العزيز البكري :

معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، حققه مصطفى السقا ،

ج ١ ، ط ٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٢٢- عثمان بن بشر النجدي :

عنوان المجد في تاريخ نجد ، ج ١ ، ج ٢ ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ،
(د . ت) .. حققه : عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ ،
مطبوعات دار الملك عبد العزيز ، ج ١ ، ط ٤ ، ١٩٨٣ م .

٢٣- عثمان بن سند الوائلي البصري :

مطالع السعود ، تحقيق : عماد عبد السلام رءوف وسهيلة عبد المجيد
القيسي ، الدار الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان ، وزارة الثقافة
والإعلام ، بغداد ، العراق ، ١٩٩١ م .

٢٤- عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر المعروف بأبي الفداء :

تقويم البلدان ، دار الصياد ، بيروت ، طبع باريس دار الطباعة
السلطانية ١٨٥٠ م ، صحح على يد رينود والبارون ماك كوكين ديسلان .

٢٥- فؤاد حمزة :

قلب جزيرة العرب ، ط ٢ ، مكتبة النصر الحديثة ، الرياض ،
١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .

٢٦- لمع الشهاب :

مؤلف مجهول ، تحقيق : د . أحمد مصطفى أبو حاكم ، دار الثقافة ،
بيروت ، لبنان ، ١٩٩٧ م .

٢٧- محمد البسام التميمي النجدي :

الدرر والمفاخر ، ط ١ ، تحقيق : سعود غاثم الجمران العجمي ،
١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

٢٨- محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي :

المعروف بابن بطوطة ، رحلة ابن بطوطة ، تحفة النظائر في غرائب
الأمصار وعجائب الأنظار ، حققه : محمد عبد المنعم العريان ، دار
إحياء العلوم ، ط ٢ ، بيروت ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .

٢٩- محمد بن عبد الله بن عبد المحسن عبد القادر الأنصاري الأحسائي :

تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد ط ٢ ، ج ١ ، ٢ ، مكتبة
المعارف بالرياض ، مكتبة الأحساء الأهلية بالأحساء ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

٣٠- محمد بن عمر الفاخري :

الأخبار النجدية ، تحقيق د . عبد الله بن يوسف الشبل ، جامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية لجنة البحوث والتأليف والترجمة
والنشر رقم ١٠ ، الرياض ، (د . ت) .

٣١- محمد بيرم الخامس التونسي :

صفوة الاعتبار بمستودع الأمطار والأقطار ، ج ٥ ، ط ١ ، مطبعة
المقتطف ، مصر ، ١٣١١ هـ .

٣٢- محمد صادق باشا :

دليل الحج ، ط ١ ، المطبعة الأميرية ، مصر ، ١٣١٣ هـ / ١٨٩٦ م .

٣٣- محمد لبيب البتنوني :

الرحلة الحجازية ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .

٣٤- ياقوت عبد النبي :

جداول المقاييس ، ط ١ ، الإسكندرية ، ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٩ م .

٢- المراجع :

- ١- إبراهيم بك حليم :
تاريخ الدولة العثمانية العليا (التحفة الحليمية) ، ط ١ ، مؤسسة
الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- ٢- إبراهيم جار الله دخنه الشريف :
التحفة الذهبية في معرفة الأنساب العربية ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .
- ٣- إبراهيم فوزان الفوزان :
إقليم الحجاز وعوامل نهضته الحديثة ، الرياض ، ١٩٨١ م .
- ٤- أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري :
العجمان وزعيمهم راكان بن حثلين ، ط ٢ ، ذات السلاسل ،
الكويت ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .
أنساب الأسر الحاكمة في الأحساء ، ق ١ ، ٢ ، ط ١ ، منشورات دار
اليمامة للبحث والترجمة والنشر ، (مطبعة نهضة مصر القاهرة) ،
الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٥- أحمد السباعي :
تاريخ مكة ، ج ١ ، ط ٦ ، مطبوعات نادي مكة الثقافي ، مكة
المكرمة ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- ٦- أحمد بن حمد اليحيى :
السكان والاقتصاد والعمل قبل قرن في جزيرة العرب ، ط ١ ،
الرياض ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .

٧- أحمد بن محمد الغزاوي :

جزر المملكة العربية السعودية في البحر الأحمر والخليج العربي ، ط ١ ،
جدة ، ١٤٢٨ هـ / ١٩٧٩ م .

٨- أحمد طرين :

الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ، ١٨٠٠ - ١٩٥٨ م ، (د . ت) .

٩- أحمد عبد العزيز المزين :

أنساب الأسر والقبائل في الكويت ، ط ١ ، الكويت ، ١٤١٥ هـ /
١٩٩٤ م .

١٠- أحمد عبد الله العلي :

قاموس تراجم الشخصيات الكويتية في قرنين ونصف ، ط ١ ، وزارة
الإعلام ، مطبعة حكومة الكويت ، دولة الكويت ، ١٩٩٨ م .

١١- أحمد مصطفى أبو حاكمه :

- تاريخ الكويت ، ج ١ ، ق ١ ، مطبعة حكومة الكويت ، دولة
الكويت ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .

- تاريخ الكويت الحديث ، ١١٦٣ - ١٣٨٥ هـ / ١٧٥٠ - ١٩٦٥ م ،
ط ١ ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٤ م .

١٢- أسعد الفارس :

الخيل العربية في مذكرات السياح والرحالة ، ط ١ ، المركز العربي للبحوث
والدراسات التربوية لدول الخليج ، دولة الكويت ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .

١٣- أمين الريحاني :

تاريخ نجد الحديث ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، (د . ت) .

١٤- أنور الرفاعي وآخرون :

جزيرة العرب ، ط ١ ، مكتبة العلوم والآداب للطباعة والنشر ،
دمشق ، ١٩٤٩ م .

١٥- السيد أحمد حسن أحمد دحلان :

السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية ، ط ١ ، دار الشروق ،
جدة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .

١٦- السيد رجب حراز :

الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ، ١٨٤٠ - ١٩٠٩ م ، معهد
البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ م .

١٧- بدر الدين الخصوصي :

- دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر
الحديث ، ط ٢ ، منشورات دار السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٣ م .
- دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ط ١ ، ج ٢ ،
منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

١٨- جمال زكريا قاسم :

الخليج العربي ، دراسات لتاريخ الإمارات العربية ، ١٨٤٠ - ١٩١٤ م ،
مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .

١٩- جميل حرب محمود حسن :

الحجاز واليمن في العصر الأيوبي ، ط ١ ، مكتبة تهامة ، الكتاب
الجامعي جدة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٢٠- جميل موسى النجار :

الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى

نهاية الحكم العثماني (١٨٦٩ - ١٩١٧ م) ، ط ١ ، مكتبة مدبولي ،
القاهرة ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

٢١- جودة حسنين جودة :

شبه الجزيرة العربية "دراسة في الجغرافية الإقليمية " دار المعرفة
الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٦ م .

٢٢- حسن صالح شهاب :

الملاحاة الفلكية عند العرب ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ،
الكويت ، ٢٠٠١ م .

٢٣- حسن الحصينان العجمي :

فارس العرب راكان بن حثلين ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .

٢٤- حسين حمزة بندقجي :

جغرافية المملكة العربية السعودية ، ط ٣ ، جدة ، المملكة العربية
السعودية ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨١ م .

٢٥- حسين خلف خزعزل :

تاريخ الكويت السياسي ، ج ١ ، بيروت ، ١٩٦٢ م .

٢٦- حسين هادي الشلالة :

طالب باشا النقيب البصري ، ط ١ ، الدار العربية للموسوعات ،
بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .

٢٧- حصة أحمد عبد الرحمن السعدي :

الدولة السعودية الثانية وبلاد غرب الخليج وجنوبه ، ١٢٥٦ - ١٣٠٩ هـ /
١٨٤٠ - ١٨٩١ م ، ط ١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، المملكة العربية
السعودية ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

٢٨- حماد بن حامد السالمى :

قبيلة ثقيف ، ط ١ ، دار أمية للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤١٠ هـ .

٢٩- حمد الجاسر :

جمهرة أنساب الأسر المتحضرة في نجد ، ط ٣ ، ق ١ ، ٢ ، دار
اليمامة للبحث والترجمة والنشر ، الرياض ، المملكة العربية
السعودية ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م

- بلاد ينبع ، مطابع الأهلية ، الرياض ، (د . ت) .

من سوانح الذكريات ، ج ١ ، ج ٢ ، ط ١ ، دار اليمامة للبحث
والترجمة والنشر ، إشراف : مركز حمد الجاسر الثقافي ، الرياض ،
١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م .

معجم قبائل المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ق ١ ، ٢ ، منشورات
دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر ، الرياض ، المملكة العربية
السعودية ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية المنطقة الشرقية ، البحرين
قديماً أربعة أقسام :

ق ١ ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ، ق ٢ ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ،
ق ٣ ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ، ق ٤ (د . ت) ، منشورات دار
اليمامة للبحث والترجمة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (معجم مختصر) يحتوي
أسماء المدن والقرى وأهم موارد البادية ، ق ١ ، ٢ ، ٣ ، المطابع
الأهلية للأوفست ، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر ،
الرياض ، المملكة العربية السعودية ، (د . ت) .

٣٠- حمد بن إبراهيم عبد الله الحقييل :

كنز الأنساب ومجمع الآداب ، ط ١٤ ، الدار الوطنية السعودية ،
الرياض ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .

٣١- حمد محمد السعيدان :

الموسوعة الكويتية المختصرة ، ج ١ ، ٢ ، ٣ ، طبع مؤسسة الكويت
للتقدم العلمي ، دولة الكويت ، ١٩٩٢ م .

٣٢- حمد محمد القحطاني :

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الحجاز (١٢٩٧ ،
١٣٢٣ هـ / ١٨٨٠ - ١٩٠٥ م) ط ١ ، دولة الكويت ، ١٤٢٢ هـ /
٢٠٠١ م .

٣٣- حمدان بن مرزوق بن مجلي المطيري :

تاريخ الدياحين ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .

٣٤- خالد فهد الجار الله :

تاريخ الخدمات الصحية في الكويت ، ط ١ ، مركز البحوث
والدراسات الكويتية ، دولة الكويت ، ١٩٩٦ م .

٣٥- خالد بن جابر الغريب :

منطقة الأحساء عبر أطوار التاريخ ، ط ٢ ، الدار الوطنية الجديدة للنشر
والتوزيع ، الخبر ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٣٦- خالد حمود السعدون :

العلاقات بين نجد والكويت ، (١٣١٩-١٣٤١ هـ / ١٩٠٢-١٩٢٢ م) ،
ط ٢ ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

٣٧- خالد محمد السالم :

الجنادرية ماضٍ وحاضر ، المهرجان الوطني للتراث والثقافة ، الرياض ،
١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

٣٨- خليل مراد بك :

أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع ، ط ١ ، لجنة
التراث العربي ، بيروت ، ١٩٧١ م .

٣٩- خير الدين الزركلي :

الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز ، ط ٧ ، دار العلم للملايين ،
بيروت ، لبنان ، ١٩٩١ م .

ما رأيت ما سمعت ، تقديم وتعليق ، عبد الرزاق كمال ، مكتبة
المعارف ، الطائف ، ١٣٩٨ هـ .

شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز ، ج ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ط ٨ ،
دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٨ م .

٤٠- دلال بنت مخلد الحربي :

علاقة سلطنة لحج ببريطانيا ، (١٣٣٧ - ١٣٧٨ هـ / ١٩١٨ -
١٩٥٩ م) ، ط ١ ، الرياض ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م .

٤١- رحيم كاظم محمد الهاشمي :

تجارة الأسلحة في الخليج العربي ، (١٨٨١ - ١٩١٤ م) منشورات دار
علاء الدين ، دمشق ، ٢٠٠٠ م .

٤٢- زاهية قدورة :

تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة الحديثة ، بيروت ، لبنان ،
١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٤٣- زكريا قورشون :

العثمانيون وآل سعود في الأرشييف العثماني ، ١٧٤٥ -
١٩١٤م ، ط ١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٤٢٥ هـ -
٢٠٠٥ م .

٤٤- ساطع الحصري :

البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط ٢ ، دار العلم للملايين ، بيروت ،
١٩٦٠ م .

٤٥- سعدون البدر :

منطقة الخليج العربي خلال الألفين الرابع والثالث قبل الميلاد ، مطبعة
حكومة الكويت ، دولة الكويت ، ١٩٧٤ م .

٤٦- سعود الزيتون الخالدي :

محطات تاريخية ، ط ١ ، مطبعة ذات السلاسل للطباعة والنشر
والتوزيع ، الكويت ، ٢٠٠٢ م .

٤٧- سعود بن محمد آل حلبان الهاجري :

بنوهاجر خلان الأشدة ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .

٤٨- سعيد بن عطية أبو غالي :

مسيرة التعليم بالمملكة العربية السعودية ، ط ١ ، إصدارات نادي
المنطقة الشرقية الأدبي ، الأحساء ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .

٤٩- سعيد فالح الغامدي :

البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية ، جدة ، دار
الشروق ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

٥٠ - سلطان بن حثلين و زكريا قورشون :

تاريخ قبيلة العجمان (دراسة وثائقية) ، مكتبة ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .

٥١ - سلطان بن محمد القاسمي :

العلاقات العمانية الفرنسية ، ط ١ ، ١٩٩٠ م .

٥٢ - سلوى المغربي :

- الموسوعة المختصرة للأزياء والحلي وأدوات الزينة الشعبية في الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .

- الحلي قديماً في الكويت ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، ٢٠٠٤ م .

٥٣ - سليمان بن صالح الدخيل النجدي :

تحفة الألباء في تاريخ الأحساء ، دار الموسوعات العربية ، ط ٢ ، بيروت ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .

٥٤ - سليمان محمود حسين :

الأواني الخشبية التقليدية عند عرب الجزيرة ، ط ١ ، نادي جازان الثقافي ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

٥٥ - سمير عبد الرزاق القطب :

أنساب العرب ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، (د . ت) .

٥٦ - سهيل صابان :

مدخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشييف العثماني ، مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، الرياض ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .

المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .

٥٧- سيد محمد السيد محمود :

النقود العثمانية ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م .

٥٨- سيد محمد إبراهيم :

الحياة الاجتماعية بالملكة العربية السعودية ، ط ١ ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٠ م .

٥٩- سيف مرزوق الشمالان :

تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت ، ج ١ ، ط ١ ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٥ م ، ج ٢ ، ط ٢ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

من تاريخ الكويت ، ط ٢ ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

٦٠- صالح بن سليمان الناصر الوشمي :

ولاية اليمامة ، دراسة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، الرياض ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .

٦١- صالح محسن فهد القعود :

رأس تنورة ، ط ١ ، الرئاسة العامة لرعاية الشباب ، رقم ٢٨ ، الرياض ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

٦٢- صبحي الصالح :

النظم الإسلامية نشأتها وتطورها ، ط ٩ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٢ م .

٦٣- صلاح الدين المختار :

تاريخ المملكة العربية السعودية ، ج ١ ، ج ٢ ، مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، (د . ت) .

٦٤- صلاح العقاد :

التيارات السياسية في الخليج العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ م .

٦٥- الطريق إلى الرياض :

دراسة تاريخية وجغرافية لأحداث وتحركات الملك عبد العزيز لاسترداد الرياض ، ١٣١٩ هـ / ١٩٠١ م ، دار الملك عبد العزيز ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .

٦٦- عاتق بن غيث البلادي :

معجم قبائل الحجاز ، ط ٢ ، دار مكة للطباعة والنشر ، مكة المكرمة ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

الأدب الشعبي في الحجاز ، ط ٢ ، دار مكة للطباعة والنشر ، مكة المكرمة ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٤ م .

٦٧- عادل محمد العبد المغني :

تاريخ العملة في الكويت ، مطابع القبس التجارية ، الكويت ، ١٩٩٢ م .
دليل معرض العملة الكويتية عبر التاريخ ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، ١٩٩٦ م .

٦٨- عباس العزاوي :

تاريخ العراق بين احتلالين : العهد العثماني الأخير (١٢٨٩ - ١٣٣٥ هـ)

/ ١٨٧٢ - ١٩١٧ م) ، ط ١ ، ج ٨ ، شركة التجارة والطباعة المحدودة ،
بغداد ، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٦ م .

تاريخ العراق بين احتلالين : العهد العثماني الثالث (١٢٤٧ - ١٢٨٩ هـ
/ ١٨٣١ - ١٨٧٢ م) ، ج ٧ ، ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م .

تاريخ العراق بين احتلالين - حكومة المماليك ١١٦٢ - ١٢٤٧ هـ
/ ١٧٤٩ - ١٨٣١ م ، ج ٦ ، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ،
١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م .

- تاريخ النقود العراقية ، ١٢٥٨ - ١٩١٧ م ، طبع شركة التجارة
والطباعة ، بغداد ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م .

٦٩- عباس محمد زيد العيسى :

موسوعة التراث الشعبي في المملكة العربية السعودية ، ٧ أجزاء ،
وزارة المعارف ، وكالة الآثار والمتاحف ، المملكة العربية السعودية ،
١٤١٩ هـ / ١٩٨٨ م .

ج ١ (أدوات البادية في الحل والترحال) ، ج ٢ (صناعة
الخويصات) ، ج ٣ (الأسلحة القديمة) ، ج ٤ (الأدوات الزراعية) ،
ج ٥ (أدوات الطهي والمأكل والمشرب) ، ج ٦ (أدوات القهوة والمباخر
والإضاءة) ، ج ٧ (الملابس النسائية وأدوات الزينة) .

٧٠- عبد الحفيظ محمد سعيد سقا :

الجغرافية الطبيعية للمملكة العربية السعودية ، ط ٢ ، جده ، ١٤١٩ هـ
/ ١٩٩٨ م .

٧١- عبد الحميد البطريق :

إبراهيم باشا في بلاد العرب ، ق ١ ، ذكر البطل الفاتح إبراهيم باشا ،

الجمعية الملكية للدراسات التاريخية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،
١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

٧٢- عبد الرحمن الراجعي بك :

عصر محمد علي ، ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،
١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م .

٧٣- عبد الرحمن بن عبد الكريم العبيد :

قبيلة العوازم ، ١٣٣١ هـ / ١٩٧١ م .

٧٤- عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي :

الدرر السنية في الأجوبة النجدية ، ط ٧ ، ج ٨ ، ق ١ من كتاب
الجهاد ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .

٧٥- عبد الرحمن صادق الشريف :

جغرافية المملكة العربية السعودية ، ج ١ ، ط ٥ ، دار المريخ ، المملكة
العربية السعودية ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .

٧٦- عبد الرحمن عثمان آل ملا :

- تاريخ هجر ، ج ١ ، ٢ ، ط ١ ، مطابع الجواد ، الأحساء ، المملكة
العربية السعودية ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

٧٧- عبد الرحمن فهمي محمد :

النقود العربية ماضيها وحاضرها ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ،
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، توزيع دار
القلم ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .

٧٨- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم :

الخليج العربي رؤية في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مرحلة

ما قبل البترول ، (١٩٠٠ - ١٩٣٠ م) دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٩٤ م .

الريف المصري في القرن الثامن عشر ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٤ م .

محمد علي وشبه الجزيرة العربية ، ط ١ ، ج ٢ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٨١ م .

الدولة السعودية الأولى ، ١١٥٨ - ١٢٣٣ هـ / ١٧٤٥ - ١٨١٨ م ، ج ١ ، ط ٦ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .

٧٩- عبد العزيز سعد المطيري :

قبيلة مطير ، ط ١ ، الدار العربية للموسوعات ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥ م .

٨٠- عبد العزيز سليمان نوار :

داود باشا والي بغداد ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالاشتراك مع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، الجمهورية العربية المتحدة ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .

الشعوب الإسلامية والأتراك والعثمانيون والفرس ومسلمو الهند ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٣ م .

تاريخ العراق الحديث ، من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م .

تاريخ العرب الحديث ، العراق ، ج ١ ، مكتبة سعيد رأفت ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٣ م .

٨١- عبد العزيز عبد الرحمن المسلم :

الأزباء والزينة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، نادي تراث الإمارات ، أبوظبي ، (د . ت) .

٨٢- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم :

أمراء وغزاة ، ط ٢ ، دار الساقى مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩١ م .

حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي ، ط ١ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

٨٣- عبد العزيز محمد المنصور :

الكويت وعلاقتها بعربستان والبصرة ، (١٨٩٦ - ١٩١٥ م) مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٧١ م .

- التطور السياسي لقطر ، ١٨٦٨ - ١٩١٦ م ، ط ٢ ، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، السالمية ، الكويت ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

٨٤- عبد العزيز محمد عوض :

الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م ، دار المعارف المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩ م .

٨٥- عبد العزيز محمد الشناوي :

الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج ١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، (د . ت) .

٨٦- عبد العظيم عبد السلام الفرجاني :

قبائل العرب في مصر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٧ م .

٨٧- عبد الفتاح حسن أبو عليّة :

دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر ، دار المريخ ، الرياض ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى (١١٥٧ - ١٢٣٣ هـ / ١٧٤٤ - ١٨١٨ م) دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .

تاريخ الدولة السعودية الثانية ، ١٢٥٦ - ١٣٠٩ هـ / ١٨٤٠ - ١٨٩١ م ، ط ٥ ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .

الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبد العزيز ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .

٨٨- عبد الكريم بن عبد الله المنيف الوهبي :

العثمانيون وشرق شبه الجزيرة العربية " إيالة الحسا " ، ٩٥٤ هـ - ١٠٨٢ هـ / ١٥٤٧ - ١٦٧١ م ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .

٨٩- عبد الكريم بن محمود الخطيب :

تاريخ جهينة ، ط ٣ ، دار الخطيب للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .

٩٠- عبد المالك خلف التميمي :

التبشير في منطقة الخليج العربي ، منشورات شركة كاظمة للنشر والترجمة ، الكويت ، ١٩٨٢ م .

٩١- عبد اللطيف بن عثمان الملا :

دراسة اجتماعية واقتصادية عن النخيل في منطقة الأحساء من منظور تاريخي ، ندوة النخيل الثانية ، ١٧ - ٢٠ يناير ١٩٩٣ م ، ٢٤ - ٢٧ رجب ١٤١٣ هـ ، مركز أبحاث النخيل والتمور ، جامعة الملك فيصل ، ج ٢ ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .

لمحات من الحياة التعليمية في الأحساء من القرن الحادي عشر إلى
القرن الخامس عشر الهجري .

٩٢- عبد الله أحمد الشباط :

صفحات من تاريخ الأحساء ، ط ١ ، الدار الوطنية الجديدة للنشر
والتوزيع ، الخبر ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

٩٣- عبد الله أحمد سعد الطاهر :

الأحساء (دراسة جغرافية) ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ط ٢ ،
١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .

٩٤- عبد الله الصالح العثيمين :

نشأة إمارة آل رشيد ، ط ١ ، جامعة الرياض ، الرياض ، المملكة
العربية السعودية ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

- تاريخ المملكة العربية السعودية ، ج ١ ، ج ٢ ، ط ٦ ، ١٤١٦ هـ
/ ١٩٩٥ م .

٩٥- عبد الله بن سليمان الجبالي :

حرف من مفردات التراث ، الرياض ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

٩٦- عبد الله بن عبد الرحمن آل بسام :

خزانة التواريخ النجدية ، ط ١ ، ج ٧ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .

٩٧- عبد الله بن محمد بن خميس :

المجاز بين اليمامة والحجاز ، ط ٣ ، تهامة للنشر ، جدة ، ١٤٠٢ هـ /
١٩٨١ م .

الدرعية العاصمة الأولى ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

٩٨- عبد الله بن ناصر السبيعي :

- التصدي السعودي للحكم العثماني ، للأحساء والقطيف ، ١٢٨٨ - ١٣٣١ هـ / ١٨٧١ - ١٩١٣ م ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
- الحملة العسكرية العثمانية على الأحساء والقطيف وقطر ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
- الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني ، (١٢٨٨ - ١٣٣١ هـ / ١٨٧١ - ١٩١٣ م) ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
- اقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني ، (١٢٨٨ - ١٣٣١ هـ / ١٨٧١ - ١٩١٣ م) ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
- اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية ، دراسة في التاريخ الاقتصادي ، (١٣٥٢ - ١٣٨٠ هـ / ١٩٣٣ - ١٩٦٠ م) ، ط ٢ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
- القضاء والأوقاف في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني ، ط ١ ، (١٢٨٨ - ١٣٣١ هـ / ١٨٧١ - ١٩١٣ م) ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
- الأمن الداخلي في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني ، (١٢٨٨ - ١٣٣١ هـ / ١٨٧١ - ١٩١٣ م) ط ١ ، الرياض ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
- اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاجتماعية في المنطقة الشرقية ، (دراسة في التاريخ الاجتماعي) ، ١٣٥٢ - ١٣٨٠ هـ / ١٩٣٣ - ١٩٦٠ م ، ط ٢ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
- الحياة العلمية والثقافية والفكرية في المنطقة الشرقية ، (١٣٥٠ - ١٣٨٠ هـ / ١٩٣٠ - ١٩٦٠ م) ، ط ٢ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

٩٩- عبد الله عبد الإله القناعي :

رحلة خان بهادر من الكويت إلى نجد والرياض ثم الكويت ، تحقيق :
محمد بن إبراهيم الشيباني ، ط ١ ، منشورات المخطوطات والتراث
والوثائق ، نشرة رقم ٨٧ ، دولة الكويت ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م .

١٠٠- عبد الله عبد الجبار :

التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية ، معهد الدراسات
العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٥٩ م .

١٠١- عبد الله محمد المطيري :

الأحمدي الماضي والحاضر ، ط ١ ، الكويت ، ١٩٩٦ م .

١٠٢- عبد الله محمد سعد العازمي :

لحات من أخبار قبيلة العوازم العامرية هوازن ، ط ١ ، ذات السلاسل ،
دولة الكويت ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .

١٠٣- عبد الله بن عيسى بن علي الذرمان :

مظاهر ازدهار الحركة العلمية في الأحساء خلال ثلاثة قرون ، ١٠٠٠ -
١٣٠٠ هـ ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ .

١٠٤- عبد الله يوسف الغنيم :

أشكال سطح الأرض ، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت - الجمعية
الجغرافية الكويتية ، الكويت ، ٢٠٠٥ م .
أقاليم الجزيرة العربية بين الكتابات العربية القديمة والدراسات
المعاصرة ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، ١٤٠٠ هـ
/ ١٩٨١ م .

١٠٥- عدنان بن سالم بن محمد الرومي :

علماء الكويت وأعلامها خلال ثلاثة قرون ، ط ١ ، مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩١ م .

١٠٦- عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن :

الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث ، (١٧٧٨ - ١٩٤٤ م) ، ط ١ ، مركز زايد للتراث والتاريخ ، الإمارات العربية المتحدة ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .

١٠٧- عزيز محمد حبيب :

المملكة العربية السعودية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .

١٠٨- علي إبراهيم الدروسة :

ملاح من تاريخ اللؤلؤ في الخليج العربي ، ط ١ ، مركز زايد للتراث والتاريخ ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م .

١٠٩- علي ظريف الأعظمي :

مختصر تاريخ بغداد ، مطبعة الفرات ، بغداد ، ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٦ م .
مختصر تاريخ البصرة ، مطبعة الفرات ، بغداد ، ١٣٤٦ هـ / ١٩٢٧ م .

دارين ، ط ١ ، مطابع الصناعات المحدودة ، الجبيل ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٧ هـ .

١١٠- علي عبد الله فارس :

شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في تاريخ الخليج العربي ، ١٦٠٠ - ١٨٥٨ م ، ط ١ ، المسار للدراسات والاستشارات والنشر ، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٧٧ م .

١١١- علي محمد الصلابي :

الدولة العثمانية ، ط ١ ، دار التوزيع والنشر الإعلامية ، بورسعيد ، مصر ، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠١ م .

١١٢- علي بن شداد آل ناصر :

قبائل الجزيرة العربية ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م .
الدليل والبرهان في أنساب قبائل قحطان ، ج ١ ، ط ٢ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .

١١٣- عمر رضا كحالة :

جغرافية شبه جزيرة العرب ، مطبعة الترقى ، دمشق ، ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥ م .

١١٤- عمر عبد العزيز :

تاريخ المشرق العربي ، (١٥١٦ - ١٩٢٢ م) دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ م .

١١٥- عمر عبد المجيد دراز :

المراعي في المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، مطابع الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .

١١٦- عواض بن ضيف الله العتيبي :

حياة البادية في نجد ، ط ١ ، ١٩٩١ م .

١١٧- عيسى القطامي :

دليل المختار في علم البحار ، ط ٣ ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .

١١٨- غيثان علي جريس :

عسير دراسة تاريخية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية (١١٠٠ هـ / ١٦٨٨ - ١٩٨٠ م) ط ١ ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .

١١٩- فؤاد سعيد العابد :

سياسة بريطانيا في الخليج العربي ، ١٨٥٣ - ١٩١٤ ، ط ١ ، ج ١ ،
ج ٢ ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

١٢٠- فائق حمدي طهوب :

تاريخ البحرين السياسي ، منشورات مكتبة ذات السلاسل ،
الكويت ، ١٩٨٣ م .

١٢١- فتوح عبد المحسن الخترش :

تاريخ البحرين السياسي من عام ١٧٥٣ - ١٩٠٤ م ، دراسة وثائقية ،
ج . ج . سلدانها ، مكتبة ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٩٢ م .
تاريخ العلاقات السعودية اليمنية ، ط ١ ، مكتبة ذات السلاسل ،
الكويت ، ١٩٨٣ م .

١٢٢- قدري القلعجي :

الخليج العربي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٦٥ م .

١٢٣- كريم طلال الركابي :

التطورات السياسية الداخلية في نجد ، ط ١ ، دار العربية
للموسوعات ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .

١٢٤- مانع عائض آل عاطف و محمد مطلق الشامخ :

موسوعة قحطان (بني مظيم) ، ج ١ ، ط ١ ، الدار العربية
للموسوعات ، بيروت ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .

- ١٢٥- محمد إبراهيم حسن :
الخليج العربي «مقوماته الطبيعية ومظاهره الاقتصادية والبشرية كأهم
حوض داخلي في العالم الإسلامي» مركز الإسكندرية للكتاب ،
الإسكندرية ، ٢٠٠٤ م .
- ١٢٦- محمد أحمد الرويثي :
سكان المملكة العربية السعودية دراسة جغرافية (ديموجرافية) جمادى
الأولى ١٣٩٨ هـ إبريل (نيسان) ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .
- ١٢٧- محمد أحمد النشمي :
الزواج قديماً في الكويت ، ط ١ ، ١٩٧٤ م .
- ١٢٨- محمد أديب غالب :
من أخبار الحجاز ونجد في تاريخ الجبرتي ، ط ١ ، دار اليمامة للبحث
والترجمة والنشر ، الرياض ، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- ١٢٩- محمد الزعاري :
إمارة آل رشيد في حائل ، ط ١ ، بيسان للنشر والتوزيع ، الأردن ،
١٩٩٧ م .
- ١٣٠- محمد أنيس :
الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ - ١٩١٤ م) ، مكتبة سعيد
رأفت ، القاهرة ، ١٩٧٧ م .
- ١٣١- محمد حسن العيدروس :
دراسات في الخليج العربي ، دار الكتاب الحديث ، بيروت ،
١٩٨٨ م .

١٣٢- محمد بن دخيل العصيمي :

معجم أمراء وحكام الجزيرة العربية ، ج ١ ، ط ١ ، المملكة العربية السعودية ، الدمام ، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م .

١٣٣- محمد بن خليفة بن حمد بن موسى النبهان الطائي :

التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية ، ط ١ ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

١٣٤- محمد بن راشد آل عذبة المري :

الدرة من أخبار آل مرة ، ط ١ ، ٢٠٠١ م .
معجم ألفاظ قبيلة آل مرة ، ج ١ ، ط ١ ، ٢٠٠٦ م .

١٣٥- محمد بن عبد اللطيف الجبر :

الوضع الزراعي في واحة الأحساء ، ط ١ ، الرياض ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .

١٣٦- محمد بن عبد الله السلطان :

الأحوال السياسية في القصيم في عهد الدولة السعودية الثانية ، ١٢٣٨ - ١٣٠٩ هـ / ١٨٢٣ - ١٨٩١ م ، ط ٢ ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .

١٣٧- محمد بن عبد الله العساكر :

الإمام محمد بن عبد الوهاب (حياته ، آثاره دعوته للسلفية) ، مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، الرياض ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .

١٣٨- محمد بن علي الحرز :

التعليم التقليدي في الأحساء ، سلسيل للطباعة والنشر ، دار المحبة البيضاء ، الأحساء ، (د . ت) .

١٣٩- محمد رشيد الفيل :

الجغرافية التاريخية للكويت ، ط ١ ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٢ م .

١٤٠- محمد رفعت بك :

تاريخ مصر السياسي ، ط ٢ ، مطبعة الأميري ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٣٨ م .

١٤١- محمد سعيد المسلم :

واحة على ضفاف الخليج القطيف ، ط ٢ ، مطابع الفرزدق ، الرياض ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

ساحل الذهب الأسود ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٢ م .

١٤٢- محمد شريف الشيباني :

إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦١ م .

١٤٣- محمد شفيق أفندي مصطفى :

في قلب نجد والحجاز ، مطبعة المنار ، مصر ، ١٣٤٦ هـ / ١٩٢٧ م .

١٤٤- محمد صبحي ، يوسف خليل ، حليم إبراهيم ، إجلال السباعي :

الوطن العربي ، ط ٨ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٧ م .

١٤٥- محمد طه أبو العلا :

جغرافية شبه الجزيرة العربية ، جغرافية المملكة العربية السعودية ، ج ٢ ، ط ٣ ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .

جغرافية شبه جزيرة العرب ، ج ١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،
١٩٩٦ م .

١٤٦- محمد عبد العزيز علي القويحي :

تراث الأجداد ، ط ١ ، ج ١ ، ج ٣ ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .

١٤٧- محمد عبد الهادي جمال :

الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت ، مركز البحوث
والدراسات الكويتية ، بنك الكويت الصناعي ، الكويت ، ٢٠٠٣ م .

١٤٨- محمد عرابي نخلة :

تاريخ الأحساء السياسي (١٨١٨ / ١٩١٣ م) منشورات ذات
السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

١٤٩- محمد علي الخرس ومريم العقروقة :

البيت الكويتي القديم ، ط ٢ ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ،
الكويت ، ٢٠٠٣ م .

١٥٠- محمد علي صالح :

الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية ،
ج ٢ ، (د - ت) .

١٥١- محمد علي صالح الشرفاء :

شخصية المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية في التاريخ
والجغرافيا ، ط ١ ، مطابع المدوخل ، الدمام ، المملكة العربية
السعودية ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .

١٥٢- محمد علي عمر الفراء :

التنمية الاقتصادية في دولة الكويت ، دراسة جغرافية تحليلية ، ط ١ ،

مطبوعات جامعة الكويت ، رقم ٢٧ ، قسم الجغرافيا ، جامعة الكويت ، دولة الكويت ، ١٩٧٤ م .

١٥٣- محمد علي المغربي :

ملاح الحياة الاجتماعية في الحجاز ، ط ٢ ، دار العلم للطباعة والنشر ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .

١٥٤- محمد غانم الرميحي :

الخليج ليس نفطاً ، ط ٢ ، دار الجديد ، بيروت ، ١٩٩٥ م .

١٥٥- محمد مرسي عبد الله :

إمارة الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى (١٨١٨ - ١٩٧٣ م) ، ج ١ ، الكتاب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٨ م .

١٥٦- محمد فريد بك الخامي :

تاريخ الدولة العليا العثمانية ، دار الجليل ، بيروت ، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

١٥٧- محمد نايف العنزي :

الجهراء عبر تاريخ الكويت ، ط ٢ ، دار العلم للنشر والتوزيع ، الكويت ، ٢٠٠٤ م .

١٥٨- محمد نصر مهنا :

دليل الخليج العربي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية (د . ت) .

١٥٩- محسن محمد حسن سليم :

من أخبار الحجاز ونجد في تاريخ الجبرتي ، ط ١ ، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر ، الرياض ، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .

١٦٠- محمد بن موسى القريني :

دراسات في تاريخ الجزيرة العربية في القرن الثاني عشر الهجري ،
ط ١ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .

١٦١- محمود سلام زناتي :

نظم العرب القبلية المعاصرة ، ج ١ ، ط ١ ، ١٩٩٢ م .

١٦٢- محمود بهجت سنان :

البحرين درة الخليج العربي ، ط ١ ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ،
العراق ، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م .

١٦٣- محمود شاكر :

موسوعة تاريخ الخليج العربي ، ج ١ ، ج ٢ ، دار أسامة للنشر
والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٣ م .

١٦٤ - محمود علي الداود :

الخليج العربي والعلاقات الدولية ، ج ١ ، ١٨٩٠ - ١٩١٤ م ، جامعة
الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، دار المعرفة ،
القاهرة ، (د . ت) .

١٦٥- محي الدين صابر ولويس كامل ملكية :

البدو والبدواة ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ٢٠٠٦ م .

١٦٦- مديحة أحمد درويش :

تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين ، ط ٨ ،
دار الشرق ، جدة ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .

١٦٧- مذكرات السلطان عبد الحميد :

تحقيق محمد حرب عبد الحميد ، دار الأنصار ، القاهرة ، ١٩٨٧ م .

- ١٦٨- مذكرات مدحت باشا :
- تعريب يوسف كمال بك حتاتة : ط ١ ، مطبعة هندية بمصر ، القاهرة ، ١٩١٣ م .
- ١٦٩- مرزوق بن وديد القحطاني :
- الإبل عطايا الله ، الرقة ، الكويت ، (د . ت) .
- ١٧٠- مسعود ضاهر :
- المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة ، معهد الإنماء العربي ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٦ م .
- ١٧١- معاذ بن عبد الله آل مبارك :
- شخصيات رائدة من بلادي ، ط ١ ، الدار الوطنية الجديدة ، الخبر ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
- ١٧٢- مفيد الزبيدي :
- موسوعة تاريخ المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، دار أسامة للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٤ م .
- ١٧٣- منيرة عبد الله العرينان :
- علاقات نجد بالقوى المحيطة (١٣١٩ - ١٣٣٢ هـ / ١٩٠٢ - ١٩١٤ م) ، ط ١ ، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، دولة الكويت ، ١٩٩٠ م .
- ١٧٤- منيرة عبد القادر الجاسم :
- نشأة وتطور الخرائط الكويتية ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٩٣ م .

١٧٥- منى بنت عبد العزيز العيسى :

الحياة العلمية في نجد منذ عودة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وحتى
نهاية الدولة السعودية الأولى ، إصدارات دار الملك عبد العزيز ،
الرياض ، ١٤١٧ هـ .

١٧٦- ماضي بنت منصور بن عبد العزيز :

- الهجرة ونتائجها في عصر الملك عبد العزيز ، دار الساقى ، ط ١ ،
بيروت ، لبنان ، ١٩٩٣ م .

- الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت (١٣٤٢ - ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٣ -
١٩٢٤ م) ، ط ١ ، تهامه للنشر ، جدة ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

١٧٧- ميمونة الخليفة الصباح :

الكويت حضارة وتاريخ ، ط ٢ مج ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

١٧٨- نازك زكي إبراهيم :

التكوين السياسي والاجتماعي للمملكة العربية السعودية ، ١٩٠٢ -
١٩٣٢ م مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٦ م .

١٧٩- نبيل عبد الحي رضوان :

الدولة العثمانية وغرب الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس
(١٢٨٦ هـ - ١٣٢٦ هـ / ١٨٦٩ - ١٩٠٨ م) ، ط ١ ، مكتبة تهامة
للنشر ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

١٨٠- نجا عبد القادر القناعي و بدر الدين عباس الخصوصي :

تاريخ صناعة السفن في دولة الكويت وأنظمتها المختلفة ، مؤسسة
الكويت للتقدم العلمي ، دولة الكويت ، ١٩٨٢ م .

١٨١- نجاح بنت مقبل القرعاوي :

شبكة الطرق البرية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، مكتبة التوبة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .

١٨٢- نوال حمزة يوسف الصيرفي :

النفوذ البرتغالي في الخليج العربي في القرن العاشر الهجري والسابع الميلادي ، مطبوعات دار الملك عبد العزيز ، رقم ٣ ، الرياض ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

التجارة والملاحة في الخليج العربي في العصر العباسي ، مطبعة مدني ، القاهرة ، (د . ت) .

١٨٣- نورية محمد ناصر الصالح :

علاقات الكويت السياسية بشرق الجزيرة العربية والعراق العثماني ، ١٨٦٦ - ١٩٠٢ م ، ط ١ ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٧٧ م .

١٨٤- هند أحمد النقيب :

التنمية الاجتماعية وأثرها في توطين البدو في الكويت ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨١ م .

١٨٥- يحيى الربيعان :

راكبان بن حثلين (شاعر وفارس وشيخ العجمان) ، ط ٥ ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ٢٠٠٤ م .

١٨٦- يعقوب يوسف الحججي :

روزنامة النوخة مفلح صالح الفلاح : مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، ٢٠٠٠ م .

بالإضافة إلى الوثائق العثمانية والبريطانية والمخطوطات والدوريات والكتب الأجنبية الأصلية والمترجمة والمذكورة في الرسالة الأصلية .

صناعة السفن الشراعية في الكويت ، ط ١ ، مركز التراث الشعبي لدولة الخليج العربية ، الدوحة ، قطر ، ١٩٨٨ م .

الشيخ عبد العزيز الرشيد ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، ١٩٩٣ م .

١٨٧- يعقوب يوسف الغنيم :

العدان بين شاطئ الكويت وصحرائها ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، ١٩٩٧ م .

دولة الكويت الأماكن والمعالم ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، ٢٠٠٤ م .

١٨٨- يوسف بن عيسى القناعي :

صفحات من تاريخ الكويت ، ط ٥ ، ذات السلاسل للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٨ م .

١٨٩- يوسف جعفر سعادة :

القوى السياسية في كوت الأحساء ودورها في تشكيل الأحداث في منطقة الخليج ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م .

١٩٠- يوسف حمد البسام :

الزبير قبل خمسين عاماً ، المطبعة العصرية ، الكويت ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .

١٩١- يوسف عبد المعطي :

الكويت بعيون الآخرين ملامح من حياة مجتمع الكويت وخصائصه قبل النفط ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، ٢٠٠٣ م .

١٩٢-بالإضافة إلى الوثائق البريطانية والعثمانية والروسية .



situations in the province, it consists of bedouines and rurals. They were about (350 thousand) as per the 1900 census . There are some tribes in the province such as:

(Al Ajman - Bin Hojar - Al Murra - Bin Khalid - Mutair - Al Awazim). The relations between these tributes are based on continuous conflicts. and the battles which broke many times between the tribesrate. The relations between the rurlas are more settled and co- operative

As to the health situations in the province during the Ottoman period, they were very deteriorated , hospitals very rare, diseases spread and the population depended on local treatments . As to education, the population depended on the traditional education such as Katateeb school's of which there were about 50 in (Houfof) in (1871 A.D in addition to the Scientific links). The adjacent provinces such as Kuwait and Najd benefited from the scientific development. The province has its own customs and traditions such as good neighboring, Al Dakheel, generosity and there are certain traditions for marriage and there are different recreation means for the bedouine and the rurals.

police stations, military force to maintain security and the administrative arrangements, so it was known as Najd Governorate. It was divided into several districts and the districts into areas such as Al Qateef & Aqeer, It was also interested to apply the Shari Juridicial organizations.

The Ottoman State was interested in this province because of its economical importance represented by the agricultural production which depends on the plenty water springs in Qateef & Hassa Oaises. The most important crops include dates, rice fruits & vegetables. The Ottoman state developed agriculture .

As to the commercial and marine activities , they were represented by the exports including dates, pearls while the imports included, rice , sugar, coffee, There were important markets in the province for trading, but the ports included Al Aqeer, Al Qateef & Dareen The Ottman State imposed many taxes on the population included the agricultural taxes, and those on the animals. These taxes worsened the situations of the people .The currencies included (Al Hassa Al Taweela, the Rubee, & the Ottoman Lira) The Indian businessmen played a very important role in the field of exportation and importation and at the same time they were imposed to disturbances by the Ottoman, but Britain protected them. Pearling was very important in this province.

Al Hassa province was well known by some crafts and industries such as ship building, leathers and textiles those crafts witnessed an important role for the Bedouine woman which raised the economical level of their families. As to the social

such struggle helped the Ottomans to prepare a military campaign against it . Such campaign was called Madhat Basha, campaign in 1871.

It was led by Nafith Basha. It occupied the province announcing the establishing of the Ottoman rule in the province and dismissed the Saudis . The ruler of Kuwait Abdullah Bin Sabah (1866 - 1892) played a role in supporting the Ottoman campaign. After the Ottoman control on the province , many changes occurred . It started by the Saudi resistance against the Ottomans. This was represented by AlKhuwaira Battle in 1871 where the Saudis were defeated, in addition to the tribes resistance against the Ottoman existence. This was clear in some incidents like the attack of AlAjman tribe against Al (Houfof) city in 1880, and the attack of AlMurra against the Ottoman mail in 1896, and the continuous attack against the trading caravans which were protected by the Ottoman state such as that attack against a commercial caravan in 1902 & 1906 , on the trade route and the conflict between the bedouins and the rurals and the deterioration of security circumstances in the province. The Ottoman state attempted to settle the uprising situation by force and by paying salaries to the sheikhs of tribes, the official pledges by those sheikhs, had economical siege against the tribes. Britain interfered and threatened to use power against the Bedouins and sent a campaign in 1878 to watch the province coasts .

The Ottoman State was interested with the province and applied the Ottoman military organizations on it. So it built

Abstract

Social - economic Status of Al- Hassa Province 1871 - 1913 A.D (1288-1331 H.)

This study deals with economical and social conditions in Al-Hassa province during the period 1288 - 1331 Hijri / 1871 - 1913 A.D in order to observe all the economical and social study period . This topic was chosen due to the scarcity of the historical studies in the economical & Social aspects of the province in addition to its strategic location in the middle of the west coast of the Arabian Gulf and the province's economical significance.

Al Hassa province is one of the most important provinces in the Arab Peninsula. It lies on the eastern of the Arab Peninsula and the western coast of the Arab Gulf. This location node it very important and the international powers compete on it , so the Portugese were on it in 1550 A.D then it became under the Ottoman sovergnity from 1550 till 1670 when Bani Khalid Tribe controlled the region and dismissed them on 1670 A.D Their rule lasted till 1795 when the Saudi controlled it in addition to the attempts made by Baghdad rulers to control the province in 1769 & 1798. Also the attempts made by the ruler of Egypt to control the province more than once in 1818 & 1838. As a result of the political struggle between the sons of the prince (Faisal Bin Turki) 1843 - 1865, Abdullah AlSmanl & Saud AlSmanl,



